

وزارة الإعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

دراسات دولية

٣٨

التجمعات الاقتصادية الأفريقية
بين
تحرير التجارة وشراكة التنمية

وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
الادارة العامة للبحوث والدراسات
سلسلة دراسات دولية
(٣٨)

التجمعات الاقتصادية الأفريقية
بين
تحرير التجارة وشراكة التنمية

يوليو ٢٠٠٢

فهـرس

مقدمة :

الفصل الأول : مفهوم التجمعات الاقتصادية وأشكالها ١١

الفصل الثانى : السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ، كوميسا........ ٢٥

الفصل الثالث : المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا ، إيكواس........ ٦١

الفصل الرابع : مجموعة تنمية الجنوب الافريقى ، سادك........ ٧٩

الفصل الخامس : مجموعة أفريقيا الشرقية........ ٩٨

الفصل السادس : الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا........ ١٠٣

الفصل السابع : تجمع دول الساحل والصحراء........ ١٠٩

الفصل الثامن : الجماعة الاقتصادية الأفريقية........ ١٢٧

خاتمة ـ ورؤية مستقبلية........ ١٣٨

ملحق احصائى عن الدول الافريقية........ ١٤١

المراجع........ ١٤٦

مقدمة

تشهد القارة الأفريقية منذ منتصف التسعينيات اتجاها متزايدا نحو انشاء تجمعات اقتصادية إقليمية أو تفعيل القائم منها ، لمواجهة التحديات الجديده التى تفرضها حالة تهميش القارة من قبل الدول الكبري ولمواجهة التداعيات السلبية للعولمة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وسيطرة النموذج الليبرالى سياسيا واقتصاديا على العالم، وتزايد تحرير التجارة العالمية، بدأت نزعة جديدة نحوالإقليمية ذات طابع اقتصادى، فى كل أنحاء العالم ومنها أفريقيا .

وقد بدأ تأسيس وإقامة بعض التجمعات الاقتصادية فى أفريقيا منذ أربعين عاما أو أكثر فى بعض الحالات .. فعلى سبيل المثال: انشئت «اللجنة الاقتصادية لأفريقيا» بقرار من المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ٢٩ ابريل عام ١٩٥٨ ، ومقرها الرئيسى أديس أبابا - للتعاون الاقتصادى والتنمية، ومازالت موجودة حتى الآن وتباشر أعمالها . وهناك «مجلس الوفاق» الذى تكوّن عام ١٩٥٩ ، وأيضاً «مجموعة برازافيل» وعقد أول مؤتمر لها فى ديسمبر ١٩٦٠ ، وتضم فى عضويتها ١١ عضوا . وهناك أيضا «مجموعة منروفيا » وعقدت أول اجتماعاتها فى مايو ١٩٦١ ، وتضم فى عضويتها ثمانية أعضاء المؤسسين لها ، إلى جانب الدول الأعضاء الإحدى عشر فى «مجموعة برازافيل» .

وقد توقف نشاط بعض التجمعات لسبب أو لآخر .. ومنذ بدايات السبعينيات بدأت التجمعات الاقتصادية الأفريقية تنشط فى معظم أنحاء القارة وحتى الآن «عام ٢٠٠٢» لتحقق وتعكس عملية التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء كأحد العوامل الهامة الدافعة لعملية التنمية .

وكانت منظمة الوحدة الأفريقية تأسست عام ١٩٦٣ بتوقيع ٣٢ دولة مستقلة وقتئذ . وعقد أول مؤتمر قمة لها فى عام ١٩٦٤ بالقاهرة ، وبسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية بدول القارة، عقد مؤتمر القمة الاقتصادى بلاجوس فى ١٩٨٠ ، وأكد على أهمية تعزيز التجمعات الاقتصادية الموجودة

وإقامة المزيد فى جميع أنحاء القارة والتنسيق فيما بينها لتأسيس سوق مشتركة أفريقية .

ومع استمرار الوضع الاقتصادى المتردى عقدت القمة الأفريقية الـ ٢١ عام ١٩٨٥ لتدارك الوضع الاقتصادى، وضرورة تحقيق تنمية متكاملة بين اقتصاديات دول القارة، ووضع برنامج عمل مشترك لدولها . وتم خلال القمة الأفريقية الـ ٢٧ بأبوجا نيجيريا.. التوقيع على معاهدة تأسيس «الجماعة الاقتصادية الأفريقية» والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١٣ مايو ١٩٩٤، لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية خلال ٣٤ عاماً مقسمه إلى ست مراحل ، تخصص لكل مرحلة مجموعة أهداف محددة لتنفيذها .

وقد توالى تأسيس وانشاء التجمعات الاقتصادية فى أفريقيا لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية فى دول التجمع .. وقبل الاشارة إلى التجمعات الاقتصادية التى تتناولها الدراسة، نشير إلى تعريف اشكال التكامل الاقتصادى وأنواع التجمعات الاقتصادية فيما يلى :

أ - اشكال التكامل الاقتصادى والمتمثلة فى :

منطقة التجارة الحرة : وفيها يتم تخفيض والغاء القيود الجمركية ، الاتحاد الجمركى : ويتم فيه وضع تعريفه جمركية موحدة فى مواجهة الدول غير الأعضاء، فضلا عن الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء . السوق المشتركة : وتعنى حرية انتقال السلع والمنتجات، ورؤوس الأموال .

وتعنى السوق المشتركة، حرية انتقال السلع والمنتجات ورؤوس الأموال والأشخاص. بينما الاتحاد الاقتصادى، يمثل درجة عالية من التوحد إلى جانب قيام سوق مشتركة يتم فيها تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية .

وتتحد السياسات الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، فى «الإندماج الاقتصادى الكامل» .

ب - أنواع التجمعات الاقتصادية وتتمثل فى الآتى :

(١) التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية :

وتضم عدداً محدود من الدول التى تجمعها روابط الجوار الجغرافى .

(٢) التجمعات الاقتصادية الإقليمية : وتشارك فيها عدد من الدول الواقعه في إقليم معين، وتكون العضوية مفتوحة لكافة الدول التي تنتسب لهذا الاقليم ومنها الإيكواس والسادك والكوميسا .

(٣) التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية : وهي التجمعات الاقتصادية التي تضم دولا تنتمي إلى أكثر من قارة . منها : مجموعة الـ ١٥ ، مجموعة الـ ٧٧ ، مجلس المحيط الهندي .

وبعد الإشارة الموجزة لأشكال التكامل الاقتصادي وأنواع التجمعات الاقتصادية، نشير فيما يلي إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية التي تناولتها الدراسة ومنها :

* التجمع الاقتصادي الاقليمي لدول غرب افريقيا (الإيكواس) .
* تعددت التجارب التكاملية في اقليم غرب أفريقيا منذ عام ١٩٥٩ ، وحتى وقعت خمسة عشر دولة على اتفاقية تأسيس «الإيكواس» في ٢٨ مايو ١٩٧٥ ، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو ١٩٧٥ . ثم انضمت اليها ج الرأس الأخضر لتصبح العضوية ١٦ دولة، ثم تراجع العدد إلى ١٥ دولة بعد انسحاب موريتانيا .

ويهدف التجمع إلى إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وإصدار تعريفه جمركية موحدة، ورسم سياسة تجارية مشتركة، والتنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

وتتمثل أهم مؤسساته في اللجان الفنية وهي خمسة لجان تتولى تنفيذ الإجراءات التكاملية وهي لجنة الصناعة، لجنة الزراعة والموارد الطبيعية، لجنة النقل والمواصلات والطاقة، لجنة الشئون الثقافية والاجتماعية، ولجنة التمويل والإدارة . وهناك في الإيكواس :

* لجنة محافظي البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا ولجنة للدفاع .
* صندوق التعاون والتعويض والتنمية (نفذ في مايو ١٩٨١) .
* برنامج تحرير التجارة البينية (نفذت في ١٩٨١) ، ويعمل على تحفيزات الاستثمار في الاقليم، منطقة التجارة الحرة (١٩٩٩) وهناك الاتحاد الجمركي

للمجموعة . ويوجد برلمان غرب أفريقيا وعقد أول جلساته فى « أبوجا » فى يناير ٢٠٠١ .

ويوجد بتجمع الايكواس مضامين أمنية دفاعية . وتبنت «الإيكواس» ميثاق دفاع الجماعة لدول غرب أفريقيا فى (مايو ١٩٨٠)، وتم تشكيل «قوة حفظ سلام» عرفت باسم «الإيكوموج» فى عام ١٩٩٠ ، والتى نجحت فى إرساء السلام فى ليبيريا واعادة رئيس سيراليون الى الحكم مرتين .

منظمة الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا :

دخلت حيز التنفيذ الفعلى فى أغسطس ١٩٩٤ ، وتضم فى عضويتها حاليا ثمانى دول فرانكفونية .. ومن أهدافها : تأسيس اتحاد اقتصادى وسوق مشتركة والأخذ بقواعد الاقتصاد الحر .

ويتضمن الهيكل التنظيمى : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، محكمة العدل، ومجلس للحسابات ولجنة برلمانية مشتركة . وتم التعامل باليورو داخل الاتحاد . وهناك المشروع الخاص بتحقيق التكامل الإقليمى - الذى أقره رؤساء الاتحاد فى يناير ١٩٩٩ - لإنشاء سوق موحدة مفتوحة تشمل دول الاتحاد .

ومن التجمعات الإقليمية الهامة فى أفريقيا : «الكوميسا» وانشئت فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤، وتضم الكوميسا حاليا فى عضويتها ٢١ دولة بعد انسحاب تنزانيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ .

وتهدف الكوميسا إلى إحراز النمو والتنمية المتواصلة، وتبنى سياسات وبرامج مشتركة على مستوى الاقتصاد الكلى، وتعبئة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية .

ومن أهم المؤسسات فى تجمع الكوميسا ما يلى :

* بنك التجارة والتنمية للكوميسا، شركة إعادة التأمين، غرفه المقاصة، رابطة البنوك التجارية، واتحاد غرف الصناعة والتجارة . وانشاء نظام اليكترونى لتوفير وإدارة المعلومات الخاصة بالتعريفات الجمركية، صممت الكوميسا وثيقة جمركية واحدة قدمت فى يوليو ١٩٩٧ . لتحل محل الوثائق الجمركية التى كانت تمثل أحد القيود غير التعريفية على التجارة .

* قيام منطقة التجارة الحره فى أول نوفمبر ٢٠٠٠ . وهناك محكمة عدل الكوميسا ومؤسسة كوميسا لصناعة الدواء، وشركة الإتصالات السلكية واللاسلكية (١٩٩٩) .

* إنشاء وكالة إقليمية لتأمين حركة التجارة والإستثمار ضد الأخطار السياسية وغير التجارية . ونفذت فى (مايو ٢٠٠٠) .. وهناك «لجنة السلم والأمن» لدعم الأمن والاستقرار بمنطقة الكوميسا .

تجمع السادك :

تم التوقيع على تأسيسه فى ١٧أغسطس ١٩٩٢، من قبل عشر دول من الجنوب الأفريقى . ويضم التجمع حاليا ١٤ عضوا . ومن أهم أهدافها: تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى، وتخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الأفريقى ، ودعم وتعظيم الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية، وتشجيع عمليات التنمية البشرية وتطوير نقل التكنولوجيا .

وأهم المؤسسات والأجهزة : قمة رؤساء الدول والحكومات وتتبعها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المعاونة التى تعمل على تنفيذ ما يتفق عليه الرؤساء ومنها المجلس الوزارى وسكرتارية السادك، تعاونها لجنة مكونه من سفراء السادك وتنبثق عنها وحدات التنسيق القطاعية التى تنبثق عنها نقاط الإتصال القطاعية .

وأهم إنجازات السادك تتمثل فى : إعلان قيام منطقة التجارة الحرة فى أول سبتمبر ٢٠٠٠ ودخل العديد من البروتوكولات حيز التنفيذ الفعلى منها : اتفاق نظم المجارى المائية المشتركة (سبتمبر ١٩٩٨) اتفاق الطاقة (ابريل ١٩٩٨) ، بروتوكول النقل والاتصالات والأرصاد الجوية (يونيو ١٩٩٨) ، اتفاق مكافحة تهريب العقاقير المحظورة (مارس ١٩٩٩) ، اتفاقية التجارة (يناير ٢٠٠٠) ، بروتوكول التعليم والتدريب (اغسطس ١٩٩٧) ، اتفاقية التعدين (فبراير) .

ويوجد بالسادك مضامين أمنية وسياسية. فعلى الصعيد السياسى : تم انشاء المنتدى البرلمانى (٩٩٧) ومنتدى اللجان الانتخابية (١٩٩٨) ، وكان قد تم انشاء جهاز السادك السياسى والدفاعى والأمنى فى (١٩٩٦) لتحقيق الأمن والسلام والدفاع عن الدول الأعضاء . . .

وهناك جهاز قضائي لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء .

مجموعة أفريقيا الشرقية : تم توقيع رؤساء دول كينيا وتنزانيا وأوغندا، اتفاقا جديدا في نوفمبر ١٩٩٣ ، لإحياء المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا الثلاث – والتي توقفت منذ ١٦ عاما .

وتهدف المجموعة إلى تنسيق السياسة الخارجية للمجموعة، وتنشيط التعاون في مجالات التجارة والسياحة والصناعة والزراعة ومصايد الأسماك وتربية الحيوان ... الخ .

وخلال القمة الأولى للمجموعة تكونت «اللجنة الثلاثية الدائمة» وكلفت بخدمة المؤسسات وتخطيط وتنفيذ البرامج . وفي القمة الثانية (نوفمبر ١٩٩٤) : انشئت «الأمانه العامة» وأصبح مقرها آروشا . وباشرت الأمانه العامة مهامها في مارس ١٩٩٦ .

ومن أهم المؤسسات في افريقيا الشرقية : بنك تنمية شرق أفريقيا ، مجلس الجامعات المشترك، معهد التنمية الإدارية، معهد الدراسات المكتبية .

ومن أهم إنجازات المجموعة : انهاء الازدواج الضريبي فيما بينهم، وتشكيل «تجمع التعاون لدول أفريقيا الشرقية» . ويوجد هناك بالمجموعة جواز سفر إقليمي بين الدول الثلاث .

وقعت المجموعة مذكرة للتعاون العسكري فيما بينهم (الدول الثلاث) عام ١٩٩٨ .

* تجمع الساحل والصحراء : ويعد أحدث تجمع اقتصادي شبه إقليمي في أفريقيا . وتأسس في فبراير ١٩٩٨، وعقدت الدورة الأولى للرئاسة في سرت بليبيا في منتصف ابريل ١٩٩٩ .

ويهدف تجمع الساحل والصحراء إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل، إزالة جميع العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء، تشجيع التجارة الخارجية ورسم وتنفيذ سياسات الاستثمار ... الخ

ويتضمن الهيكل التنظيمي للتجمع : مجلس الرئاسة، المجلس التنفيذي، الأمانه العامة، المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والمصرف الأفريقي .

ومن أهم مؤسسات التجمع : المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة، وتم التوقيع في

الدورة الرئاسية الثانية فى يومى (٥٤ فبراير ٢٠٠٠) على «ميثاق الأمن» بين دول التجمع .

* **الجماعة الاقتصادية الأفريقية :**

تأسست الجماعة خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقى الـ ٢٧ فى أبوجا (٣-٦ يونيو عام ١٩٩١) . وانضمت مصر رسميا لها فى نوفمبر ١٩٩٢ . ودخلت الجماعة حيز التنفيذ فى ١٣ مايو ١٩٩٤ .

وتهدف الجماعة الاقتصادية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكامل الاقتصادات الافريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات، وتنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حاليا والمقبلة بغية إقامة الجماعة تدريجيا . وتعمل الجماعة على تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية خلال ٣٤ عاما مقسمة إلى ست مراحل، وتخصص لكل مرحلة مجموعة أعمال محددة لتنفيذها . ويتضمن الهيكل التنظيمى للجماعة : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، البرلمان الأفريقى، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محكمة العدل، الآمانه العامة واللجان الفنية .

وتواجه القارة الأفريقية العديد من العقبات فى التوافق مع اتجاه الإقليمية الجديدة والاستفادة منه إلا أنها لا تستطيع التراجع عن الالتزام بهذا الاتجاه الذى يتيح فرصا يمكن استغلالها، ولكن ذلك مرهون بتعامل القارة مع الصعوبات التى تواجهها والمتمثلة فى : علاج الضعف المؤسسى، وعدم قدرتها على إرساء وتنفيذ سياسات اقتصادية وتجاريه صحيحة، وعليه فإن التكامل الإقليمى ليس هدفا فى حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق التنمية وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وحركة التنمية الصناعية وإرساء دعائم البنية الأساسية .

وأدركت الدول الأفريقية أن إنضمامها للتجمعات الإقليمية الجديدة يدعم من مركزها التفاوضى أمام التجمعات الآخرى والمنظمات الدولية، فى عالم لم يعد يعترف بالكيانات الصغيرة ، كما أنه يؤدى إلى تعظيم الفرص التنموية المتاحة أمام دول التجمع وزيادة معدلات النمو الاقتصادى لها ، فهذه التجمعات الإقليمية يتعين عليها

أن تؤدى دورها لدعم القدرة التنافسية لدولها، ويتحقق هذا بإعادة النظر فى الهياكل الإنتاجية لتلك الدول لتسعى إلى تكامل المنتجات وليس إلى التشابه، مما يوفر أساساً صالحاً للتبادل التجارى البينى، والإندماج الإقليمى والاعتماد الجماعى على الذات، مما يعزز جهود التنمية الوطنية بما توفره لها من توسيع السوق المشتركة، ودمج للجهود والإمكانات المشتركة(*) . ولا يعنى هذا الإنعزال عن العالم الخارجي، بل يعنى محاولة كسر سلسلة التبعية التى تربط الدول الأفريقية بالدول الغربية، وفى نفس الوقت تحقيق التعاون والتفاوض على أساس المصالح المتبادلة، وهذا لا يتحقق إلا إذا اقتنعت الدول الأعضاء فى التجمع بجدواه ، وأنها تستطيع أن تستفيد من تفاوضها الجماعى لتجنى منافع لم يكن بإمكانها تحقيقها فى حالة تفاوضها الفردى مع هذه الدول أو التجمعات الأخرى .

ومما يثير القلق أنه لاتزال القارة الأفريقية تواجه عوائق عديدة للتكيف مع الإقليمية الجديدة، ولاتزال تجمعاتها الاقتصادية غير قادرة على دعم موقفها التفاوضى فى التفاعل مع التجمعات الاقتصادية العالمية العملاقة أو المنظمات الدولية، مما يقلل من قدرتها فى احتلال موقع متميز بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية الآخرى .

وقد سعت الدول الأفريقية لتبنى «الإقليمية الجديدة» بإنشاء تجمعات جديدة وتطوير تجمعات قائمة ذات طابع اقتصادى – محاولة منها للاستفادة من بعض الفرص التى تتيحها العولمة بالانضمام إلى تجمع اقتصادى إقليمى، يتيح لها زيادة استثماراتها ورفع معدلات النمو الاقتصادى وتقوية مركزها التفاوضى مع التكتلات الأوروبية وداخل المنظمات الدولية .

هناك أسبابا تعوق تفعيل الإقليمية الجديدة فى القارة الأفريقية، وعلى دول القارة تخطيها لتستطيع تقوية مركزها التفاوضى فى عالم التكتلات الاقتصادية ومواجهة التداعيات السلبية للعولمة، ويتحقق ذلك من خلال العوامل التالية :

(*) خالد حنفى :«الإقليمية الجديدة فى أفريقيا»،السياسة الدولية ، العدد ١٤٤،ابريل ٢٠٠١ .

تقوية اقتصاديات الدول الأفريقية من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام ، وتأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية، وإصلاح الهياكل المالية وضرورة مرونتها وتحسين الأداء الحكومي .

رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول الأفريقية، خاصة وأنها هبطت إلى ١,٩ عام ١٩٩٨ ، وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال استراتيجية مشتركة للتجمعات الإقليمية ، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم والعجز في الموازنة العامة .

دعم الحكومات الأفريقية للمنظمات الإقليمية، واختيار أنسب العوامل لتفعيل العمل الإقليمي .

التفاوض مع التكتلات العالمية كالإتحاد الأوروبي، من خلال إستراتيجية موحدة للتجمعات الإقليمية الأفريقية .

ضرورة التركيز على قطاعات تنموية تربط الدول الأفريقية بعضها البعض مثل الاتصالات والطرق والطاقه والمياه .

***

الفصل الاول
مفهوم التجمعات الاقتصادية وأشكالها (*)

مفهوم المجموعة:

تعرف المجموعة " بأنها ارتباط بين عدد من الدول فى إطار تنظيمى يهدف إلى التشاور بشأن الموضوعات المطروحة فى المنظمات والمؤتمرات والاجتماعات " وبعبارة أخرى فإن المجموعه هى « تجمع من الدول على درجة من التنظيم ، تعقد اجتماعاتها بصفة منتظمة ولكنها لا تلتزم بموقف موحد أو بموقف الاغلبية » وينطبق هذا المفهوم على كافة المجموعات الدولية فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

مفهوم الكتلة:

تعرف الكتلة بأنها مجموعة من الدول تجتمع بانتظام لمناقشة مشكلة مشتركة ، ويرتبط تصويت أعضائها بالقرار الذى تتخذة المجموعة ، وتعمل كوحدة فى المحافل والمنظمات الدولية .

وفى تعريف آخر توصف الكتلة بأنها : مجموعة تصوت دائما كوحدة إزاء جميع المسائل المختلف عليها أما لأن لها أيديولوجية واحدة أو مصالح مشتركة أو لأنها ترتبط بجهاز للتشاور فى موضوعات السياسة الخارجية أو لأنها تقع فى نفس المنطقة الجغرافية .

ويتضح من هذا التعريف أن الكتلة أكثر تماسكاً وتجانساً من المجموعة حيث أن مفهوم المجموعة أو التجمع أو المنتدى هو السائد على الأقل فى إطلاق التسميات على الكيانات الاقتصادية التى تضم أكثر من دولة .

أشكال التجمعات الاقتصادية

يتعين التفرقة بين التعاون والتكامل الاقتصادى والوحدة الاقتصادية .. فالتعاون يهدف الى تذليل العقبات فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أما التكامل فيهدف الى إزالة العقبات التى تعترض العلاقات الاقتصادية بين الدول فى سبيل الوحدة الاقتصادية التى تهدف هى الأخرى

(*) احمد ابو الحسن « التجمعات الاقتصادية .. حاضرها ومستقبلها » ، مجلة النيل الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة) ، العدد (٧٤) ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢ - ٣٣ .

الى إزالة العقبات والمشاكل ليصبح الاقتصاد موحدا .

ويهدف الإندماج الاقتصادى بشكل عام الى خلق كيان اقتصادى جديد وإعادة ترتيب الهياكل الاقتصادية القائمة فى حين يهدف التكامل الاقتصادى الى دمج أجزاء فى كل واحد ولهذا فإن الاندماج والتكامل يهدفان الى تحقيق نفس الهدف وهو الوحدة الاقتصادية (*) .

وفى العموم فإن التجمعات الإقتصادية تأخذ خمسة أشكال تتمثل فى : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادى والتكامل الاقتصادى الكامل . وفيما يلى توضيح هدف كل شكل من هذه الاشكال الخمسة :

١ - منطقة التجارة الحرة : Free Trade Area

يعنى قيام منطقة للتجارة الحرة تخفيض أو الغاء القيود الجمركية والقيود الكمية داخل المنطقة مع الاحتفاظ بهذه القيود فى مواجهة الدول غير الأعضاء ومثال على ذلك قيام منطقة التجارة الحرة للكوميسا فى آخر اكتوبر ٢٠٠٠ .

٢ - الاتحاد الجمركى Customs Union

يقصد بمنطقة الاتحاد الجمركى قيام الدول الأعضاء بوضع تعريفة جمركية موحدة فى مواجهه الدول غير الأعضاء وكذلك إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ويعنى هذا أن الاتحاد الجمركى يهدف الى إيجاد أرض جمركية واحدة للدول الاعضاء

٣ - السوق المشتركة : Common Market

ترتكز السوق المشتركة على ثلاثة أركان رئيسية هى :

حرية إنتقال السلع والمنتجات ، وحرية إنتقال رؤوس الأموال ، وحرية إنتقال الأفراد ، ومن ثم تصبح السوق المشتركة واقعا قائما بإزالة القيود تماماً على إنتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والسلع والمنتجات) وتواجه السوق المشتركة عدة عقبات أهمها : عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول الأعضاء وإنتهاج سياسات تجارية تفضيلية مقابلة ،

(*) د. احمد سعيد نوفل : البعد الاقتصادى للوحدة العربية ، سلسلة شئون عربية ، العدد ٤٣ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ١٦ .

وتبعيات التجارة الخارجية للدول الأعضاء ، وصعوبة المبادلات مع العالم الخارجي واختلاف النظم السياسية وما زالت السوق المشتركة أملا يداعب خيال الكثير من التجمعات الاقتصادية في آسيا وأفريقيا والأمريكتين وفي الوقت الذي نجحت فيه أوروبا الغربية في تحقيق هذا الحلم وتجاوزته منذ عام ١٩٩٢ .

٤ - الاتحاد الاقتصادي : Economic Union

يمثل الاتحاد الاقتصادي درجه عالية من التوحد الاقتصادي فإلى جانب قيام سوق مشتركة يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية خاصة بعد معاهدة ماستريخت وقيام عملة أوروبية موحدة « اليورو » بين احدى عشر دولة من الدول الخمس عشرة وذلك اعتبارا من يناير ١٩٩٩.

٥- الإندماج الاقتصادي الكامل

Total Economic Integration

في مرحلة التوحد الاقتصادي الكامل تتحول اقتصادات دول التجمع الى اقتصاد واحد وتتحد السياسات الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء .. ويتطلب ذلك إنشاء سلطة عليا يكون لقراراتها صفة الإلزام

أنواع التجمعات الاقتصادية :

يوجد ثلاثة أنواع من التجمعات الاقتصادية : شبه إقليمية ، وإقليمية ، وغير إقليمية .. وتشمل هذه التجمعات نحو ٨٠ ٪ من سكان العالم وتسيطر على ٩٠٪ من التجارة العالمية .(*)

١ - التجمعات الإقتصادية شبه الإقليمية :

يقصد بالتجمعات الاقتصادية شبة الإقليمية تلك التي تضم عدداً محدوداً من الدول التي تجمعها روابط الجوار الجغرافي بالإضافة الى روابط اللغة والتاريخ المشترك ويندرج تحت هذا النوع « اتحاد البنولكس » الذي انشئ عام ١٩٥٨ ، بهدف التعاون الاقتصادي بين بلجيكا ولكسمبورج وهولندا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغاربي .

وباستثناء التجمعات التي أنشئت في اوروبا الغربية ، يلاحظ ان التجمعات شبه

(*) احمد ابو الحسن زرد : السوق العربية المشتركة ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، مارس ٢٠٠١) سلسلة دراسات مستقبلية ، عدد ٤ .

الإقليمية فى مختلف القارات قد تعثرت حيث لم تتوفر لها مقومات التكامل الاقتصادى .

نظرا لتشابه هياكلها واعتماد صادراتها على السلع الأولية وعدم وجود شبكة مواصلات متكاملة ، وعدم توافر شبكة معلومات وإحصاءات عن المقومات الاقتصادية للدول الأعضاء فى التجمع وكذلك إفتقار الإتفاقيات التى يتم التوصل إليها الى آلية التنفيذ كما أن معظم هذه التجمعات قد وجدت بقرارات سياسية ومن ثم فإن كثيرا من هذه التجمعات لم تخط خطوة واحدة ذات شأن لتحقيق اهدافها . «الاتحاد المغاربى على سبيل المثال » ليس هذا فقط بل أن بعضها انفرط عقده عندماتعرضت دولة لاختبارات وتحديات كشفت عن هشاشة الأساس الذى قام عليه التكامل ، مثال ذلك حالة « مجلس التعاون العربى » الذى لم يعد له وجود فعلى مع حرب الخليج الثانية [1].

وعلى وجه العموم فإن التجمعات شبة الإقليمية تعانى من حالة التبعيه الأولية كمصدر رئيسى للدخل القومى ويعانى معظمها من تداعيات الحقبة الاستعمارية وبصفة خاصة المشكلات الحدودية التى تطفو على السطح بين الحين والآخر ، الأمر الذى يشكل عائقا أمام التنسيق والتعاون الاقتصادى البناء .

٢ - التجمعات الاقتصادية الإقليمية : [2]

تضم التجمعات الاقتصادية الإقليمية عددا من الدول الواقعة فى إقليم معين وتكون العضوية مفتوحة لكافة الدول التى تنتسب الى هذا الإقليم وينتشر هذا النوع من التجمعات فى معظم قارات العالم مثال ذلك تجمع الإيكواس وسادك والأندوجو ودول «حوض نهر مانو و والكوميسا وإيجاد » فى أفريقيا ، وساداك وايكو والآسيان ورابطة الدول المستقلة فى آسيا وتجمع الآندين والكاريكوم وميركوسور فى أمريكا اللاتينية والإتحاد الأوروبى فى أوروبا .

وعلى الرغم من قيام العديد من التجمعات الاقتصادية فى قارات العالم المختلفة إلا أن هناك عدداً محدوداً من هذه التجمعات ينطبق عليه وصف « التجمع الناجح » أو على الأقل الذى قطع شوطا نحو تحقيق الأهداف التى وردت فى الوثيقة المنشئه له .

---

(١) حبيب حداد : الوحدة العربية - الى أين ؟) المستقبل العربى ، العدد ٢٤٠، فبراير ١٩٩٩.

(٢) احمد ابو الحسن « التجمعات الاقتصادية .. حاضرها ومستقبلها » ، م.س.د ، ص٣٦-٣٧ .

ويمكن القول بوجود واحد من التجمعات الناجحة فى كل قارة ويأتى على رأس هذه التجمعات « الاتحاد الأوروبى » الذى يضم أكثر من ٣٥٠ مليون نسمة

ومتوسط دخل الفرد سنويا ٢٠٠٠٠ دولار ويقدر الناتج القومى الاجمالى لدوله بنحو ٧٥٠ مليار دولار (٢٥ ٪ من الناتج الاجمالى العالمى) أما مساهمات دولة فى التجارة العالمية فتقدر بنحو ٢٣ ٪ من حجم التجارة العالمية ويعد « اليورو » الحدث الأبرز خلال عام ١٩٩٩ وربما خلال القرن العشرين كله .

أما فى أفريقيا فقد بدأ تجمع الكوميسا خطوات جادة نحو التكامل الاقتصادى حيث تم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا فى ٣١ اكتوبر ٢٠٠٠ وسوف يتم الاعلان عن قيام السوق المشتركة فى عام ٢٠٠٤ ويضم سوق الكوميسا نحو ٣٨٠ مليون نسمة ويبلغ عدد دوله حاليا ٢٠ دولة بعد انسحاب تنزانيا من التجمع فى سبتمبر ٢٠٠٠ .

ويعد « الآسيان » من أنجح التجمعات الاقتصادية فى آسيا وأكثر انتظاما حيث اتفق الأعضاء على إقامه منطقة للتجارة الحرة فى عام ١٩٩٢ ، الى جانب انشاء « منتدى الأمن الاقليمى للآسيان » وتعد هذه الخطوة دعما لاقتصاديات الآسيان باعتبار أن الاستقرار الأمنى فى تلك المنطقة كفيل بتسريع خطى التكامل الاقتصادى وخلال قمة « الآسيان » بمانيلا فى نوفمبر ١٩٩٩ تقرر تقديم موعد الانتهاء من تحرير التعريفة الجمركية ، فى ظل منطقة التجارة الحرة « إفتا » الى ٢٠١٠ بدلا من ٢٠١٥ ، وقد تم أيضا التنسيق مع الدول الصديقة الثلاث: اليابان ، الصين وكوريا الجنوبية بهدف انشاء سوق مشتركة تضم ثلثى سكان العالم ويصل إجمالى الناتج القومى لدولها إلى ٨ تريليون دولار ، وهناك خطة طموحة لإنشاء بنك مركزى وعملة واحدة مشتركة .

وفى الأمريكتين منطقة التجارة الحرة (نافتا)(*) التى تضم أمريكا والمكسيك وكندا وتهدف الى تحرير التجارة بحلول عام ٢٠٠٥ ، ومنذ إنشاء « نافتا » عام ١٩٩٣ حققت خطوات ملموسة على طريق التكامل حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية على البضائع الأمريكية والكندية من ١٠ ٪ الى

(*) د . سعيد حماد « النافتا » اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الكندية ـ المكسيكية ، جريدة عمان ، ١٩٩٩/١٠/٢١ .

٣ ٪ . وهذا ما جعل العلاقات التجارية بين الدولتين من أكثر العلاقات فاعلية فى العالم .

التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية:

لم يقتصر سعى الدول عند تكوين تجمعات إقليمية وشبه إقليمية ، بل أصبح الإهتمام فى عصر العولمة ينصرف الى إقامة تجمعات اقتصادية عبر إقليمية .. أى تنظيمات اقتصادية تضم دولا تنتمى الى أكثر من قارة ولقد بدأ ظهور هذا النوع من التجمعات فى أوائل التسعينات ، وتزايد بشكل واضح فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين .. ومن أمثلة هذه التجمعات «منتدى أبيك » مجموعة الثمانى الإسلامية، مجموعة الـ ١٥ ، ومجموعه العشرين ، وتجمع المحيط الهندى ومجموعة الـ ٧٧ .

وتتعاون أهداف التجمعات عبر الإقليمية، فبعضها يسعى الى تفادى الأزمات الاقتصادية التى إجتاحت الأسواق المالية الناشئه فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى فى العالم ، وتهدف هذه التجمعات الى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجنوب والجنوب ، ومن ثم دعم المركز التفاوضى لهذه الدول فى حوارها مع دول الشمال الفنية ، مثل مجموعة الـ ١٥ ، ومجموعة الـ ٧٧ التى تضم مجموعة من دول الكاريبى والمحيط الهادى وأفريقيا .

والتجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية لا تسعى بالأساس الى إقامة سوق مشتركة وتتفاوت طموحاتها ما بين السعى الى التعاون الاقتصادي وتنسيق مواقفها وسياساتها المشتركة تجاة القضايا التى تمس مصالحها الوطنية .

وأقصى ما تطمح اليه التجمعات عبر الإقليمية على الأقل فى الوقت الراهن هو إقامة منطقة للتجارة الحرة كما هو الحال بالنسبة لمنتدى « أبيك » الذى يهدف الى تحرير التجارة بين دوله تحريراً كاملا بحلول عام ٢٠٢٠ .

وأهم ما يميز التجمعات الاقتصادية عبر الإقليمية هو اتساع نطاقها ، وكبر حجم مساهماتها فى الاقتصاد العالمى فمثلا تجمع « أبيك » يضم فى عضويته نحو ٢١ دولة (٢٠٠٠ مليون نسمة) ، تستحوذ على ٥٥٪ من حجم الناتج الإجمالى العالمى ،

٤٥ ٪ من حجم التجارة العالمية ، ويهدف الى تحرير التجارة بين دولة تحريرا كاملا بحلول عام ٢٠٢٠ (*) وقد أدى هذا الى انهيار محادثات سياتل (ديسمبر ١٩٩٩).

بينما التجمعات التى تقتصر على الدول النامية فقط ، تقل نسب مساهماتها فى التجارة العالمية والناتج الإجمالى العالمى.. فعلى سبيل المثال لا يتجاوز نسبة مساهمة تجمع الدول الثمانى الإسلامية ٣ ٪ من حجم التجارة العالمية رغم أنه يضم نحو ٨٠٠ مليون نسمة أما مجموعة ال ١٥ فإن الدخل القومى الإجمالى لدولها لا يزيد على ٤ تريليون دولار بينما يزيد عدد سكان هذه المجموعة على ٩٠٠ مليون نسمة .

ويعنى هذا وجود خلل فى بنيان الاقتصاد العالمى أبرز ملامحه ذلك التفاوت فى نسب مساهمات الدول فى التجارة العالمية .. حيث تستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها .. وقد تجسد هذا الخلل فى الشعار الذى رفعه المتظاهرون والذين يمثلون المنظمات غير الحكومية والذى يقول « تجارة عادلة لا حرية تجارة وذلك احتجاجا على المؤتمر الوزراى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل (نوفمبر ١٩٩٩ والذى فشل بسبب الخلاف حول كثير من المسائل ذات الصلة بحرية التجارة العالمية .

وفى الختام يمكن ان نستخلص النتائج الآتية:

ان التجمعات الاقتصادية بأنواعها الثلاث فى تزايد مطرد .. فى الوقت الذى يُفترض فيه أفول هذه التجمعات فى ظل منظمة التجارة العالمية ، والعولمة بكافة أبعادها التى تعنى تدفق السلع والخدمات بلا قيود أو حواجز .. وجعل العالم كله سوقاً داخلية واحدة .. وهذا يعنى إلغاء الأساس الذى ترتكز عليه التجمعات الاقتصادية إلا أن الواقع يشير الى إستمرار التجمعات الاقتصادية وتزايدها المطرد واتساع نطاقها .

ويُفسر ذلك فى ضوء الحقائق التالية :

١ - إن تحول العالم الى سوق داخلية واحدة - وفقا لمقتضيات العولمة وما تنص عليه منظمة التجارة العالمية - ما زال حلما يصعب تطبيقة .. إذ أن الجماعة الدولية لم تتوصل بعد الى « صيغه توفيقية » تقبلها كل الأطراف بشأن الكثير من

(*) شهيدى عجيب ، قمة ايك ، كوالالمبور ١ نوفمبر ١٩٩٨) نتائج مخيبة للآمال ، معلومات دولية ، العدد (٥٩) شتاء ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٣ .

القضايا الشائكة مثل وضع معايير للعمالة كما تطلب الولايات المتحدة .. بينما تعارض الدول النامية وضع مثل هذه المعايير وترى أنه ينبغي تحقيق قدرة الأشخاص الطبيعيين على الإنتقال بلا قيود (*)

٢ - تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية في مفاوضات تحرير التجارة العالمية ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التكتل الفعال لتحقيق مطالب كل طرف .

٣ - ليس هناك مايحول دون انخراط الدول في التجمعات الاقتصادية طالما أنها تجنى مكاسب اقتصاية وسياسية وذلك بالقدر الذى لا يمس سيادتها ولا فرق في هذا الأمر بين الدول النامية والمتقدمة فالجميع يتزاحم على أبواب التجمعات الاقتصادية التى يراها محققة لمصالحة .. فعلى سبيل المثال ، سارعت الولايات المتحدة الامريكية - وهى القوة الاقتصادية الأولى فى العالم - لتكوين تجمع (نافتا) بعد تزايد مخاوفها من إتجاه الدول الأوروبية والآسيوية نحو القارة الأمريكية لإبرام إتفاقيات تجارية معها .. الأمر الذى يشكل منافسة كبيرة للصادرات الأمريكية ولم تجد الصين «معجزة القرن العشرين » غضاضة فى إقامة ترتيبات تجارية مع « الآسيان » بعد مشاركتها الفعالة فى القمة الأخيرة التى عقدت بمانيلا فى أواخر نوفمبر ١٩٩٩ .

ومع الدخول فى القرن الحادى والعشرين لا تزال الدول تطرق أبواب التجمعات الاقتصادية لتحصن نفسها ضد تيار العولمة وتداعيات منظمة التجارة العالمية .

ومع هذا فإن - أية دولة - تتخذ قرار الإنضمام تحت راية التجمعات الاقتصادية فإنها تتردد كثيرا فى القبول بوجود هيئة أعلى منها تكون لها سلطة إصدار قرارات ملزمة وهى دوما تقبض بيد من حديد على مبدأ السيادة الوطنيه وتلوح به فى وجه كل مطالبة ترى فيها إنتقاص من هيبتها ومكانتها .

(*) محمد فريد خميس : أزمة سياتل .. رؤية تحليلية ودروس مستفادة ، الأهرام ١٩٩٩/١٢/١٧، ص ٧ .

عوامل قيام التجمعات الاقتصادية وتطورها :

كانت نشأه المنظمات الدولية مرهونة بدوافع اقتصادية في الأساس فقد فرضت المشكلات الاقتصادية وتنوعها وتعقدها ، تزايد وتعدد المشكلات الإقليمية والدولية ، فالعالم من حيث الإختلاف والتعقيد في الشئون الاقتصادية والثقافية والإدارية ، ومن حيث المسافات فقد بلغ حداً لا يسمح ولا يستقيم معه إلا الإهتمام بالعمل المشترك الذي يتناول كل هذه المشكلات في مسئولية عامة مشتركة .. أي وحدة المصالح الاقتصادية أوجدت العديد من التجمعات الاقتصادية في كل قارات العالم .

ولقد شهد العالم منذ أوائل السبعينيات مجموعه من الأحداث السياسية والاقتصادية التي ساهمت في تزايد الإتجاه نحو تكوين التجمعات الاقتصادية ومن أبرزها : التضخم العالمي ، وانهيار نظام النقد العالمي، وارتفاع أسعار البترول بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .. وكان لهذه الأحداث تداعياتها التي تمثلت في تأسيس الوكالة الدولية للطاقة والتي جمعت الدول المتقدمة في مواجهه كارتل الأوبك .

وهناك أيضا العوامل السياسية والاعتبارات الأمنية والدفاعية المشتركة في بعض الأحيان كانت الأساس في قيام تلك التجمعات .. فمثلا قيام مجلس التعاون الخليجي وأن كان لأسباب اقتصادية إلا أنه كان هناك تطورات سياسية عجلت بقيامه أهمها قيام الثورة الإيرانية وسقوط شاه إيران في فبراير عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب الإيرانية العراقية في أوائل عام ١٩٨٠ .

كما أن التطور التكنولوجي السريع ومحاولة الإنتفاع بالمرافق الدولية التي تمثل تراثا انسانيا مشتركا قد دفع إلى المطالبة بتنظيم الإنتفاع بالبحار كمرفق دولي ولقد أدركت الدول انها لن تتمكن من الحصول على أكبر قدر من المزايا والمنافع إلا من خلال تجمعها في تكتلات ذات مصالح وأهداف مشتركة بغيه تدعيم قدرتها التساومية فالفريق التفاوضي الأكثر عدداً والأوفر تنوعاً في إمكانياته وقوته الاقتصادية الدولية يمكنه أن يحقق نتائج تخدم مصالحه وأهدافه وتمكنه أيضا من تنفيذ إرادته .

رابعا: التجمعات الاقليمية.. ومعايير نجاحها:[1]

تسود العالم الان شبكة واسعه من التجمعات الإقليمية فى معظم القارات وتتميز هذه التجمعات من حيث اتساعها وعدد الدول من أعضائها .. ومن حيث مراحل تكوينها وتقدمها .. فبعضها لا يزال فى شكل اتحاد جمركى يتبع سياسة جمركية واحدة سواء بالنسبة للمعاملات داخل التجمع الواحد أو بالنسبة لواردات التجمع من الخارج والبعض الآخر قد وصل الى مرحلة السوق المشتركة حيث يسمح بحرية انتقال كافة عوامل الإنتاج داخل التجمع الواحد بدون عوائق .

ويمكن إرجاع أسباب نجاح أو فشل التجمعات المعاصرة الى العوامل الآتية :

١ - وجود إرادة سياسية وتصميم على نجاح التجمع أو التكتل وخاصة على المستوى الرئاسى للدول الأعضاء .

٢ - وجود قوة دافعه وراء التكتل لتوفير الزخم الضرورى للتقدم والنجاح .

٣ - وجود توزيع متكافئ لثمار التكتل بين الدول الأعضاء .. بحيث يحصل كل عضو على نصيبه العادل من التكتل .. فمثلا كان استئثار كينيا بالنصيب الأكبر فى تجمع شرق أفريقيا السبب الرئيسى فى فشل هذا التجمع .

٤ - تقارب مراحل النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدول الأعضاء .

٥ - وجود تباين فى أنماط الإنتاج وإمكانيات قوية للتكامل الاقتصادى كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى وفى اتحاد دول جنوب شرق آسيا .

٦ - وجود نسبة معقولة من التجارة البينية بين الدول الأعضاء عند بدء تكوين التكتل .

مزايا التجمعات الاقتصادية:[2]

تساهم التجمعات الاقتصادية فى تحقيق مجموعه من المزايا والفوائد والمنافع المشتركة للدول الأعضاء فى التجمع من أهمها :

* تخفيض نفقات الانتاج من خلال الاستفادة من وفورات النطاق الكبير .

* إعادة توزيع الموارد بحيث تنتج كل دولة

---

(١) د. عبد العزيز الشربينى التفاعل بين ظاهرة العولمة .. والتكتلات الاقتصادية الاقليمية ، م.س.ذ ، ص ٦١ .

(٢) أحمد أبوالحسن زرد : التجمعات الإقتصادية . حاضرها ومستقبلها ، م . س . ذ ، ص ٣٩ .

السلعه التي تتوافر لها فيها ميزة أكبر.

* تقليل اعتماد الدول الأعضاء على القروض والإستثمارات الأجنبية ومن ثم تحسين معدلات التبادل الدولي مع العالم الخارجي وهذا يعزز ويدعم مركز العملات الوطنية في الأسواق المالية العالمية .

* زيادة الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية في الدول الأعضاء بفعل اتساع نطاق المنافسه داخل منطقة التكامل الاقليمي.

* دعم المركز التفاوضي للمجموعة مع المجموعات الدولية الأخرى وبصفة خاصة في المؤتمرات العالمية .

* توفير الحماية المطلوبة للسلع العامة من خلال وجود تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي (في حالة الاتحاد الجمركي).

* تقاسم تكاليف عناصر الإنتاج وبصفة خاصة العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية وهو التكنولوجيا .

* تبادل الخبرات والمهارات وإقامة المشروعات الصناعيه والإستراتيجية المشتركة .

* تغيير البنيان الاقتصادي للدول الأعضاء في التجمع بمعنى أن الأمر لا يقتصر على مجرد رفع الدخل القومي لهذه الدول بل يتعداه الى تغيير نسب وعلاقات الإنتاج .

وفيما يلي ترصد الدراسة معظم التجمعات الاقتصادية الموجودة في جميع اتجاهات القارة من شرقها لغربها ومن جنوبها لشمالها ووسطها للوقوف على ما تم من إنجازات فيها بين النواحي الاقتصادية للنهوض بالتنمية في القارة الافريقية وتعتبر التجمعات الاقتصادية في القارة تجمعات اقليمية في معظمها وبعضها شبه اقليمية .

وتتضاعف هذه الفوائد كلما كان التجمع الاقتصادي ناجحا وهذا ما يدفع الى تزايد طلبات الإنضمام اليه كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي أنجح التجمعات الاقتصادية العالمية على الاطلاق .

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « كوميسا »

الفصل الثانى
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا
« الكوميسا »

تعد السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « الكوميسا » إحدى تجمعات التعاون والتكامل الاقتصادى شبه الإقليمى الأكثر نجاحا فى أفريقيا . حيث أنها تركز على التعاون الاقتصادى ، وتبتعد عن الخوض فى المشكلات والنزاعات السياسية فى المنطقة .. وتضم الكوميسا حاليا فى عضويتها عشرين دولة بعد انسحاب تنزانيا من التجمع فى سبتمبر ٢٠٠٠ . .

١ - النشأة :

ترجع جذور نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينيات حيث كانت دول شرق وجنوب أفريقيا قد إتخذت مبادرتها نحو عملية إيجاد تنظيم للتعاون فيما بينها .

فقد دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى اكتوبر عام ١٩٦٥ إلى اجتماع وزارى للدول التى كانت مستقلة سياسيا - حينذاك - فى شرق وجنوب أفريقيا ، للنظر فى مقترحات تهدف إلى انشاء « آلية » لتشجيع التكامل الاقتصادى الإقليمى - الفرعى - وقد أوصى الاجتماع الذى عقد فى لوساكا « عاصمة زامبيا » بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا . ولتحقيق هذا الهدف أوصى الاجتماع بتشكيل مجلس وزراء مؤقت تحضره لجنة اقتصادية مؤقتة من المسئولين للتفاوض حول إتفاقية وإعداد برامج التعاون الاقتصادى .

وفى أول اجتماع للمجلس الوزارى المؤقت الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٦ تم التوقيع على الاتفاقية الرسمية - بعد الموافقة على شروط الإنضمام - من قبل كل من : (بوروندى ، وإثيوبيا ، وكينيا ، ومدغشقر ، ومالاوى ، وموريشيوس ، ورواندا ، والصومال ، وتنزانيا ، وزامبيا) .

وفى مارس عام ١٩٧٨ عقد أول اجتماع غير عادى لوزراء التجارة والمالية والتخطيط فى« لوساكا » حيث أوصى الاجتماع بإنشاء جماعة اقتصادية على

صعيد إقليمي فرعي ، بدءاً بمنطقة تجارية على مستوى إقليمي فرعي يمكن أن تنمو تدريجيا على مدى عشر سنوات لتكون سوقاً مشتركة ريثما يتم انشاء الجماعة .

ولذا فقد تم إصدار « إعلان لوساكا للصداقة والالتزام » بإقامة «منطقة تجارية تفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا » . وتشكيل فريق للتفاوض بين الحكومات حول الاتفاقية لإقامة « المنطقة التجارية التفضيلية » P . T . A. كما تم الاتفاق في الاجتماع أيضا على جدول زمني لتنفيذ ذلك، يتبعه فريق عمل للتفاوض فيما بين الحكومات .

وقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات في لوساكا في ٢١ ديسمبر عام ١٩٨١ ، حيث تم توقيع الاتفاقية المؤسسة « للمنطقة التجارية التفضيلية » والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠ سبتمبر عام ١٩٨٢ ، بعد أن تم التصديق عليها من جانب أكثر من سبع دول موقعة .

* وقد باشرت « منطقة التجارة التفضيلية » عملها لمدة أحد عشر عاما ، وقعت بعدها في ١٥ نوفمبر عام ١٩٩٣ في كمبالا « عاصمة أوغندا » المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا) .. والتي دخلت حيز النفاذ في ٨ ديسمبر عام ١٩٩٤ . في أول اجتماع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في ليلينجواي « عاصمة مالاوى » في يومى ٧، ٨ ديسمبر ١٩٩٤ . لتحقيق السوق المشتركة بين الدول الأعضاء وإنشاء منطقة تجارة حرة في ٣١ اكتوبر عام ٢٠٠٠ .

٢ - الأهداف :

حددت الإتفاقية المنشئة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي عدداً من الأهداف تتمثل في :

(١) تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تحقيق تنمية أكثر توازنا وانسجاما لهياكل الانتاج والتسويق.

(٢) تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي . وتبنى سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة ، ورفع مستوى معيشة شعوب الدول

الأعضاء .

(٣) التعاون في خلق بيئة مواتية للإستثمارات المحلية وعبر الحدود ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك دعم البحث العلمي ومواءمة العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

(٤) التعاون في توثيق العلاقات بين السوق المشتركة وباقي دول ومناطق العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية .

(٥) الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

(٦) إقامة منطقة تجارة حرة تكفل حرية حركة السلع والخدمات المنتجة داخل الكوميسا .. وإزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بحول عام ٢٠٠٠ .

(٧) إقامة اتحاد جمركي وذلك بتطبيق تعريفة خارجية موحدة على كافة السلع والخدمات المستوردة من الدول غير الأعضاء إلى داخل دول الكوميسا وذلك بحلول عام ٢٠٠٤ .

(٨) ضمان حرية حركة رأس المال والاستثمارات من خلال اتباع سياسات مشتركة تستهدف خلق بيئة مواتية للإستثمار داخل دول الكوميسا .

(٩) الانشاء التدريجي « لاتحاد مدفوعات » ينتهي بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة .

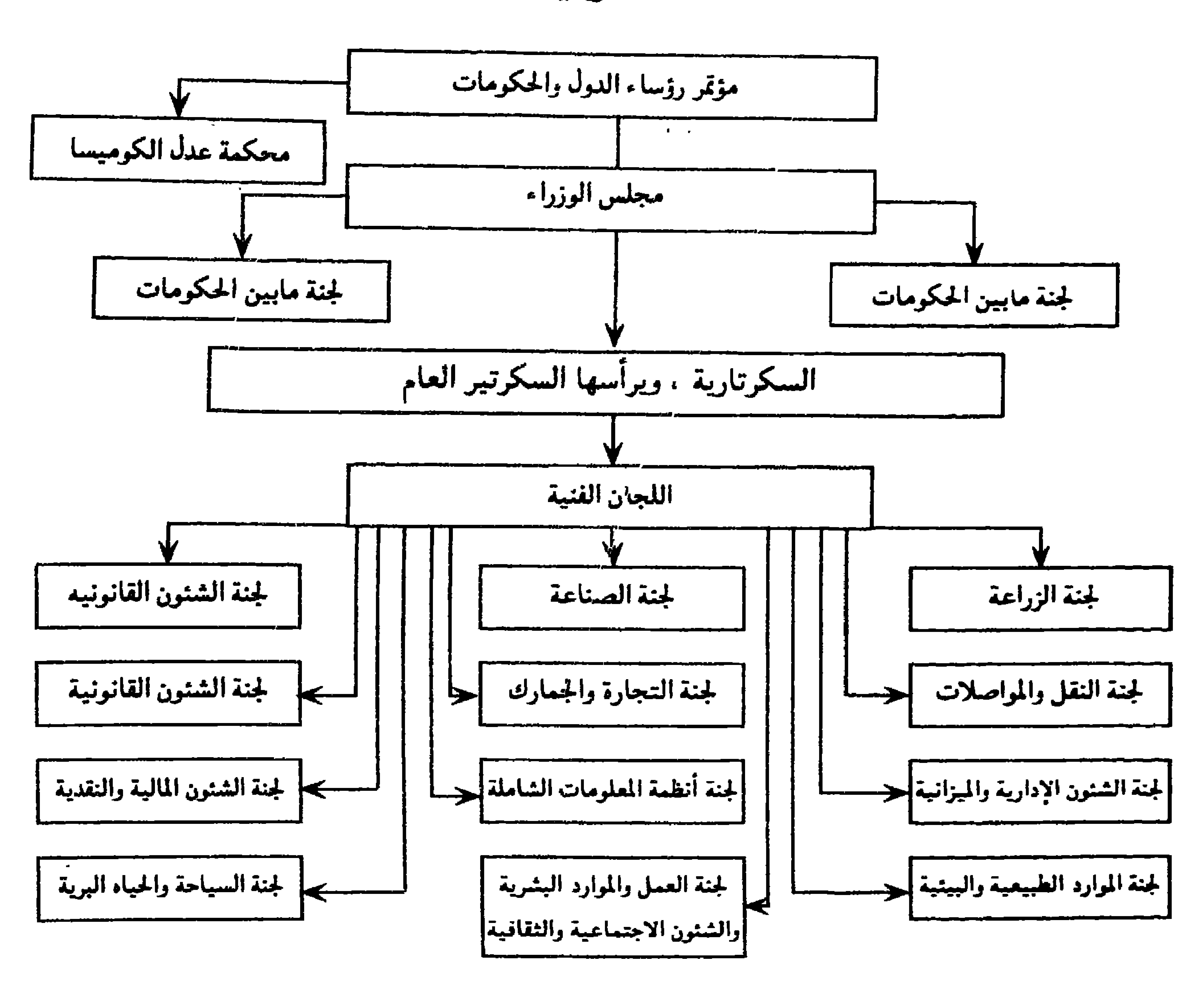
(١٠) اعتماد ترتيبات مشتركة للتأشيرات تتيح حرية انتقال الأفراد ، وحق تأسيس الشركات . والإقامة فيما بين الدول الأعضاء .

٢- العضوية:

يضم السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا « كوميسا حاليا في عضويتها عشرون دولة بعد انضمام مصر اليها في ٢٩ يونيو عام ١٩٩٨ ، وهي : (أنجولا - بوروندي - جزر القمر - الكونغو الديمقراطية - جيبوتي - مصر - إريتريا - إثيوبيا - كينيا - مدغشقر - مالاوي - موريشيوس - ناميبيا - رواندا - سيشيل - السودان - سوازيلاند - زيمبابوي - أوغندا - زامبيا) .

* وقد تم انسحاب تنزانيا من التجمع في سبتمبر ٢٠٠٠ .

الهيكل التنظيمى للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا كوميسا



٤ - الهيكل التنظيمي :

أ - السلطة (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات)

وهو الجهاز الأعلى لرسم السياسات والمسئول عن السياسة العامة والتوجيه والإشراف على تنفيذها وتحقيق أهدافها ويعقد مرة واحدة سنويا . وتتخذ السلطة القرارات بالإجماع وهي ملزمة لكل المؤسسات التابعة للكوميسا من وقت تسلمها (فيما عدا محكمة العدل في الأمور التي تدخل في حيز اختصاصها القضائي) .

ب - مجلس الوزراء :

ويتكون من الوزراء الذين تعينهم الدول الأعضاء بالسوق ويعتبر ثاني أعلى جهاز لرسم سياسة الكوميسا - وهو مسئول عن ضمان الأداء السليم لوظائف الكوميسا . ويقوم بتقديم التوصيات الرامية إلى تطوير السوق المشتركة ، كما يشرف المجلس على الإدارة المالية والإدارية بالسوق . وتعد قرارات المجلس الوزاري ملزمة للدول الأعضاء وكافة الأجهزة التابعة للسوق ، باستثناء المحكمة في مباشرتها لشئونها القضائية .

وينعقد المجلس مرة سنويا قبل انعقاد اجتماع السلطة . أما الاجتماعات غير العادية فتعقد بناء على طلب من دولة عضو شريطة موافقة ثلثي الأعضاء في المجلس .

ج - لجنة محافظي البنوك المركزية :

وتتكون من محافظي السلطات النقدية في الدول الأعضاء ، وتشرف على ضمان التنفيذ السليم لبرامج التعاون النقدي والمالي وتقرر الحدود العليا للديون والقروض « لدار مقاصة » الكوميسا ، وكذلك سعر الفائدة اليومي لأرصدة الديون البارزة .

د - لجنة ما بين الحكومات :

Inter Governmental

وتتكون من السكرتيرين الدائمين أو الرئيسيين الذين تعينهم الدول الأعضاء في مجالات التجارة والجمارك والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والشئون الادارية والميزانية والشئون القانونية وتصدر قراراتها بالأغلبية البسيطة ، وتجتمع مرة واحدة سنويا .

هـ - اللجان الفنية :

تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء ، وتكون كل لجنة مسئولة عن الإعداد لتنفيذ

برنامج شامل وتقوم بالاشراف والمراجعة الدائمه على تنفيذ ، ثم ترفع التوصيات للمجلس الوزارى وهناك ١٢ **لجنة فنية هى :**

(١) لجنة الشئون الإدارية والميزانية .
(٢) لجنة الزراعة .
(٣) لجنة أنظمة المعلومات الشاملة .
(٤) لجنة الطاقة .
(٥) لجنة الشئون المالية والنقدية .
(٦) لجنة الصناعة .
(٧) لجنة العمل والموارد البشرية ، والشئون الاجتماعية والثقافية .
(٨) لجنة الشئون القانونية
(٩) لجنة الموارد الطبيعية والبيئية .
(١٠) لجنة السياحة والحياة البرية .
(١١) لجنة التجارة والجمارك .
(١٢) لجنة النقل والمواصلات .

و- السكرتارية :

ويرأسها السكرتير العام الذى تعينه «السلطة » لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أخرى .. ويساعد السكرتير العام فى مهامه إثنان من مساعدى السكرتير العام ، يتم تعيينهما أيضا بوساطة « السلطة » .

ويمثل السكرتير العام الموظف التنفيذى الأول فى السوق المشتركة ، كما يمثل السوق المشتركة فى مباشرة مهامها القانونية .

قواعد المنشأ فى الكوميسا :

كانت معاهدة الكوميسا تنص على أن السلع الصناعية التى تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية ، ينبغى أن تكون ذات منشأ وطنى . ولإكتساب صفة المنشأ الوطنى لسلعة ما ، جرى العمل داخل الكوميسا وفقا للمعاهدة على اعتبار السلعة التى بها نسبة قيمة مضافة تبلغ ٤٥٪ تعتبر ذات منشأ وطنى ولكن فى عام ١٩٩٤ ، قام فريق الكراون إيجنت» Croun Agents بإعداد دراسة حول هذه القاعدة .. وأوصى بقيمة مضافة ٤٠٪ بدلا من ٤٥٪ على أساس أسعار المصنع .. وأوصى بشطب نسبة ٢٥٪ للقيمة المضافة للسلع ذات الأهمية الخاصة للتنمية الاقتصادية وعلى الرغم من أن هذه التوصيات قد تم قبولها من جانب الكوميسا ، فإن السكرتارية تعهدت بإعداد دراسة

جديدة حول القيمة المضافة وقواعد المنشأ وقد اقترحت سكرتارية الكوميسا أن قواعد المنشأ لا تنحصر فقط فى معيار القيمة المضافة ولكنها تتناول أيضا موضوعات أخرى حول التجارة الإقليمية وطالبت سكرتارية الكوميسا مساعدة المانحين فى تنفيذ الدراسة حول محتوى القيمة المضافة .

وخلال قمة الكوميسا الثالثة - التى عقدت بكينشاسا فى ٢٩ يونيو ١٩٩٨ ، تمت الموافقة على خفض النسبة إلى ٣٥٪ ، وقد تحفظت كل من مصر وزامبيا وأوغندا على ذلك .

كما ناقشت أيضا القمة الرابعة للكوميسا - التى عقدت بنيروبى فى يومى ٢٤ ، ٢٥ مايو ١٩٩٩ - مجدداً تطبيق قواعد المنشأ فى بلدان الكوميسا ، والنسب التى يتعين توفيرها ، والاتفاق على المعايير المرتبطة بها بما لا يضر باقتصادات دول المجموعة أو المستهلك .

وهناك بالكوميسا قائمة تضم ٥٨ سلعة صناعية وهندسية وصفت بانها ذات أهمية اقتصادية للدول الأعضاء ، وتم خفض نسبة القيمة المضافة فيها إلى ٢٥٪ .

• التعريفة الجمركية الموحدة :

أما بالنسبة لفرض تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول غير الأعضاء بالكوميسا .. فقد بحثت القمة الرابعة للكوميسا - إمكانية قيام دول الكوميسا بتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجى للكوميسا ، بحيث يتم فرض ضريبة جمركية موحدة بواقع ٣٠٪ على واردات الدول الأعضاء بالنسبة للسلع كاملة الصنع، و١٥٪ على السلع الوسيطه ، و٥٪ على المواد الخام ، وإلغاء الجمارك نهائيا على الواردات من السلع الرأسماليه تمهيدا لإنشاء الاتحاد الجمركى بين دول المجموعة فى عام ٢٠٠٤ .

كما لايتم فرض أية رسوم جديدة أو ضرائب أو إجراء زيادة على الرسوم المفروضة على المنتجات التى يتم الإتجار فيها بين بلدان السوق المشتركة « الكوميسا » .

وقد تم انجاز مطرد فى مجال الغاء الحواجز غير التعريفية مثل : تحرير تراخيص الاستيراد وإزالة قيود الصرف الأجنبى ، والضرائب المفروضة على الصرف الأجنبى ، وتيسير إجراءات الجمارك ، ومراكز الحدود المفتوحة معظم الوقت .

والغاء نظام تحديد حصص للإستيراد أو التصدير ، كذلك إزالة عوائق الطرق .

وهناك عدد من التحسينات التى يجب القيام بها ، والتى سوف تجعل التجارة بين الأقاليم أكثر يسراً مثل : تحسين هياكل النقل والمواصلات ، وتيسير منح التأشيرات، ومزيد من تخفيض الجمارك وتحسين المعلومات والتوصل اليها حول فرص التجارة، وتيسير الإجراءات البيروقراطية لدى عبور الحدود .

● المؤتمر الإقتصادى الإقليمى الأول للكوميسا:

عقد المؤتمر بالقاهرة فى يومى ٢٨ ، ٢٩ فبراير عام ٢٠٠٠ ، تحت شعار « السوق الأفريقية البازغة » برعاية الرئيس مبارك وبمشاركة ٢١ دولة من بينها كينيا التى مثلها الرئيس الكينى دانيال آراب موى بوصفه رئيس الكوميسا وقتئذ وزامبيا التى مثلها الرئيس الزامبى فريدريك شيلوبا رئيس مقر الكوميسا فى حينه ، والملك ميسواتى الثالث ملك سوازيلاند ، والسيد إراستوس موينشا سكرتير عام الكوميسا والسيد / كلاوس شواب رئيس المنتدى الإقتصادى العالمى . كما شارك فى المؤتمر أيضاً نحو ١٨٠٠ من رجال الأعمال المصريين والأفارقة وكبار المسئولين فى المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية . وشكل رجال القطاع الخاص ٨٠ ٪ من نسبة المشاركين .

وقد افتتح الرئيس مبارك المؤتمر بكلمة استعرض أهمية تجمع الكوميسا فى تحقيق هدف التكامل الإقتصادى الأفريقى .

وحدد الرئيس مبارك ثلاثة أهداف لعقد المؤتمر تمثلت فى :

١- تعزيز ودعم العلاقات الإقتصادية ، وزيادة حجم التجارة البينية فى التجمع.

٢- زيادة الوعى الإقليمى والدولى بهذا التجمع الغنى بالموارد والقدرات .

٣- التعريف بالإمكانات الهائلة والفرص المتميزة التى تتيحها منظمة الكوميسا للمستثمرين ورجال الأعمال الأفارقة والأجانب - ومن أهم القضايا التى طرحت فى المؤتمر وتمت مناقشتها : التعريف بفرص الإستثمار المتاحة فى الدول الأعضاء فى قطاعات البناء

والتشييد ، والتنقيب عن البترول ، والكشف عن الغاز الطبيعي ، وصناعة البتروكيماويات ، والتعدين والمصارف والخدمات المالية والزراعة والتصنيع الزراعي ، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، والنقل والسياحة ، وكذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الإقتصادي في مجال التكنولوجيا وإيجاد فرص العمل.

وقد أسفر المؤتمر عن رسم صورة واضحة عن إمكانات التجمع ومجالاته الواسعة وخاصة زيادة حجم التبادل التجاري ، والتعاون الإقتصادي ، والإعتماد الجماعي على الذات وصولاً الى هدف انشاء الجماعة الإقتصادية الأفريقية ، كما أتاح المؤتمر الفرصة لرجال الأعمال والمسئولين للتشاور فيما بينهم على المستوى الأفريقي أو الدولي.

المقترحات المصرية في ختام المؤتمر:

* اقامة صندوق للمساعدات الفنية لدول الكوميسا تساهم فيه مصر لتشجيع التجارة الحرة والإستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا من دول المجموعة .
* اقامة قاعدة معلومات متكاملة تتضمن مختلف المعلومات التجارية الخاصة بالتصدير والإستيراد ، وفرص الإستثمار ، والتشريعات والقوانين الحاكمة للنشاط الإقتصادي لدول الكوميسا .
* إقامة بنك للصادرات والواردات لدول الكوميسا لتشجيع تمويل التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
* استعداد مصر لإستضافة ممثلي الوكالات التجارية في دول الكوميسا لمناقشة تسهيل حركة نقل السلع والخدمات بين دول الكوميسا ، وإقامة شركات تجارية مشتركة لزيادة حجم التجارة البينية .
* قيام دول الكوميسا بتوفير الآليات اللازمة لربط أسواق الكوميسا .
* إعداد برنامج قومي لربط أسواق كل دولة من دول الكوميسا بالدول المجاورة لها ، وكذلك تطوير البنية الأساسية وخاصة المطارات والموانئ والإتصالات والطرق والسكك الحديدية .
* التزام جميع دول الكوميسا بالحفاظ على

السلام وحل مشكلات الحدود من خلال الحوار لتوجيه جميع الموارد للتنمية الإقتصادية .

ومن إنجازات المؤتمر:

* تم الإتفاق بين عدد من رجال الأعمال في كل من مصر وموزمبيق وزامبيا وناميبيا وزيمبابوى ويتساوانا على تأسيس شركة للإستثمار في تلك الدول لمساعدة المستثمرين الآخرين الذين يرغبون في الإستثمار بها ، وتعتبر هذه الشركة أول شركة يتم تأسيسها بين رجال الأعمال من دول الكوميسا .
* كما تقرر إقامة مركز تجارى مصرى بالإتفاق مع عدد من المستثمرين في زامبيا ، وذلك لعرض أهم المنتجات المصرية للشركات الراغبة في تسويق إنتاجها في زامبيا ، وإقامة أماكن تخزين للمنتجات التي سيتم تسويقها .

مؤتمرات قمة الكوميسا:

* كان من أهم نتائج **القمة الأولى** للكوميسا عام ١٩٩٤ : تحويل منطقة التجارة التفضيلية رسمياً الى مايسمى «بالسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا » (كوميسا) حيث تعهد رؤساء الكوميسا بالإسراع في تحقيق تكامل اقتصادى بين دولهم لتعزيز التنمية الاقتصادية بالقارة.

وقد شاركت مصر في أول قمة للكوميسا بصفة مراقب في ديسمبر عام ١٩٩٤ ، وكانت مصر قد تقدمت بطلب للإنضمام للكوميسا في عام ١٩٩٣ ، ثم أعادت الطلب مجددا في يونيو عام ١٩٩٧ خلال انعقاد القمة الأفريقية الـ ٣٣ بهرارى، عاصمة (زيمبابوى) (٢- ٤ يونيو عام ١٩٩٧) .

وقد قرر المجلس الوزارى للكوميسا بالإجماع في آواخر نوفمبر عام ١٩٩٧ قبول مصر عضواً في هذا التجمع نظراً لدورها الإقليمى وثقلها السياسى والاقتصادى في القارة الأفريقية وبالفعل انضمت مصر رسميا للكوميسا خلال القمة الثالثة للمجموعة بكينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في يونيو عام ١٩٩٨ - لتصبح مصر وللمرة

الأولى عضوا فى أحد التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية بالقارة الأفريقية وصدق مجلس الشعب فى ٤ يناير ١٩٩٩ على انضمام مصر للكوميسا .

كما تم وضع نظام إقليمى للتأمين وتيسير الإجراءات الجمركية للعمل على انسياب نقل السلع بين حدود الدول الأعضاء بدون مشكلات .

وفى **القمة الثالثة** بكينشاسا بالكونغو الديمقراطية أقرت القمة تعديلا على نص المادة الأولى من المعاهدة بإضافة فقرة رابعة تسمح بقبول أى دولة كعضو فى السوق متى كانت جاراً مباشراً لدولة عضو وكان هذا التعديل بمثابة الأساس القانونى لانضمام مصر للكوميسا .

القمة الرابعة : والتى عقدت فى نيروبى فى مايو ١٩٩٩ . اقرت القمة العديد من القرارات منها :

تكثيف الجهود لإزالة العوائق غير الجمركية أمام حركة التجارة بين أعضاء الكوميسا .

امتناع بعض دول الكوميسا عن اتخاذ أية اجراءات أحادية لضمان حماية صناعتها أو الحفاظ على عائداتها أو ميزان المدفوعات فيها .

حث الدول الأعضاء التى لم تنضم إلى بنك الكوميسا بالإسراع فى الإنضمام إليه .

مطالبة الدول الأعضاء بالانتهاء من دراسات قواعد المنشأ لهياكلها الصناعية .

ضرورة الإلتزام بالمقررات الواردة فى اتفاقية الكوميسا من أجل إقامة منطقة التجارة الحرة وفقا للجدول المتفق عليه قبل نهاية اكتوبر عام ٢٠٠٠ .

تشكيل مجموعة اتصال مكونة من خبراء البنوك المركزية ووزارات المالية من أجل الاشراف على تنفيذ الإجراءات السياسية الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الوحدة النقدية بين دول الكوميسا .

انشاء آلية لجذب وتشجيع الاستثمارات فى الدول الأعضاء فى الكوميسا وهى آلية جماعية تضم الدول الأعضاء (وهو اقتراح

مصرى فى إطار الحقل الاقتصادى للكوميسا لإعلان منطقة التجارة الحرة) .

انشاء شركة اتصالات لدول الكوميسا .

تبنى تحرير برنامج الفضاء الخارجى بين دول التجمع .

شدد الرؤساء على أهمية إبرام الاتفاقيات الثنائية بين دول الكوميسا بحيث تتماشى مع أهداف الكوميسا نفسها ، وبذل الجهود من أجل الغاء جميع المعوقات أمام رواج تجارة الدول الأعضاء .

وفى ختام قمة الكوميسا الخامسة بموريشيوس فى ١٩ مايو عام ٢٠٠٠ أعلنت القمة إلتزامها بتنفيذ منطقة التجارة الحرة فى ٣١ اكتوبر ٢٠٠٠ .

مطالبة جميع الدول الأعضاء بأن تنشر قبل ٣١ يوليو النصوص القانونية والنشرات الرسمية الخاصة بتطبيق تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر على منتجات دول الكوميسا اعتبارا من ٣١ اكتوبر ٢٠٠٠ .

المطالبة بإدخال تنفيذ منطقه التجارة الحرة على ميزانيات الدول الأعضاء وعرضها على برلمانات دول الكوميسا .

تكليف مكتب اجتماعات وزراء المالية لدول المجموعة ببلورة برنامج لمساندة التكامل الإقليمى بالتعاون مع اللجنة الوزارية المكلفة بتطبيق منطقة التجارة الحرة وإجراء مفاوضات مع الشركاء ليتقدموا بمساندتهم لآلية التكامل الإقليمى للكوميسا والإصلاحات الاقتصاديه لدول التجمع .

الموافقة على انشاء وكالة إقليمية للإستثمارات .

دعوة برنامج التوافق النقدى إلى إدخال نظام محدود لتحويل العملات بين دول الكوميسا مع تنفيذ سياسات مالية ونقدية مناسبة .

توقيع بروتوكول حرية مرور المواطنين والعمالة والخدمات الخاصة بالدول الأعضاء فى الكوميسا وإقرار حقوق الإقامة .

المطالبة باعتماد اسلوب مشترك فى المفاوضات متعددة الاطراف .

أقرت القمة التقدم الذى تم إحرازه بالفعل فى التنسيق بين الكوميسا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى .

التصديق على اتفاق إنشاء الوكالة الأفريقية للتأمين التجارى لضمان المخاطر السياسية والمخاطر غير التجارية المتعلقة بالصفقات الدولية وفتحه للتوقيع أمام الدول الأعضاء الراغبة فى المشاركة فى هذا المشروع .

فوضت هيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة مكتب الهيئة فى القيام بمهمة منع النزاعات وتسويتها من خلال الدبلوماسية الوقائية وضرورة إستشارة الجهاز الرئيسى الخاص بآلية منع وادارة وتسوية النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأخرى لمنطقه الصحراء الأفريقية .

القمة السادسة للكوميسا :

استضافت القاهرة فى يومى ٢٢ و ٢٣ مايو ٢٠٠١ القمة السادسة لتجمع الكوميسا برئاسة الرئيس حسنى مبارك ومشاركة ٧ رؤساء كل من مدغشقر وزيمبابوى وناميبيا ورواندا وأوغندا وزامبيا وجزر القمر ، و٣ نواب رئيس جمهورية لكينيا وملاوى ونائب أول للسودان . بالإضافة إلى أربعة رؤساء حكومات : چيبوتى وموريشيوس وموازيلاند والصومال، وستة على المستوى الوزارى لكل من اثيوبيا وإريتريا وجنوب أفريقيا ، بوروندى والكنغو الديمقراطية كما شارك أيضا عدد من ممثلى المنظمات والهيئات الدولية .

وعقد مؤتمر القمة السادسة للكوميسا تحت شعار : « منطقة التجارة الحرة .. انطلاقة نحو الاستثمار » .

وكان من أهم أهداف المؤتمر : إقامة حوار مفتوح وشامل ، ليس فقط بين المسئولين عن قطاعات الاقتصاد والتجارة والاستثمار فى الدول الأعضاء ، وإنما أيضا بينهم وبين المؤسسات الأخرى المعينة على الساحة الدولية ، للتعرف بالتجمع الواعد ، وإلقاء الضوء على ما تزخر به المنطقة من إمكانات واسعة وموارد ضخمة ، تشكل أساسا قويا لتعاون مشترك فعال ، يسهم فى تعظيم حجم التجارة البينية ، ويبرز حجم العائد المجزى للمستثمر الوطنى والأجنبى على حد سواء .

وقد ناقشت القمة العديد من القضايا من أهمها :

* تقييم منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء ، والتى دخلت حيز التنفيذ فى أول نوفمبر ٢٠٠٠ .
* دعم الجهود لوضع حد للنزاعات القائمة فى منطقة دول الكوميسا .
* مناقشة المبادرات المطروحة للتعاون فى مجال النقل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. والتعاون فى مجال السماوات المفتوحة وخاصة شبكة ربط لأجهزة الطيران المدنى .
* بحث فرص التعاون بين رجال الأعمال ودول الكوميسا ، وأيضا رجال الأعمال من الخارج .

وقد طرحت مصر فى أول أيام اجتماعات القمة ، عدة مبادرات هامة منها:

* اقتراح بشأن الربط الإليكترونى بين مراكز معلومات التجارة فى الدول الأعضاء، عن طريق إقامة شبكة لنقاط التجارة القائمة فيها ، لتسهيل مهمة القطاع الخاص والمستثمرين ، سواء من داخل الكوميسا أو خارجها ، فى التعرف على أسواقها والفرص التصديرية والاستثمارية فيها .
* إقامة شبكة لربط المؤسسات العاملة فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الكوميسا ، فى ضوء الأهمية التى توليها للنهوض بهذا القطاع ودوره فى جهود التنمية في الكوميسا .
* تقديم مصر لعدد من المنح التدريبية فى مجال الطيران المدنى لإعداد العناصر القادرة على تطوير الأداء فى هذا المجال ، والارتفاع بمستوى إدارته .
* وفى قطاع النقل ، ومن منطلق الحرص على توسيع شبكة النقل والمواصلات بين دول الكوميسا ، بدأت مصر بالفعل فى السعى من أجل مد خطوط شركتها الوطنية للنقل الجوى إلى عدد من عواصم الدول الأعضاء بالمنظمة ، إلى جانب الخطوط القائمة حاليا ، التى تربط القاهرة بما يقرب من ثلث الدول الأعضاء بخطوط منتظمة ومباشرة ، كما بدأ القطاع الخاص المصرى منذ أغسطس ١٩٩٩ ، أى بعد أقل من عام من انضمام مصر للكوميسا في تسيير خط ملاحى منتظم يربط ميناء السويس بموانئ الشرق والجنوب الأفريقى،

فى بور سودان ، وومومباسا ، وجيبوتى ، وبورت لويس ، ودار السلام ، ثم عن طريق البر إلى دول الكوميسا غير الساحلية . ويهدف ذلك إلى توفير الانتقال السريع والآمن للبضائع ، وتشجيع حركة التجارة فيما بين مصر ودول الكوميسا .

قمة الكوميسا السادسة .. ومواجهة التحديات ، وتبرز أهمية قمة الكوميسا بالقاهرة فى تحقيق التكامل الاقتصادى الأفريقى فى مواجهة مجموعة من التحديات من أهمها :

* زيادة فرص التبادل التجارى فى إطار التجمع ، وتقويم (منطقة التجارة الحرة) ، بما فى ذلك العمل على إزالة القيود غير الجمركية والاتفاق على الآليات التى تضمن زيادة هذا التبادل بين دول التجمع على أساس المنافسة العادلة ، مع مواجهة ومعالجة الواقع الذى يشهد تكرار ومنافسة بعض الأنشطة الاقتصادية فى الدول الأعضاء .
* قلة عدد دول التجمع التى طبقت بنود تحرير التجارة فى « منطقة الكوميسا » للتجارة الحرة ، حيث يصل عدد هذه الدول إلى تسع دول وسوف ينضم بعض الدول الأخرى قريبا . حيث يصل تطبيق الدول التى لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة للإعفاءات الجمركية إلى نسبة مابين ٦٠٪ و ٨٠٪ من الرسوم المقررة .

ويأتى ذلك فى الوقت الذى يتم الاعداد للمرحلة الثانية للتكامل الاقتصادى والتى تتمثل فى إقامة « اتحاد جمركى » تتوحد فيه التعريفة الجمركية للدول الأعضاء فى مواجهة العالم الخارجى والمقرر إقامة هذا الاتحاد عام ٢٠٠٤ .

* عدم الاقتصار على تحرير التجارة البينية بين دول التجمع ، بل الإفادة الكاملة من مختلف إمكانات التجمع فى تحقيق المصالح الاقتصادية لمصر والدول الأعضاء وحيث يتم التركيز على تنمية وجذب الاستثمارات خاصة فى مجالات صناعة الدواء والبناء والتشييد والمقاولات ، فضلا عن نقل التكنولوجيا والمعلومات والإتصالات ، ويدعم ذلك توافر العديد

من الثروات والمورد الطبيعية فى الدول الأعضاء، فى مجالات الزراعة والغابات والتعدين فضلا عن ميزات العمالة الأفريقية.

* أهمية تفعيل دور رجال الأعمال حيث تم اجتماع مجلس رجال أعمال الكوميسا والذى حضره رجال أعمال من مصر وأفريقيا ودول العالم التى تهتم بالاستثمار فى منطقة التجمع ، من أجل تفعيل التعاون بين دوائر الأعمال والمال فى دول هذه المنطقة ، فى إطار برنامج لتشجيع جذب الاستثمارات مع زيادة حجم التجارة ، وتذليل العقبات لمزيد من إمكانات تعاون القطاع الخاص فى هذه الدول .

وفى ختام القمه السادسة للكوميسا فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ دعا البيان الختامى الدول الأعضاء إلى ضرورة تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة للكوميسا ، والذى يتلخص فيما يلى :

* دعوة الدول التى لم تشارك حتى الآن فى منطقة التجارة الحرة للكوميسا بضرورة الانضمام فى أقرب وقت ممكن .

* تأييد رؤساء دول وحكومات الكوميسا البرنامج المقترح تجاه تحقيق الاتحاد الجمركى والتعريفة الجمركية بحلول ديسمبر ٢٠٠٤ .

* دعوة الأعضاء الستة الذين أسسوا بنجاح وكالة التأمين للتجارة الأفريقية بحضور الافتتاح الرسمى للوكالة المزمع إعلانها فى كمبالا عاصمة أوغندا فى نهاية اغسطس ٢٠٠١ .

* أعرب الرؤساء عن امتنانهم للبنك الدولى والاتحاد الأوربى وحكومة اليابان لمساعدتهم فى تمويل المشروع الذى سيسفر عن إقامة وكالة التأمين للتجارة الأفريقية .

* مطالبة الأمانة العامة للكوميسا بتوصية الدول الأعضاء بمواصلة العمل لتطوير برنامج حول استخدام التجارة الإلكترونية من جانب الدول الأعضاء .

* موافقة الرؤساء على استمرار وحدة دول المجموعة الأفريقية والكاريبى والمحيط

الهادى فى المفاوضات الجارية المتعلقة بمستقبل اتفاقيات الشراكة .

* تكليف الأمانة العامة للكوميسا بمواصلة دعم المواقف التفاوضية للدول الأعضاء بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف فى اتفاقية «كوتونو» ومنظمة التجارة العالمية بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

* وحثت القمة مجلس رجال أعمال الكوميسا «المجلس الاقتصادى والتجارى للكوميسا» على أن يكون أكثر نشاطا فى صياغة سياسة إقليمية .

* دعوة جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على البروتوكول الخاص بحرية انتقال الأشخاص والعمالة والخدمات وحق الإقامة كما قررتها السلطة المنوطة بذلك.

* دعوة الكوميسا إلى ضرورة اقرار السلام والأمن فى منطقة الكوميسا بهدف تنفيذ الأهداف التى أقيم من أجلها تجمع الكوميسا .

* إدانة زعزعة الاستقرار المستمر بأنجولا على أيدى «عصابات حركة يونيتا» وأكدت مجددا تأييدها قرار الأمم المتحدة فرض عقوبات على يونيتا ، وتأييدها إعلان منظمة الوحدة الأفريقية باعتبار «ساڤمبى» زعيم اليونيتا مجرم حرب .

* وحثت القمة الأطراف المعنية على الوفاء بجميع التزاماتها طبقا لإتفاقية «لوساكا» بشأن النزاع فى الكونغو الديمقراطية ، ودعت الدول الأعضاء للبحث عن إقرار السلام والإستقرار فى الدول الأعضاء بالكوميسا .

* وطالبت وزراء خارجية دول الكوميسا مواصلة الاهتمام بقضايا السلام والأمن .

* واعربت القمة عن تقديرها لجميع شركاء التعاون لمساندتهم المستمرة لبرامج دول الكوميسا ، وأقرت تقرير الاجتماع الثانى لوزراء خارجية الكوميسا المتضمن قرار ومهام الأجهزة المسئولة عن السلام والامن ونمط التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع المدنى .

* وصادقت القمة على القرار المشترك لرئيس

الكوميسا ورئيس تجمع الجنوب الأفريقي (سادك) بتشكيل فريق عمل مشترك على مستوى السكرتارية لتنسيق عملية ترشيد وتنسيق برامج كلتا المنظمتين، وتقديم تقرير إلى الأجهزة المعنية فيهما .

قمة الكوميسا الاستثنائية الأولى :

عقدت في لوساكا « عاصمة زامبيا » في يومي ٣٠ ، ٣١ اكتوبر ٢٠٠٠ ، لإعلان قيام منطقة التجارة الحرة للكوميسا . وكان من أهم قرارات القمه الاستثنائية مايلي :

الاتفاق على مد التفويض الممنوح من قبل القمة الخامسة للكوميسا إلى مكتب المجلس الذي عقد في موريشيوس في مايو ٢٠٠٠ ، لإجراء المشاورات مع ناميبيا وسوازيلاند بشأن الموضوعات التقنية التي تؤثر على العلاقات التجارية بين البلدين ، والدول الأعضاء في الكوميسا ، وتقديم تقرير بهذا الشأن لقمة الكوميسا السادسة بالقاهرة .

الاتفاق على أن تستمر الدول التي قامت بتطبيق الخفض في التمتع بمحاور السوق بناءً على أسس الأفضلية التبادلية .

مطالبة الدول التي لم تقم بعد بتخفيض التعريفة الجمركية إلى مستوى الصفر بالقيام بذلك في أسرع وقت ممكن .

وفي إطار تدعيم وتنشيط الاستثمار والتجارة الخارجية بين مصر ومجموعة الكوميسا فقد قامت نقطة التجارة الدولية المصرية في مايو ٢٠٠١ ، برصد بيانات أساسية عن دول مجموعة الكوميسا ليتم تبادلها عبر شبكات الانترنت ، وتتمثل البيانات في الآتي :

الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا ١٣٣ مليار دولار ، واجمالي عدد السكان ٣٥٩ مليون نسمة ، والمنتجات الرئيسية وتشمل : الألماس والكروم والنحاس والقطن والحديد والذرة والخشب والشاي وغيرها . بالإضافة إلى بيانات أخرى عن : إجمالي الصادرات ويبلغ ١٩ مليار دولار ، وإجمالي الواردات يبلغ ٣٤ مليار دولار وأشار رئيس نقطة التجارة الدولية (مهندس / مصطفى سيد أحمد) إلى نمو الصادرات المصرية إلى دول المجموعة خلال عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٦٪ والواردات بنسبة ٣٤٪ وحجم التجارة بنسبة ٣٢٪ ، حيث ارتفع حجم التجارة مع دول

الكوميسا خلال عام واحد بنحو ٥٧ مليون دولار .

وأكد رئيس نقطة التجارة المصرية أن صادرات المجموعة مع دول العالم حققت نسبة نمو ٦ , ١٠٪ ، كما حقق حجم التجارة زيادة بنسبة ٣ , ١٪ فى حين تراجعت الواردات مع دول العالم بنسبة ١ , ٣٪ [1]

كما أكد السكرتير العام للكوميسا (ارستاس موينشا) أن معدل التجارة البينية بين دول المجموعة زاد بنسبة ٤٥ , ٨٪ ، بينما زادت التجارة بين دول التجمع والعالم الخارجى بنسبة ٣ , ٢٪ .

حركة التجارة بين مصر والكوميسا :-[2]

شهدت حركة التجارة بين مصر والكوميسا تطورات إيجابية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٠٠ .

وفى هذا الإطار أكد تقرير مهم لقطاع التجارة الخارجية ارتفاع حجم التجارة بين مصر وتجمع الكوميسا إلى ١ , ٧٥ مليون دولار ، مقابل ٦ , ٥٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ بنسبة زيادة بلغت ٢ , ٢٨٪ وتمثل تجارة مصر مع تجمع الكوميسا ٥٦٪ من تجارة مصر مع دول القارة الأفريقية مقابل ١ , ٤٨٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ .

وأرجع التقرير هذه الزيادة فى حجم التجارة إلى زيادة الصادرات المصرية إلى تجمع الكوميسا خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ عن ذات الفترة من العام الماضى بنحو ١ , ٥مليون دولار ، وبنسبة ارتفاع ٤ , ٥٥٪ وذلك نتيجة حدوث طفرة فى الصادرات من بعض السلع وأهمها الحديد والصلب ومنتجاته بنسبة ارتفاع ٥ , ١٣٪ وتم تصديره إلى السودان وكينيا . والأرز الأبيض بنسبة ٣ , ٣٣٪ والألومنيوم بنسبة ١٠٠٪ . والزجاج بنسبة ارتفاع ٢٥٠٪ ، وأهم الدول المستوردة له السودان وكينيا ، والمصنوعات النسجية بنسبة ١٥٠٪ .

كما ظهرت بعض السلع فى قائمة

---

(١) تصريح للمهندس مصطفى سيد احمد ، وكيل اول وزارة الاقتصاد ورئيس نقطة التجارة الدولية ، الأهرام فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ .

(٢) د . يوسف بطرس غالى ، وزير التجارة الخارجية : «اتصالات مصرية لتنشيط حركة التجارة مع الكوميسا» الاهرام ١٧ ديسمبر ٢٠٠٠ .

الصادرات المصرية إلى مجموعة الكوميسا خلال الفترة محل المقارنة وأهمها سكر قصب مكرر ، كما تعتبر كينيا والسودان من أهم الدول استيعابا للصادرات المصرية إلى مجموعة الكوميسا بنسبة ٦٩,٨٪ من إجمالى الصادرات المصرية لهذه المجموعة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ .

وأشار التقرير إلى أن نسبة زيادة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا بلغت ٢١,٧٪ و ٣١,٣٪ من إجمالى الصادرات المصرية للدول الأفريقية .

كما زادت الواردات المصرية من الكوميسا بمقدار ١١,٤ مليون دولار أى بنسبة زيادة ٢٣,١٪ ، ويرجع ذلك إلى زيادة واردات مصر من بعض السلع فى مقدمتها الشاى وزاد استيراده بنسبة ١٤,٣٪ وورق التبغ بنسبة ١٠٣,٦٪ والجمال الحية بنسبة ٥٩,٤٪ بالإضافة إلى ظهور بعض السلع الأخرى فى قائمة الواردات المصرية أهمها المعادن والأسماك المجمدة والفول .

وأوضح التقرير أن قائمة الصادرات المصرية لدول تجمع الكوميسا تضمنت ٩ سلع فقط هى : الحديد والصلب ، وأرز مبيض ، وسكر ، وألمونيوم ، وزجاج ، ومطاط وورق ومنتجات ورقية ومصنوعات نسجية ، وكيماويات عضوية وغير عضوية من مواد صباغة وصيدلة .

أما الواردات المصرية من دول الكوميسا فقد تضمنت القائمة ١١ سلعة هى : الشاى ، والمعادن ، والورق ، والجمال الحية ، وبذور السمسم ، والكوسة والبطيخ ، والأسماك المجمدة والطازجة ، والكيماويات والفول العريض .

إنجازات الكوميسا :

حققت الكوميسا قدرا من الإنجازات الملموسة فى إنشاء المؤسسات التى تخدم دول الكوميسا فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والفنية .

ومن هذه المؤسسات مايلى :

أ - بنك التجارة والتنمية للكوميسا مقره نيروبى - كينيا :

* بدأ عمله فى يناير ١٩٨٦ ، ويهدف إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول

الأعضاء ، وتنمية التجارة فيما بينها .

* ويقوم البنك بتمويل المشروعات بالقطاعين الخاص والعام . ويعطى البنك أولوية لإقراض المشروعات الإقليمية التى تخدم أكثر من دولة .

وقد وصل أعضاء «بنك الكومينسا» حتى عام ١٩٩٩ إلى ١٧ (سبعة عشر عضوا) من بينهم مصر . والتى انضمت رسميا للبنك بعد موافقة مجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٩ .

- ويهدف البنك إلى إصدار عملة موحدة بحلول عام ٢٠٢٠ .

- وقد قدر حجم المشروعات التى يقوم بها البنك فى عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ، بحوالى ١٤٨ مليار دولار ، كما قدر حجم الأنشطة التجارية التراكمية التى يديرها بين عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٦ بحوالى ٣٤٥ مليون دولار .

ب - بيت المقاصة للكوميسا : مقره (هرارى بزيمبابوى) ١٩٩٥ :.

وقد تم اتخاذ عدة قرارات لجعل بيت المقاصة أكثر استجابة للإحتياجات الحالية للدول الأعضاء ، خصوصا القطاع الخاص ، بما فى ذلك إدخال «دولارالكوميسا» ليحل محل يو إيه بى تى إيه « UAPTA » باعتباره الوحدة الحسابية الجديدة لبيت المقاصة .. وإلى أن يتم انشاء «بنك السوق المشتركة» ، تتم جميع المدفوعات داخل السوق من خلال غرفة المقاصة عن طريق الوحدة الحسابية الجديدة «الاسكوا» التى تعادل فى قيمتها وحدة صندوق النقد الدولى، ويمكن أن تتم المدفوعات بأية وحدة أخرى يختارها المجلس الوزارى .

جـ - شركة إعادة التأمين : (ZEP-RE) «نيروبى - كينيا»:

انشئت عام ١٩٩٢ ، ويغطى نشاطها ١٩ دولة من دول التجمع برأسمال يصل إلى ٧.٥ مليون دولار (عام ١٩٩٥) .

د - مركزتنمية المعادن .

هـ - رابطة البنوك التجارية (هرارى - زيمبابوى) .

انشأت فى نوفمبر عام ١٩٨٧ ، ويهدف إلى تبادل المعلومات البنكية وحل المشكلات بين بنوك المنطقة .

و - مركز التحكيم التجاري .

ز - الاتحاد الفيدرالي للمؤسسات الوطنية .

ح - الاتحاد الفيدرالي لغرف التجارة والصناعة .

ط - مؤسسة كوميسا لصناعة الدواء ، وقد طلبت مصر تسهيل الانضمام إليها خلال القمة الرابعة للكوميسا .

ى - محكمة عدل الكوميسا :

باشرت مهامها رسميا في عام ١٩٩٨ ، وقد طلبت مصر استضافة مقر محكمة عدل الكوميسا بالقاهرة ، وذلك خلال قمة الكوميسا الرابعة بنيروبي في مايو عام ١٩٩٩ ، وقد رحبت القمة بالاقتراح ووافقت عليه .

وتتكون المحكمة من سبعة قضاة تعينهم السلطة ويكون أحدهم رئيسا للمحكمة يتولى منصبه لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

وتقوم محكمة العدل بضمان الالتزام بأحكام معاهدة الكوميسا عند تفسير وتطبيق نصوصها .

وتختص المحكمة بنظر المسائل التي تحال إليها من قبل الدول الأعضاء ، أو السكرتير العام للسوق . وكذلك من حق أي شخص طبيعي أو معنوي - مقيم في دولة عضو - حق اللجوء إلى المحكمة شريطة استنفاذ طرق الرجوع الداخلية .

ويمكن للمحكمة في أي قضية تحال اليها أن تصدر أوامر مؤقتة أو أي توجيهات تراها ضرورية أو مرغوباً فيها ، وللأوامر المؤقتة والتوجيهات الأخرى التي تصدرها المحكمة نفس الأثر كالقرارات الصادرة من المحكمة .

ك - شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية للكوميسا «١٩٩٩» :

كما توجد عدة إتفاقيات أخرى في الكوميسا تم التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية (P T A) ومعترف بها في الكوميسا وهي:

١ - **إتفاقية المزايا والحصانات :** وتم التوقيع عليها في ديسمبر عام ١٩٨٤ .

٢ - **إتفاقية رابطة الضمان الجمركي :** وتم التوقيع عليها في نوفمبر عام ١٩٩١ .

٣ - **ميثاق المشروعات الصناعية متعددة الأجناس :** وتم التوقيع عليها في نوفمبر عام ١٩٩٠ .

٤ - بروتوكول حول نظام التأمين الإجبارى على المركبات .

ل - اعلان قيام منطقة التجارة الحرة لدول الكوميسا :

أعلن عن قيام منطقة التجارة الحره لدول الكوميسا فى نهاية يوم ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠، لتكون سارية اعتباراً من ٢٠٠٠/١١/١ (بما يعنى الغاء كافة الحواجز الجمركية بين دول المنطقة) .

وضمت المنطقة فى المرحلة الأولى تسع دول هى : (مصر والسودان وكينيا ، چيبوتى، زامبيا ، زيمبابوى ، مالاوى ، مدغشقر وموريشيوس) . على أن تنضم إليها ثلاث دول أخرى خلال عام ٢٠٠١ هى (سيشيل ، وناميبيا ، وسوازيلاند) .

وقد أرجأت رواندا وبوروندى انضمامهما إلى المنطقة فى أكتوبر عام ٢٠٠١ ، سيشيل فى يونيو ٢٠٠١ . وقد تم التوقيع على الاتفاقية بحضور ١٢ رئيس دولة ، وذلك فى قمة تجمع الكوميسا الاستثنائية الأولى «بلوساكا» عاصمة زامبيا فى يومى ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ .

وبعد دخول منطقة التجارة الحرة لدول الكوميسا ، حيز التنفيذ خطوة أساسية ومهمة بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى الأفريقى .. وذلك للإنتقال إلى المرحلة التالية من خطة تجمع الكوميسا - لإقامة «اتحاد جمركى» موحد للتجمع فى عام ٢٠٠٤ .

ويتيح قيام منطقة التجارة الحرة « للكوميسا الفرصة لزيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بالمنطقة ، وهو مايتضمن بدوره زيادة الصادرات المصرية إلى بلدان هذه المجموعة التى تضم مايزيد على ٣٨٠ مليون مستهلك .

م - وخلال قمة الكوميسا السادسة التى عقدت بالقاهرة يومى ٢٢ ، ٢٣ مايو ٢٠٠١ تم الاتفاق بين دول التجمع على إقامة «آلية» يتم بمقتضاها تعويض الدول المتضررة من دخول منطقة التجارة الحرة ، وهذه الآلية عبارة عن صندوق لسد النقص فى الموارد الأساسية للدولة ضمانا لإستمرار الدول التى تعانى نقصا فى مواردها فى عضوية منطقة التجارة الحرة . وقد أدى ذلك إلى إعلان أربع دول أفريقية عزمها على الإنضمام إلى المنطقة بنهاية عام ٢٠٠١ ،

وهى (سيشيل ورواندا ، أوغندات وجزر القمر) . [1]

ن - وقد صممت الكوميسا وثيقة جمركية واحدة .. قدمت فى يوليو ١٩٩٧ لتحل محل الكم الهائل من الوثائق الجمركية، التى كانت تمثل أحد القيود غير التعريفية على التجارة ، كما توصلت أيضاً لاتفاق لتطبيق التعريفة الخارجية الموحدة عام ٢٠٠٤ بواقع صفر٪ على السلع الرأسمالية و٥٪ على المواد الخام ، ١٥ ٪ على السلع الوسيطة ٣٠٪ على السلع تامة الصنع [2].

بعد مرور عام على انشاء منطقة التجارة الحرة ، وفى ٢٩ اكتوبر ٢٠٠١ ، استطاعت الكوميسا أن تعقد اتفاقية للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة ، لتكون بذلك أول تجمع إقليمى فى أفريقيا جنوب الصحراء يعقد مثل هذا الاتفاق .

ويهدف هذا الاتفاق الإطارى إلى تحسين ودعم التجارة بين الطرفين فى السلع والخدمات واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك ، بالإضافة إلى توفير المناخ الملائم والآمن للإستثمار طويل الأجل .

وقد سبق أن عقدت الكوميسا فى سبتمبر عام ١٩٩٨ ، اتفاقيتين مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USA ID) .

تتعلق إحداهما بالشراكة من أجل التنمية الاقتصادية ، بينما تتعلق الأخرى بمنع الصراع وإدراته ، كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المالى والفنى لإنشاء العديد من المؤسسات التابعة للكوميسا ، وسهلت إنشاء منطقة للتجارة الحرة .

تبنت الكوميسا مبادرة جديدة لإنشاء وكالة إقليمية متخصصة فى تأمين حركة التجارة والإستثمار ضد مخاطر الأخطار السياسية والأخطار غير التجارية المتعلقة بالمعاملات الدولية . وقد تم التصديق على قيام هذه الوكالة من قبل القمة الخامسة للكوميسا فى موريشيوس فى مايو

(١) خالد حنفى :«قمة الكوميسا السادسة .. النتائج وأبعاد الدور المصرى»، السياسة الدولية ، العدد ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١ ، ص ١٢١ .

(٢) اسامة المجدوب :«العولمة والإقليمية الجديدة فى أفريقيا » ، م . س . ذ ، ص ٨ .

. . . ٢٠٠ .

وقد أوضحت دراسات الجدوى الأولية أن نشاط الوكالة يتوقع أن يحقق زيادة فى تجارة المنطقة بمقدار حوالى سبع مليارات دولار خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ ، وبمقتضى هذه المبادرة يتولى البنك الدولى توفير ١٠ - ٢٠ مليون دولار لكل دولة تشترك فى المبادرة لاستغلالها فى تأمين المعاملات التجارية ، بحيث تكون كل دولة مسئولة عن تعويض أى خسائر ناجمة عن عدم الاستقرار السياسى . وقد أعلنت كل من « كينيا ، أوغندا ، مالاوى ، رواندا ، بوروندى » رغبتهم فى الإنضمام إلى هذه المبادرة ، لتكون أول مجموعه من دول التجمع تنضم إليه . (*)

ففي وكالة التأمين الأفريقية التجارية «إتيا» قامت سبع دول من أعضاء الكوميسا بتأسيس « اتحاد » أطلقت عليه اسم « وكالة التأمين الأفريقية التجارية » . والدول هى : (أوغندا وكينيا وتنزانيا وزامبيا ومالاوى وبوروندى ورواندا) ، وتم التصديق عليها فى بدايه عام ٢٠٠١ ، من قبل ست دول على أن يبدأ أعمالها فى آخر أغسطس ٢٠٠١ وقد عقدت الوكالة أول اجتماع لها برواندا فى بداية عام ٢٠٠١ ، وحيث قررت فتح باب الإنضمام لعضويتها أمام باقى دول المجموعة .

وقد أعلن البنك الدولى فى أول أغسطس ٢٠٠١ ، عن قيام الوكالة ، وتم اختيار مدينة « كمبالا » عاصمة أوغندا مقراً لها . وقد منح البنك الدولى هذه الوكالة قرضا « ١٠٥ ملايين دولار تقريبا » وأضافت بعض شركات التأمين الخاصة ولاسيما البريطانية إلى هذا القرض ٩٥ مليون دولار.

والهدف من هذه الوكالة هو تغطية كل صور المخاطر ، بدءاً من تخفيض قيمة العملات ، ومروراً بالحروب أو عمليات المصادرة وأيضا لمحاربة الفساد . (ويتكلف أى تأمين فى « وكالة التأمين الأفريقية

3) caroline lanbert , political risk insuranc Planned by Comesa African business (South Africa : IC Publication , April 2000 P P 18-19.

التجارية » وعلى مدى خمس سنوات نسبة ٢,٥ ٪ من قيمة العقد) . وقد قامت « مؤسسة لويدز » فى لندن بوضع سياسة هذا التأمين .

وعندما تكون هناك مطالبة بتعويض عن الخسائر فإن كل من مؤسسة « لويدز » ورئيس « وكالة التأمين الأفريقية التجاريه » « إتيا » سيقرران ما إذا كانت هذه المطالبة قانونية أم لا .

وتعمل هذه الإتفاقية على حماية المستثمرين من المخاطرة التى قد تواجههم وتنص على تأمين - يدعمه البنك الدولى - يشمل صادرات وواردات أفريقيا ويشمل أيضا تدفق البضائع داخل القارة .

ص- منشأة الكوميسا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تم تأسيس « منشأة الكوميسا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة » فى تجمع الكوميسا للعمل كأحد آليات « منطقة التجارة الحرة » F T A . وتم انين الجمال - الأمين العام للصندوق الاجتماعى (مصرى) - رئيسا للمنظمة « المنشأة » .

وتم مناقشة دستور المنشأة (٥٥ بندا) وأوراق العمل المقدمة من الخبراء حول تهيئة البيئة السياسيه لها وتوفير المعلومات للوصول للأسواق ، **وتصميم شبكة للمشروعات الصغيرة تتضمن ٤ مناطق مركزية تغطى منطقة الكوميسا منها :**

منطقة الشمال : ومركزها القاهرة ، ومنطقة البحيرات : ومركزها نيروبى ، ومنطقة الجنوب : ومركزها لوساكا ، ومنطقة المحيط الهندى : ومركزها موريشيوس **وتلعب شبكه المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً فى اقتصاد الدول الأفريقية يتمثل فى :**

* الإسهام فى إيجاد فرص عمل وإيجاد نوع من التنافس والنمو مما له تأثيره على التنمية الاقتصادية .
* خفض نسبة البطالة وتفاوت الدخول بين فئات المجتمع ، سواء فى الريف أو المدن.
* التغلب على الآثار السلبية الناتجة عن برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل

الهيكلى وتهدف شبكة المشروعات المقترحة مايلى :

* تنمية الخبرات المحلية وتقديم الخدمات بأقل تكلفة .
* تحقيق النتائج المرجوة من خلال بناء قدرات عالية المستوى للمشروعات وذلك لحمايتها ضد تقلبات السوق والاقتصاد والنصائح المتناقضة للمنهج المتبع .

وسوف تقوم شبكة المشروعات الصغيرة والمتوسطه لدول الكوميسا باختيار القطاعات الاقتصادية الفرعية للمشروعات ومؤسساتها التنموية ، وذلك بناءً على الاحتياجات المحنية للدول الأعضاء بالكوميسا كما ستعمل الشبكة على تحفيز وتنشيط الروابط الإقليمية والعالمية بين المشتركة والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العالمية . بالإضافة إلى تأسيس قاعدة مؤسسية للقطاعين العام والخاص بكل دولة من الدول الأعضاء لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

إيجاد وتنظيم تعاون فاعل بين مؤسسات دعم مشروعات القطاعين العام والخاص الصغيرة والمتوسطة القائمه وذلك من خلال :

١ - تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتدريب الخبراء المحليين على تنفيذ الأنشطة ومتابعتها .

٢ - الالتزام بالإسهام في التكاليف التى تحددها شبكة مشروعات الكوميسا حتى تصبح وحدة متكاملة ومستقلة ماديا .

ويتركز التنسيق بين الدول الأعضاء لشبكة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى :

أ - تسهيل وتيسير نقل المعلومات بأفضل وسيلة بين مشروعات الدول الأعضاء.

ب - تأسيس وصيانة ومتابعة شبكة معلومات دولية .

جـ - تأسيس شبكة أعمال وتكنولوجيا دولية لتيسير الإتصال والترابط بين الأعمال المشتركة والشركات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا ، كذلك التسويق للتكنولوجيا المحلية والإقليمية .

د - تنظيم الاجتماعات الإقليمية والدولية لشبكة مشروعات الكوميسا، وذلك لدعم وإيجاد حوار إيجابي ومشاركة فاعلة بين الدول الأعضاء.

قد استطاعت الكوميسا تحقيق بعض النجاحات الملموسة خلال هذه الفترة المحدودة منذ بداية عملها في آخر عام ١٩٩٤.

حققت الكوميسا معدل نمو جيد في التجارة البينية خلال الفترة (١٩٩٤ - ١٩٩٨) حيث تراوح معدل النمو السنوي بين ٩٪ (عام ١٩٩٧) و٢٣٪ (عام ١٩٩٥) ، وزاد حجم التجارة البينية بين عامي (١٩٩٤ - ١٩٩٨) بمقدار ٧٧٪ تقريبا (حيث بلغ حجم التجارة البينية عام ١٩٩٨ حوالي ٤,٢ مليار دولار مقارنة بحوالي ٢,٣٦٨ مليار دولار عام ١٩٩٤ .

حققت الكوميسا معدل نمو جيد في حجم التجارة الإجمالي مع العالم الخارجي في الفترة (١٩٩٦ - ١٩٩٨) حيث تزايد معدل النمو السنوي من ٨٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٨ وزاد حجم التجارة الإجمالي مع العالم الخارجي بمقدار حوالي ٥٢٪ بين عامي (١٩٩٤ - ١٩٩٨) ، حيث بلغ حجم التجارة الإجمالي عام ١٩٩٨ حوالي ٦٨,١١ مليار دولار ، مقارنة بحوالي ٤٤,٥٥ مليار دولار عام ١٩٩٤.[1]

ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها الكوميسا لتسيير النقل فيما بينها .. انخفضت تكلفة النقل بحوالي ٢٥٪ ، ومازالت الدول الأعضاء تتخذ المزيد من الإجراءات لتحقيق المزيد من الانخفاض في تكلفة النقل بعد أن أدركت تلك الدول أن ارتفاع تكلفة النقل فيما بينها يمثل عائقا أمام عملية التكامل والإندماج

(١) راوية توفيق : «العولمة والإقليمية الجديدة في أفريقيا» .. دراسة لتجمع الكوميسا . م س ذ ص ٧ .

(٢) عصمه رفعت : «الكوميسا : الفرص وثمن الإنضمام» ، آفاق أفريقية (القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات المجلد الأول - العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٠ ص ١٠١ .

جدول (١) حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا (بالمليون دولار)

الدول الأعضاء	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أنجولا	٩	٦	٥	١٣	١٥	١٩	٢١	٢٣
بوروندي	٤١	٥١	٤٦	٤٥	٤٥	٢٥	١٦	٢٤
جزر القمر	٥	٩	٩	١٢	١٦	١٨	١٨	٢٢
الكونغو (زائير)	٤٠	٣٩	٣٩	٨٤	٩٠	١٢٢	١٢٩	١٥٨
جيبوتي	٣٣	٣٩	٤٦	٥٠	٦٣	٧٣	٨١	٩٠
مصر	١٤٩	٢٣٢	١٢٤	١٣٠	١٨٩	١٧١	١٨١	١٩٤
إريتريا	-	-	-	-	-	١	١	-
إثيوبيا	٥٢	٤٦	٧٥	٨٨	١٢٩	١٣٨	١٥٣	١٦٥
كينيا	٣٢٢	٣٦٩	٤٧٢	٥٤٩	٦٨٤	٧٤٨	٨١٣	٨٩٤
مدغشقر	٢٩	٣٧	٥	٤٩	٧٠	٨٩	١٠١	١١٦
مالاوي	٩١	٧١	٧٧	١٢٦	١٥١	٢٤٠	٢٦٠	٢٨٢
موريشيوس	٦٣	٧٣	٤٧	٨٥	١١٠	١٣٢	١٤٢	١٥٩
ناميبيا	١١	٥	٧	٣١	٤٠	٤٨	٥٦	٦٤
رواندا	٦٩	٦٣	٦١	٧٢	٨٨	١٠٤	١١٤	١٣٩
سيشيل	١٦	٨	٧	٨	١٠	١٣	١٤	١٥
السودان	٥٨	٩٣	٨١	٧٦	٨٢	١٠٤	١١٨	١٣٧
سوازيلاند	٤٣	٣٧	٢٢	٢١	٢٦	٣٩	٤٦	٥٣
تنزانيا	١٠٨	١٣٧	١٨٩	٢٤٧	٣٢٠	٣٦١	٣٨٧	٤٢٩
أوغندا	٦٤	٩٨	١٤٧	١٨١	٢٢٥	٢٥٥	٢٧٧	٣٠٥
زامبيا	١٨٩	٢٠٥	١٢٧	١٦٤	١٨٧	٣٠٧	٣٥٩	٣٨٤
زيمبابوي	٢٥٢	٢٠٤	٢٠٢	٣٣٧	٣٨٠	٤٥١	٤٨٩	٥٥٥
الإجمالي	١,٦٢٤	١,٨٢٢	١,٧٨٨	٢,٣٦٨	٢,٩٢٠	٣,٤٥٨	٣,٧٧٦	٤,٢٠٠

المصدر : . Http : / WWW.conesa . int/statistic slantr 3 . htm

جدول (٢) إجمالي تجارة الكوميسا مع العالم الخارجي (بالمليون دولار)

الدول الأعضاء	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أنجولا	٤,٩٤	١,١٥٨	٤,٢٨٦	٤٠٢	٥,١٤٨	٦,٥١١	٦٠٤	٥,٧٨٥
بوروندي	٣٤١	٢٩٩	٢٥٩	٣٥٢	٣٣٧	١٦٢	٢١٠٠	٣٠٣
جزر القمر	١٤٧	١٤٤	١٢٨	١٣١	١٦٨	١٧٨	١٧٥	١٨٦
الكونغو (زائير)	٢,٦٢٩	٢,٢٩٦	١,٧٨٨	٢,٢١٩	٢,٥٨٢	٢,٨٠٠	٢,٣٣٦	٢,٢٣٧
جيبوتي	٣٠٩	٥٥١	٥٤٣	٤٩٢	٥٢٦	٥٣٤	٥٣٠	٥٨٥
مصر	١١,٥٢١	١١,٣٤١	١١,٢٩٨	١٢,٩٠	١٥,١٨	١٦,٥٥٣	١٧,٠٦٧	٢٤,٧٩٩
إريتريا	-	٣٤٦	٣٤٨	٤٦٠	٤٨٥	٥٨٨	٧٠٣	٨١٠
إثيوبيا	٦٣٩	١,٤٥٢	١,٣٨٨	١,٤٢٥	١,٥٨١	١,٩٤٥	١,٩٦٠	١,٩٥٧
كينيا	٣,١٩٢	٣,١٧٢	٣,٠١٩	٤,٤٦٢	٥,٦٢١	٥,٨٣١	٥,١٩٤	٥,٩٦٣
مدغشقر	٧٣٣	٧٢١	٦٩٤	٧٩١	٨٦٧	١,٢٨٩	١,٣٧٥	١,٥٥٤
مالاوي	١,١٠٠	١,٢٣٦	٩٢٦	١,٠٥٠	١,٠٩٦	١,٣٠٩	١,٤٥٨	١,٥٧٤
موريشيوس	٢,٧٥٣	٢,٩٢٥	٣,٠٢١	٣,٢٦٦	٣,٥١٥	٤,٠٩٥	٣,٨٦٠	٣,٩١٨
ناميبيا	٥٥٨	٤٤٤	٤٣٢	٧١٤	٦٨٧	٦٠١	٦٢٦	٥٧٧
رواندا	٣٩٧	٤٨٤	٣٦٨	٢٩٣	٣٣٧	٥٣٣	٤٦٨	٤١١
سيشيل	٣٠٧	٣١٦	٣١٢	٢٧٩	٣٣٣	٤٢٣	٤٦٥	٥٣٩
السودان	١,٧٦٧	١,٦٢٠	١,٥٢٥	١,٥٩٩	١,٨١٩	١,٨٣٧	٢,٠١٧	٢,٥٤٦
سوازيلاند	١,٢٢٩	١,٤١٩	١,٤٧٤	١,٦٤٤	١,٩٤٧	١,٥٨١	٢,٢١٥	٢,٣٠٥
تنزانيا	١,٩٤٦	١,٩٨٤	١,٩٦٦	٢,٠٣٠	٢,٣٠٤	٢,١٥٤	٢,٦٧٧	٢,٧٧٥
أوغندا	٦٠٢	٥٧٨	٦٣٦	٩٦٤	١,٢٠٦	١,٣٢٧	١,٤٢٣	١,٢٨١
زامبيا	١,٨٨٨	١,٥٨٩	١,٥٩٣	١,٢١٣	١,٧٦٨	١,٨٧٣	٢,٢٤٧	٢,٤٣٩
زيمبابوي	٣,١٤٥	٣,٢٦٠	٢,٩٧٦	٤,٠٠٨	٤,٤٨٨	٤,٨٦٨	٥,٣٥٦	٥,٥٦٦
الإجمالي	٤٠,١٤٧	٤٢,٣٣٥	٣٨,٩٨٠	٤٤,٥٥	٥٢,٥٣٥	٥٧,٢٦٢	٥٨,٨١٠	٦٨,١١٠

المصدر : . Http : / WWW.conesa . int/statistic slantr 3 . htm

معوقات الاندماج الاقتصادى بين دول الكوميسا :

يعتمد نجاح أى تجمع إقليمى على العديد من العوامل والمتغيرات والتى يمكن اختزالها فى مجموعتين : (*)

١ - العوامل السياسية :

أ- يعتبر الاستقرار السياسى والأيديولوچيات التى يتبناها كل نظام عاملا مؤثرا فى تحقيق التكامل الاقتصادى . وبالنظر إلى حالة عدم الاستقرار السياسى التى تعانى منها المنطقة .. فالحرب الأهلية مازالت دائرة فى السودان ، رواندا ، بوروندى ، الكونغو الديمقراطية ، أنجولا وأوغندا . وتتعدد صور التأثير السلبى لهذه الأحداث على عملية الإندماج الإقليمى ، فهذه الصراعات الداخلية أو البينية لها إنعكاسات داخل الكوميسا سواء كانت إنعكاسات دبلوماسية أو اقتصادية ، أو التأثير على وفاء الدولة بالتزاماتها المالية . وقد أثرت تلك الصراعات سلبيا على الإندماج الإقليمى ، وذلك بعد أن امتنعت أكثر من نصف الدول الأعضاء فى التجمع عن الإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة نتيجة عدم استقرار الأوضاع داخلها .

ورغم هذا فإن الكوميسا فى حاجة إلى نظام أمن إقليمى جماعى كما فى الإيكواس والسادك للحد من النزاعات وإدارتها بالمنطقة .

ب - التبعية للدول الغربية : فقد استطاعت الكوميسا - ومن قبلها منطقة التجارة التفضيلية - أن تطور شبكة واسعة من البرامج والسياسات الإقليمية بمساعدة الدول الغربية والمنظمات المانحة والمؤسسات النقدية الدولية .. واعتماد الكوميسا على تلك المساعدات فى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها (غرفة المقاصة - رابطة البنوك التجارية وغيرها) .

كما أن دول الكوميسا تعتمد على

(*) راوية توفيق : العولمة الاقليمية الجديدة فى أفريقيا ، م . س . ذ .

الدول الغربية فى استيراد بعض المواد الأولية والسلع المصنعة حتى السلع التى يمكن تصنيعها بنفس الجودة داخل الدولة .. ويرجع ذلك إلى حرص الدول الاستعمارية السابقة على ربط الدول الأفريقية بعلاقات تبعية .

ج - إزدواجية العضوية فى التجمعات : تتمتع معظم الدول الأعضاء فى الكوميسا بعضوية منظمات إقليمية أخرى (السادك . الايجاد ، كما انسحبت ليسوتو من التجمع عام ١٩٩٧ . وتنزانيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ .

٢ - العوامل الاقتصادية :

وهى تحمل أيضا أبعاداً عديدة تتحمل الدول الأفريقية مسئولية بعضها بينما تقع مسئولية البعض الآخر على الدول الكبرى والمؤسسات المالية .

ومن أهم العوامل الاقتصادية :

١ - ضعف اقتصاديات معظم دول التجمع :

أ - تتسم معظم دول التجمع بمحدودية الإنتاج وعدم تنوعه .. فغالبية هذه الدول تعتمد على تصدير المواد الأولية ، بل أنها فى الغالب تعتمد على تصدير سلع أولية محدودة . فمثلا يمثل النحاس حوالى ٩٨٪ من مجموع حصيلة صادرات دولة زامبيا ويمثل البن ٧٣٪ من حصيلة صادرات رواندا و ٩٥٪ من حصيلة صادرات أوغندا ، كما يمثل القطن ٤٨٪ من حصيلة صادرات السودان .

وعليه فإن تلك الدول تعتمد على تصدير المواد الأولية وتستورد كافة مستلزماتها من السلع المصنعة . مما أدى إلى تدهور شروط التبادل التجارى لغير صالحها كنتيجة للتقلبات فى أسعار المواد الأولية .

ب - ينجم عن البعد السابق مشكلة عبء الديون التى تعانى منها القارة الأفريقية بصفة عامة وتشهد الدول الأفريقية مشكلة تصاعد الدين نتيجة ارتفاع نسبة خدمة الدين . مما يمثل جزءاً كبيراً من حصيلة صادرات تلك الدول .

جـ - آثار برامج التكيف الهيكلي على اقتصاديات الكوميسا .

د - الإفتقار إلى الكوادر الفنية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد القومي فى تلك الدول . فرغم أن الكوميسا غنية بمواردها البشرية (٣٨٠ مليون نسمة) إلا أن سوء الظروف الصحية ، وتراجع مستوى التعليم وارتفاع مستوى الفقر .. يؤدى إلى تراجع إنتاجية العامل .

٢ - التفاوت الاقتصادى بين دول التجمع:

رغم ضعف اقتصاديات معظم دول التجمع ، إلا أن ذلك لاينفى وجود تفاوت اقتصادى بين تلك الدول .. حيث توجد بعض الدول التى تعتبر أكثر تقدما عن غيرها (كينيا أو زيمبابوى) نظراً لسيطرتهما على نسبة كبيرة من الصادرات إلى دول التجمع والتجارة البينية بصفة عامة (٣٥٪ من حجم التجارة البينية فى دول التجمع) .

٣ - مشكلات النقل:

رغم ماحققته بعض دول التجمع من تقدم فى هذا المجال إلا أن مشكلة النقل مازالت واحدة من أهم عوائق التبادل التجارى بين دول الكوميسا مع إفتقار البنية التحتية اللازمة لعمليات النقل بل وغيابها فى بعض الحالات . فهناك دول لايوجد بها خطوط للسكك الحديدية (رواندا وبوروندى) ، وفى بعض الدول تحتاج شبكة المواصلات إلى تطوير (أنجولا - الكونغو الديمقراطية) ، كما أن عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة مباشرة بين الدول الأعضاء يجعل معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية فى أسواق تلك الدول مرتفعة مما يرفع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة .

٤ - تراجع مؤشرات الإندماج فى السوق العلمى فى كثير من دول التجمع:

يرجع إلى ارتفاع متوسط معدل التعريفة الجمركية بهذه الدول ، والذى تراوح بين ٢٠,٩٪ ، ٢٨,٦٪ خلال النصف الأول من التسعينيات .. وهو مستوى أعلى من نظيره

(*) منى الجرف :«الكوميسا وفرص تشجيع الصادرات المصرية» ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، سلسلة أوراق بحثية ، العدد ١٣ ، اكتوبر ٢٠٠٠ .

فى دول أخرى كدول شرق آسيا والتى لم يتجاوز ٧٪ عام ١٩٩٥ . (٥)

٥ - عدم توفير مناخ مساعد على جذب الإستثمار الأجنبى:

بسبب الأخطار القائمة على الظروف السياسية والاقتصادية أو بسبب وجود إنطباع سائد لدى المستثمر الأجنبى بأن عوائد الإستثمار فى أفريقيا ستكون ضعيفة للغاية . لذلك لاتحظى القارة الأفريقية بصفة عامة إلا بـ ٢٪ فقط من إجمالى الاستثمارات المباشرة فى العالم .

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ، وفى إطار حالة عامة من الكساد تجتاح العالم فإن المستثمرين الأمريكيين - بصفة خاصة - والأوروبيين - بصفة عامة - يترددون فى الإقبال على مايعتبرونه مغامرة أفريقية جديدة . وبذلك تكون أحداث ١١ سبتمبر بما تمثله من ضغوط على الاقتصاد العالمى ، تشكل مزيدا من الضغط على مراكز التجارة الإقليمية الأفريقية التى لابد أن توفر المزيد من الضمانات ضد المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها المستثمرون .

الكوميسا والإقليمية الجديدة:

يعد إنشاء الكوميسا أحد المحاولات التى تبذلها الدول الأفريقية للنهوض باقتصادياتها المتردية ومحاولة إنعاشها والصمود فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ومجابهة الآثار السلبية للعولمة .

ورغم عدم نجاح الكوميسا فى تحقيق بعض الأهداف التى رسمتها منذ البداية .. إلا أنها استطاعت تحقيق بعض النجاحات الملموسة . فرغم أن الاتفاقيات والبروتوكولات التى تم توقيعها لم يكن لها التأثير المطلوب على حركة التجارة ، أو مستوى التنمية الاقتصادية ، أو تحسين مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء خلال الفترة القصيرة فى عمر التجمع ، إلا أن اتساع عضوية التجمع هو مؤشر على النجاح ، إذ أنه يعكس إيمان الدول الأعضاء بإمكانية الاستفادة من إمكانات التجمع وما يتيحه من فرص .

وتمتلك الكوميسا من الخصائص

(٥) خالد حنفى . قمة الكوميسا السادسة : «النتائج وأبعاد الدور المصرى» م . س . ذ .

الاقتصادية والجيوبوليتيكية مايمكن استثماره فى عمليات التكامل الاقتصادى .. إذ تحتل رقعة جغرافية واسعة (نحو ١٢٠٤ مليون كم٢ أى حوالى ٤١٪ من مساحة القارة الأفريقية) وتمتلك هذه الرقعة الممتدة أهمية جيوبوليتيكية حيث تمتلك شواطئ على درجة عالية من الأهمية على البحر الأحمر والمحيط الهندى والأطلنطى ، كما تتمتع دول الكوميسا بموارد طبيعية ضخمة (الماس ، النحاس ، الأخشاب . الطاقة الكهربائية).(*)

ويتضح من خلال إنجازات الكوميسا المشار إليها سابقا أنها شملت أبعاداً كثيرة سواء المتعلق منها بتشجيع التجارة البينية أو تنمية العلاقات مع العالم الخارجى ، أو علاج تأثير العوامل السياسية على حركة التجارة والاستثمارات فى دول التجمع .. ويُستنتج من هذه الإنجازات أن التجمع مازال أمامه الكثير من الخطوات التى يستطيع أن يحقق أهدافه الطموحة التى رسمها منذ البداية ، ويحتل مكانه متميزة بين التكتلات الإقليمية الأخرى فى العالم .

وبالنسبة لدول الكوميسا ، فإن العولمة وماتقتضيه من سياسات للتحرير الاقتصادى تمثل تحديات حقيقية أمام تلك الدول ، فهذه الدول تتنازعها الصراعات الإقليمية والداخلية، والتى من شأنها أن تنال من أى تقدم يمكن إحرازه ، وتؤثر على ثقة المستثمرين فى فرص الإستثمار فى المنطقة ، خاصة فى ظل عدم قدرة تلك الدول على تحييد العوامل السياسية لدعم التعاون الاقتصادى وتحقيق المصالح الاقتصادية ، وهو شرط مهم لتحقيق نجاح أى مجتمع إقليمى ، ومؤشر بارز على التكيف مع الإقليمية الجديدة الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى تأثير الأحداث العالمية على المنطقة وأزمة جنوب شرق آسيا ، أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) ، ومع التكامل المتزايد للدول الأوروبية فى إطار الاتحاد الأوروبى .. وهو السوق التقليدى لصادرات دول الكوميسا ، ونهاية نظام المعاملة التفضيلية فى إطار منظمة التجارة العالمية ، فإن السوق العالمى سيصبح أكثر تنافسية وبالتالى فإن الاقتصاديات القوية وحدها هى التى ستستطيع البقاء فى البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة .

وبالتالى أصبح على دول الكوميسا أن تسعى إلى الإسراع بتنمية وتنفيذ إستراتيجياتها وأهدافها ، وكذلك إكمال منطقة التجارة الحرة وضم باقى دول التجمع اليها ، وتجسير الفجوة المعلوماتية التى أصبحت أحد المعوقات أمام المستثمرين بحيث يتم توفير المعلومات عن فرص الاستثمار فى كل دولة ، والتعامل مع قضية الفساد وهى أيضاً أحد معوقات الاستثمار.(*)

إعتماد الصادرات على السلع الأولية لبعض الدول الأفريقية بالكوميسا فى عام ١٩٩٢

الدولة	أهم السلع الأولية المهيمنة على الصادرات ونسبتها	نسبة صادرات المواد الأولية إلى إجمالى الصادرات
موريشيوس	الحديد ٤٥٪ ، الأسماك ٤٢٪	٩٩٪
زامبيا	النحاس ٩٨٪	٩٩,٧٪
روانda	البن ٧٣٪	٩٧,٩٪
أوغندا	البن ٨٥٪	٩٥٪
ناميبيا	الماس ٤٠٪ ، اليورانيوم ٢٤٪	٩٥٪
الصومال	الماشية ٧٦٪	٩٤,٧٪
ملاوى	التبغ ٥٥٪ ، الشاى ٢٠٪	٩٣,٤٪
إثيوبيا	البن ٦٪	٩٠٪
السودان	القطن ٤٢٪	٨٨,٥٪
تنزانيا	البن ٤٠٪	٧٩,٣٪
موزمبيق	الأسماك ٢٧٪ ، الحيتان ١٦٪	٧٦,٣٪
الكونغو الديمقراطية	النحاس ٥٨٪	٦٨,٧٪
كينيا	البن ٣٠٪	٦١,٥٪
زيمبابوى	التبغ ٢٠٪	٥٦,٩٪
ليسوتو	الموهير ٢٤٪	٤٦,٢٪

(*) راوية توفيق : م . س . ذ .

الفصل الثالث
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١ - التجارب التكاملية في إقليم غرب أفريقيا قبل قيام (جماعة الايكواس):

شهد إقليم غرب أفريقيا العديد من التجارب التكاملية ، والتى بدأت منذ الاستقلال أي منذ ستينيات القرن العشرين .. ويمكن تحديد مدخلين رئيسيين للتكامل الاقليمى .. هما المدخل الانجلوفونى ، والمدخل الفرانكفونى .. والذى يهدف الى تدعيم العلاقات والروابط بين الدول الأفريقية المستقلة وبين فرنسا فى حين تعمل الدول الأنجلوفونية على تفكيك الروابط التى أقامتها بريطانيا مع دول الإقليم .

وفيما يلى بعض التجارب التكاملية فى الإقليم :

المدخل الفرانكفوني:

الاتحاد الجمركى لغرب افريقيا U.D.A.O

تم تأسيسه فى يونيو ١٩٥٩ بين كل من السنغال ، بنين، مالى ، موريتانيا ، النيجر، بوركينا فاسو ، وساحل العاج (كوت ديفوار) . إلا أن التجربة واجهتها عدة صعوبات منها :

* تباين مستويات التنمية بين الأعضاء ، تركز جهود التنمية فى الدول الأكثر تقدماً ، وعدم الاستقرار السياسى ، والصعوبات المتعلقة بتوزيع المكاسب من التكامل بين الدول الأعضاء .

* وفى عام ١٩٦٦ ، ظهرت الحاجة الى إعادة تفعيل " الاتحاد الجمركى " مرة أخرى، بإبرام إتفاقية جديدة ، يتم بمقتضاها : السماح للدول الأعضاء فى الاتحاد بفرض رسوم جمركية على الواردات لحماية الصناعة الوليدة ، لكن هذه المحاولة لم تسفر أيضاً عن نتائج ايجابية.

* قامت أربع من الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى بتأسيس «مجلس الوفاق» فى عام ١٩٥٩ ، وهو تجمع سياسى اقتصادى يهدف الى اقامة اتحاد جمركى بين النيجر، بنين ، بوركينافاسو ، وساحل العاج (كوت ديفوار) ، ثم انضمت توجو رسمياً الى التجمع فى يونيو ١٩٦٦ ، وقد حققت هذه التجربة رغم الصعوبات التى واجهتها - نتائج إيجابية ، حيث أنها تبنت مبدأ : إن الاتحاد بين الدول الأعضاء لا يتطلب تخلى هذه الدول عن جزء من سيادتها .

* وفى عام ١٩٦٢ ، تم إحلال الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا ، محل الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا الفرنسية ، وأصبح (الفرنك سيفا) قابل للتحويل الى الفرنك الفرنسى ثم أصبح قابل للتحويل الى أى عملة أخرى بحلول عام ١٩٦٧ .[*]

* وقد كانت المحاولات التكاملية بين الدول الأنجلوفونية فى الإقليم أكثر إخفاقاً.. فلم تحقق منطقة التجارة الحرة التى تم تأسيسها عام ١٩٦٤ ، بين بوركينافاسو، غينيا ، ليبير، وسيراليون - النتائج المرجوة منها .

* كما اختلف المدخل الفرانكفونى عن الأنجلوفونى فيما يتعلق بالوحدة النقدية ففى الوقت الذى قامت فيه الدول الفرانكفونية بإصدار عملة موحدة الفرنك سيفا C . F . A أنشأت الدول الأنجلوفونية فى إقليم غرب أفريقيا بنوكا مركزية مستقلة عن السلطة النقدية فى بريطانيا ، وقامت بإحلال العملات الوطنية محل الجنيه الموحد لغرب أفريقيا .[*]

* وهذه العملات مثل : Leone فى سيراليون ، Cidi فى غانا ، والجنيه النيجيرى فى نيجيريا .

* وفى ١٧ إبريل ١٩٧٣ قامت ستة دول فرانكفونية وهى : كوت ديفوار ـ النيجر ـ بوركينافاسو ـ مالى ـ موريتانيا والسنغال، بتوقيع إتفاقية أبيدجان المنشئة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا .. والمعروفة اختصاراً C . E . A . O والذى تهدف بالأساس الى تحقيق الوحدة النقدية بين أعضائها .

* وفى أبريل عام ١٩٧٢ ، بدأت المباحثات الخاصة بتأسيس " الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " ، حيث طرح الرئيس النيجيرى ورئيس توجو فكرة إنشاء تجمع اقتصادى يتخطى الحواجز اللغوية والثقافية ويضم كل دول الإقليم، وتلا ذلك العديد من اللقاءات والمناقشات حتى تم توقيع إتفاقية لاجوس - المنشئة للجماعة - فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ .

---

[*] رجب عثمان محمد : الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الإيكواس» ، آفاق أفريقية (الهيئة العامة للاستعلامات) ، المجلد الثانى - العدد السابع ، ٢٠٠٩ .

٢ - المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإيكواس (ECOWAS) :

• النشأة:

وقعت إتفاقية التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا " الإيكواس " من قبل خمس عشرة دولة فى منطقة غرب أفريقيا فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ فى لاجوس بنيجيريا ، ودخلت حيز التنفيذ فى يوليو ١٩٧٥ ، ثم تم التصديق على البروتوكولات الخاصة بالإتفاقية فى أول اجتماع لهيئة رؤساء الدول والحكومات فى لومى (عاصمة توجو) ، والذى انعقد خلال يومى (٤ ، ٥ نوفمبر) عام ١٩٧٦ .

• العضوية:

تضم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فى عضويتها ١٥ دولة ما بين ٩ دول فرانكفونية (كوت ديفوار) ، بنين ، غينيا ، بوركينافاسو ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، وتوجو) ، وخمس دول أنجلوفونية (نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا وجامبيا) ، ودولتين لوزفونيتين (غينيا بيساو والرأس الأخضر).

وقد انضمت جمهورية الرأس الأخضر للجماعة بعد توقيع الإتفاقية ليصبح عدد الدول الأعضاء ستة عشر دولة أفريقية .. ثم تراجع العدد مرة أخرى الى خمس عشرة دولة بعد انسحاب موريتانيا من الجماعة فى عام ٢٠٠١ .

• الهيكل التنظيمى للجماعة:

هيئة رؤساء الدول والحكومات

وهو الجهاز الأعلى فى الجماعة ، المسئول عن إتخاذ القرارات وتوجيه مسار الحركة التكاملية للجماعة ، ويجتمع مرة واحدة على الأقل سنوياً ، والرئاسة فيه بالتناوب بين الدول الأعضاء .

مجلس الوزراء:

ويتولى رفع التوصيات الى هيئة رؤساء الدول والحكومات ، ويتكون من وزراء الدول الأعضاء (اثنان من كل دولة عضو) ، ويجتمع مرتين سنوياً ، والرئاسة بالتناوب أيضاً ، كما تؤخذ القرارات فيه بالإجماع .

السكرتارية الفنية:

وهى الجهاز الثالث فى الهيكل التنظيمى للجماعة ، ويرأسها السكرتير التنفيذى والذى يتم تعيينه لمدة أربع سنوات من قبل هيئة رؤساء الدول والحكومات .. لذا يكون

مسئولاً مسئولية كاملة أمامها . ويمكن أن تقوم الهيئة بإقالته بناءً على توصية من مجلس الوزراء .

اللجان الفنية والمتخصصة Technical and Specialized Commissions :

وهي خمس لجان تتولى تنفيذ الإجراءات التكاملية بين الدول الأعضاء في المجالات المختلفة وهي : لجنة الصناعة ، لجنة الزراعة والموارد الطبيعية ، لجنة النقل والمواصلات والطاقة ، لجنة الشئون الثقافية والاجتماعية ولجنة التمويل والإدارة .

وتتشكل كل لجنة من عدد من الخبراء من الدول الأعضاء ، يتولوا تصميم البرامج في المجالات المختلفة ومتابعة تنفيذها ، ويتم تشكيل هذه اللجان كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وقد قام تجمع " الإيكواس " بتشكيل لجنة الدفاع ، بالإضافة الى لجنة مكونة من محافظي البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا .. تتولى التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء وتنفيذ السياسات النقدية للجماعة ككل .

كذلك تضمنت الإتفاقية ضرورة تشكيل محكمة للعدل تابعة للجماعة ، تتولى الفصل في المنازعات التي تثار بشأن بنود الإتفاقية المنشئة للجماعة .

كما يضم الهيكل التنظيمي للجماعة برلمان غرب افريقيا ، والذي عقد أول جلساته في أبوجا (نيجيريا) خلال الفترة من ٢١ الى ٢٧ يناير ٢٠٠١ .

كذلك تضمنت الإتفاقية ضرورة تأسيس صندوق التعاون والتعويض والتنمية والذي يقوم بتمويل المشروعات في الدول الأعضاء ومنح التعويضات وتقديم الضمانات للإستثمارات الأجنبية ، بالإضافة الى المساهمة في جهود التنمية في الدول الأكثر فقراً في الجماعة .

ويتم تمويل هذا الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء ، ومن الدخل المتولد من مشروعات الجماعة ، الى جانب كافة التبرعات والمساهمات التي تتلقاها الجماعة من مصادر خارجية .

أهداف ومبادىء جماعة الايكواس :

نصت المادة الثانية من الفقرة الأولى من الإتفاقية المنشأة للجماعة على أن الجماعة تهدف الى :

تشجيع التعاون والتنمية فى جميع الأنشطة الاقتصادية . . خاصة فى مجال الصناعة ، والنقل والإتصالات ، والطاقة ، الزراعة ، الموارد الطبيعية ، التجارة ، المجالات المالية والنقدية الى جانب الشئون الثقافية والإجتماعية ، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للأفراد وضمان الإستقرار الاقتصادى ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة فى تقدم ونمو القارة الأفريقية .

وهناك سبعة أهداف رئيسية للجماعة هى:

* الغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
* إصدار تعريفة جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .
* إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) .
* التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء .
* إنشاء صندوق يتولى تمويل برامج التعاون المختلفة (صندوق التعاون والتعويض والتنمية)
* التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .
* وقد تضمنت الاتفاقية المنشئة للجماعة برامج زمنية يتم خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية ، فمثلاً تم تحديد خمسة عشر عاماً ، بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ الفعلى لإنشاء اتحاد جمركى .. يتم خلال هذه الفترة تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية حتى يتم إلغاؤها تماماً تمهيداً لإصدار تعريفة جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجى .
* وفى ٢٤ يوليو ١٩٩٣ ، تم التوقيع على المعاهدة المنقحة للجماعة والتى تركز على التنمية الزراعية والصناعية فى الدول الأعضاء الى جانب تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكذلك حرية حركة عناصر الإنتاج ، والتى تهدف الى إنشاء منطقة تجارة حرة وإصدار عملة موحدة .

ولتحقيق هدف تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء .. تبنت الإتفاقية المنشئة للجماعة والإتفاقية المنقحة برنامجاً يهدف الى :

* إزالة جميع القيود الجمركية على السلع غير المصنعة بحلول عام ١٩٩٠ .
* إزالة جميع القيود الجمركية على السلع المصنعة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠).

وفى المجال المالى والنقدى تبنت الجماعة برنامجا نقديا يتضمن أهدافا متوسطة الأجل للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع فى الإقليم . كما يتضمن أهدافا طويلة الأجل للوصول إلى انشاء «منطقة نقدية واحدة للإقليم» حيث يمثل هدف «الوحدة النقدية للإقليم» دفعة قوية لتشجيع التجارة البينية بين أعضاء «الاتحاد النقدى» ، كما أنه يمثل استكمالا لأركان التكامل الإقليمى .

* كما قامت الجماعة «الإيكواس» بعدة جهود لتحقيق حرية إنتقال عناصر الإنتاج بين دول الإقليم وتحسين الطرق ووسائل المواصلات داخل الدول الأعضاء وتلك التى تربط بين الدول الأعضاء . وأصدرت الجماعة فى اكتوبر عام ١٩٩٨ ، شيكات سياحية لتسهيل الانتقال داخل الاقليم .

وكان قد أقر رؤساء الدول والحكومات «للإيكواس» فى ابريل ١٩٧٨ مبدأ السماح بحرية الحركة للأفراد داخل دول الجماعة . وخلال قمة داكار فى مايو ١٩٧٩ تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف التى أعدها مجلس الوزراء والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطنى الجماعة .

وبالرغم من أن الجماعة «الإيكواس» تعتبر نموذجا للتكامل الإقليمى الاقتصادى «إلا أنها لا تخلو من مضامين أمنية دفاعية» فقد تبنت الجماعة في مايو ١٩٨٠ ما يعرف باسم «ميثاق دفاع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» ليمثل أول نموذج لنظام أمن جماعى أفريقي فى إطار إقليمى فرعى .

وفى ظل احتدام الصراع داخل ليبيريا ليأخذ شكل حرب أهليه طاحنة .. أدركت الجماعة أن هذه الأحداث تهدد أمن واستقرار الجماعة كلها . فقامت عام ١٩٩٠ بتشكيل «قوة حفظ سلام عرفت باسم «مجموعة المراقبة العسكرية الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا» الإيكوموج .

وفي يوليو ١٩٩٣ أسند إلى قوات (الإيكوموج) مهام مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في ليبيريا .

تقييم التبادل التجاري بين دول الجوار ومجموعة الإيكواس :(*)

تشير العديد من الدراسات التي قامت بتناول فعالية أداء الجماعة في زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى أن هذا الأداء مايزال محدوداً .

وفي إحدى الدراسات التي تناولت تحليل بيانات التجارة البينية للدول الأعضاء قبل إنشاء الجماعة وبعد إنشائها .. أكدت أنه في عام ١٩٧٣ قبل انشاء الجماعة - ذهب حوالي ٤٪ من الصادرات العالمية إلى الأسواق الأفريقية ، بينما لم يخص دول الجماعة منها سوى ١٪ فقط .

كما أن حوالي ١١٪ من الصادرات الأفريقية وجه إلى دول أفريقية أخرى ، ولم يخص دول الجماعة منها سوى ١,٥٪ فقط. وأن حوالي ١٢٪ في المتوسط من صادرات الدول الأعضاء في الإيكواس توجه إلى دول أخرى أعضاء في الإيكواس .

وقد كانت نسبة صادرات دول الجوار«غير الأعضاء في الإيكواس» لدول الجماعة حوالي ٢٪ في المتوسط من إجمالي صادرات تلك الدول .

وبمقارنة هذه البيانات ببيانات التجارة البينية لعام ١٩٩٣ لدول الجماعة توصلت الدراسة إلى أن حوالي ٢٪ فقط توجه إلى القارة الأفريقية ، ولم يخص دول الجماعة منها سوى ٠,٦٪ فقط . كما أن أقل من ٩٪ من الصادرات الأفريقية توجه إلى دول أفريقية أخرى .. ولم يخص دول الجماعة منها سوى ٣٪ مما يدل على حدوث تحسن طفيف في هذه النسبة مقارنة بالوضع عام ١٩٧٣ .

وقد كانت نسبة صادرات دول الجوار «غير الأعضاء في الإيكواس» إلى الدول الأفريقية بصفة عامة ٥,٥٪ في المتوسط من إجمالي صادرات تلك الدول ، ولا يوجه منها سوى ٢٪ فقط لدول الإيكواس .

وعلي مستوى الدول ، كان هناك قدر كبير من التفاوت ، ففي عام ١٩٧٣ كان

(*) رجب عثمان محمد : م . س . ذ .

هناك أكثر من نصف صادرات بوركينا فاسو يوجه إلى الدول الأفريقية وبصفة خاصة دول الجماعة .. بينما لم تصدر كل من غينيا بيساو وسيراليون أى شئ يذكر سواء إلى الدول الأفريقية أو إلى دول الجماعة على التوالى .

وفى عام ١٩٩٣ كان أكثر من نصف صادرات بنين يوجه إلى الدول الأفريقية ، بينما لم تصدر ليبيريا أى شئ يذكر إلى الدول الأفريقية .

كما أن أكثر من ٢٠٪ من صادرات كوت ديفوار يوجه إلى دول الإيكواس .

بينما لم تصدر كل من الرأس الاخضر وليبيريا وسيراليون أى شئ إلى دول الإيكواس ، نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسى فى كل منهما .

ومن ثم فقد توصلت الدراسة إلى أن جهود الجماعة فى مجال التكامل الاقتصادى من خلال العمل على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ما تزال قاصرة .. فقد ظلت التجارة البينية داخل الجماعة عند مستواها قبل إنشاء الجماعة فى السبعينيات.

ويتتبع تطور التجارة الخارجية لدول الإيكواس خلال النصف الثانى من التسعينيات ، يؤكد أن جهود الجماعة فى مجال زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلى للدول الأعضاء فى الأسواق العالمية ما تزال قاصرة .

ويرجع هذا الأداء الضعيف إلي تركيب الهيكل السلعى للتجارة الخارجية لدول الإيكواس والذى يعتمد أساساً على استيراد السلع المصنعة وتصدير المواد الأولية .. حيث تمثل الحبوب «الأرز - القمح - الذرة» والزيوت «زيت النخيل - زيت الفول السودانى» ، والثروة الحيوانية «ماشية - ماعز - بجانب الجلود» جزءاً كبيرا من صادرات دول الإيكواس . بينما لا تشكل السلع الصناعية «الغزل والنسيج - المنتجات الخشبية» سوى نسبة ضئيلة من صادرات تلك الدول . فى الوقت الذى تعتمد فيه معظم دول الجماعة على إستيراد السلع الصناعية من الدول الصناعية الكبرى نتيجة ضعف أداء القطاع الصناعى فى هذه الدول . هذا إلى جانب العديد من العوامل الأخرى التى تعوق جهود تحرير التجارة البينية بين

الدول الأعضاء ومنها القيود المتمثلة فى الاختلافات اللغوية واستمرار الروابط التجارية مع لدول الاستعمارية السابقة . بالإضافة إلى تماثل الميزة النسبية فى معظم دول الإقليم ، حيث يتوافر عنصر العمل ويندر عنصر رأس المال فى هذه الدول مما يؤدى إلى وجود نمط إنتاجى تنافسى وليس تكاملى بين تلك الدول .

وفيما يتعق بالسياسات المالية والنقدية : فقط طبقت بعض الدول الأعضاء فى الإيكواس سياسة نقدية إنكماشية مثل بوركينا فاسو ، غينيا بيساو . النيجر ، والسنغال . وقامت بعض الدول بالعمل على خفض معدلات التضخم عن طريق تقييد الإئتمان المحلى فى الأجل الطويل .. وقامت عدة دول بإصلاحات فى النظم الضريبية بها ، ففرضت بوركينا فاسو ضريبة على القيمة المضافة لزيادة الإيرادات العامة . بينما قامت غينيا بيساو بإصلاح النظام الضريبى عن طريق تطبيق إصلاحات فى التعريفة الجمركية والتقليل من الجمارك على الصادرات .

ولتحقيق هدف الوحدة النقدية(*) بين دول الإقليم ، صرح ستة من زعماء دول غرب أفريقيا فى أكرا «غانا» فى ٢٠ إبريل ٢٠٠٠ عن عزمهم لإنشاء اتحاد نقدى بين الدول غير الأعضاء فى منطقة الفرنك الفرنسى فى الإقليم وذلك بحلول يناير ٢٠٠٣ ، كخطوة أولى فى طريق الاتحاد النقدى الذى سوف يضم كل دول الإيكواس عام ٢٠٠٤ . والتزمت الدول الست بالعمل على تخفيض تمويل البنوك المركزية لعجز الموازنة إلى نسبة ١٠٪ من الايرادات الحكومية المحققة فى العام السابق ١٩٩٩ وتقليل عجز الموازنة إلى حدود ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالى بحلول عام ٢٠٠٣ . والدول الست هي : رؤساء نيجيريا وغانا وغينيا وممثلى دول : ليبيريا وسيراليون وجامبيا .

كما التزمت هذه الدول بإنشاء ما يعرف «بمجلس التوفيق» والذى يقوم بالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية والماكرواقتصادية بين الدول الأعضاء ، ثم تأسيس بنك مركزى موحد للإقليم . وبالتالى تعد هذه خطوة فى

(*) ريحاب عثمان محمد : م . س . ذ .

سبيل تحقيق الوحدة النقدية بين بعض دول الإقليم ، بعد تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الفرانكفونية - وذلك بإنشاء الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا - تمهيدا لتحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق «الوحدة النقدية لكامل الإقليم» .

جهود الإيكواس في حل الصراعات والمنازعات في إقليم غرب أفريقيا :

تنبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الإيكواس» .. ميثاق دفاع دول الجماعة الاقتصادية في عام ١٩٨٠ ، ليكون أول نموذج .. ولا يزال للأمن الجماعي في إطار «إقليمي فرعي» وحيث تتضمن مصادر التهديد للأمن الجماعي الإقليمي ، والتي تنطوي على تهديد مسلح أو عدوان خارجي ، أو أي نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر في الدول الأعضاء ، ولكي يتم فرض العمل الدفاعي ، تضع الدول الأعضاء وحدات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية تحت تصرف الجماعة .

وقد تم تشكيل قوة حفظ السلام للمجموعة «الإيكوموج» في عام ١٩٩٠ لفض النزاعات في الدول الأعضاء .

ويضم هيكل التجمع الدفاعي المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثلاث مؤسسات هي :

السلطة العليا : وهي سلطة رؤساء الدول والحكومات .

مجلس الدفاع : ويضم وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء أو وزراء آخرين في حالات الطوارئ .. كما يضم السكرتير التنفيذي للجماعة ونائبه .

القيادة العسكرية : وتضم نائبا عسكريا للسكرتير التنفيذي للجماعة ، يعينه مجلس الدفاع لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . وهناك قائد «الإيكوموج» الذي تعينه السلطة العليا بناءً على إقتراح مجلس الدفاع، ويتولى التنسيق مع رئيس أركان الدولة المطلوب مساندتها بخصوص مسائل التدخل العسكري والمساعدة المطلوبة .. وهناك أيضا **هيئة الأركان المشتركة للقوات** .

وكان لتدخل «قوة حفظ اللام التابعة للجماعة والمعروفة «بالإيكوموج» أثر

ملموس ، وفيما يلى الحالات التى تدخلت فيها قوات الإيكوموج ونتائجها .

(١) التدخل فى ليبيريا :

حينما تطور الصرع فى ليبيريا مع مطلع التسعينات بأخذ شكل حرب أهلية طاحنة بين قوات الرئيس السابق «صامويل دو» ، وقوات الجبهة الوطنية المناوئة التى يقودها «تايلور» وقوات الجبهه الوطنية المستقلة لليبيريا التى يقودها «جونسون» .. وأدى إلى مقتل الآلاف وتشريد مئات الآلاف .. وفى ٧ مايو ١٩٩٠ زار الرئيس السابق لليبيريا «صمويل دو» ، نيجيريا وتوجو ، طالبا الدعم السياسى - وذلك بعد تغاضى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولى عن هذا الصراع الرهيب - وأدركت دول الجماعة «الإيكواس» بأن هذه الحرب أصبحت تهدد الأمن والإستقرار فى المنطقة . وعليه وضعت الحرب الأهلية الليبيرية على قائمة أعمالها .

وتدرجت «الإيكوموج» فى معالجة المشكلة الليبيرية بقرارها الخاص بوقف الحرب وتشكيل لجنة وساطة ، ثم تشكيل «قوة حفظ سلام» قوامها أكثر من ١٦ ألف جندى بقيادة نيجيريا . وتم إرسال لجنة الوساطة لمونروڤيا فى ١٩٩٠/٨/٢٤ ، ثم مساهمة التجمع فى عقد مؤتمر وطنى للقوى المتصارعة فى ليبيريا فى ١٩٩٠/٨/٣٠ لانتخاب رئيس جديد للحكومة .

ولكن [illegible]ت الأمور وقتل الرئيس «صمويل دو» على يد [illegible] «جونسون» مما أحرج «قوات حفظ السلام» وبدأ[illegible] العملية تتحول من عملية حفظ السلام ، إلى عملية فرض السلام بالقوة . ومع استمرار الحرب الأهلية قرر مجلس الأمن الدولى فى ١٩٩٣/٨/١٠ بإرسال مراقبين للأمم المتحدة (٣٠٠ فرد) إلى ليبيريا للتعاون مع قوات الإيكوموج لنجدة اللاجئين والمشردين وتقديم المعونات الإنسانية لهم .

وفى ٢١ ديسمبر عام ١٩٩٤ فى «أكرا» بغانا تم إبرام إتفاق بين القوى المتصارعة فى ليبيريا لوقف اطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة تحت رعاية الرئيس الغانى جون چيرى ، فى إطار جهود «الإيكواس» ولكن تفجرت الصراعات وفشل إتفاق أكرا .

وفى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ تم توقيع إتفاق سلام . وهو الاتفاق رقم ١٣ - بين

الميليشات المتنازعة بأبوجا عاصمة نيجيريا ، ورغم إلتزام بعض الفصائل بالإتفاق ، تفجر العنف مرة أخرى وبالرغم من هذا فقد تم تشكيل حكومة مصالحة وطنية فى ٩ اكتوبر عام ١٩٩٥، إلا أن الحرب تصاعدت مرة أخري في يناير ١٩٩٦ ، خلال تنفيذ «الإيكوموج» عملية نزع سلاح الميليشيات ، وفي ابريل عام ١٩٩٦ تم إعفاء روز فلت جونسون من منصبه كعضو فى المجلس العسكري الحاكم وتجريده من سلطاته . وقررت مجموعة الإيكواس اجتماع جميع الفصائل في ٨ مايو ١٩٩٦ فى أكرا للتوصل إلى إتفاق دائم لإقرار السلام .

وفي ٢١ مايو ١٩٩٦ ، قرر وزراء خارجية «الإيكواس» عدم الاعتراف بأيه حكومة تتولى السلطة فى ليبيريا عن طريق استخدام القوة ، كما طالب الوزراء أيضا قادة الأطراف المتنازعة بالاحترام الصارم لوقف اطلاق النار .

وقرر مجلس الأمن الدولى تشكيل بعثة من المراقبين الدوليين بهدف حفظ السلام والمساعدة فى إجراء انتخابات ديمقراطية .. وهي البعثة التي قرر مجلس الأمن فى ٢١ مايو ١٩٩٦ تمديد ولايتها حتى اغسطس ١٩٩٦ ، وساعدت قوات «الإيكوموج» على حفظ السلام فى ليبيريا حتي تمت إجراءات أول انتخابات ديمقراطية في ليبيريا عام ١٩٩٧ ، وفاز فيها بالرئاسة ، الرئيس/تشارلز تايلور .

(٢) التدخل فى سيراليون:

حينما تعرضت سيراليون لإنقلاب عسكرى فى ٢٥ مايو ١٩٩٧ ، بقيادة الرائد چون بول كوروما والذى أطاح بالرئيس المنتخب / احمد تيجان كباح . والذى يعد أول رئيس منتخب ديمقراطيا فى سيراليون منذ استقلالها . وقد منحت منظمة لوحدة الأفريقية لنيجيريا حق التدخل العسكرى لإعادة الحكم الديمقراطى إلى سيراليون في إطار مظلة «قوات حفظ السلام» لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الإيكوموج» والذي بدأ فى ٣ يونيو ١٩٩٧، واستمر الصدام المسلح بين «قوات الإيكوموج» وقادة الإنقلاب العسكرى .. حتى نجحت «قوا الإيكوموج» فى إعادة الشرعية الدستورية لسيراليون ، متمثلة فى عودة الرئيس احمد تيجان كباح إلى السلطة فى ١٠ مارس ١٩٩٨ .

وقـد عـاودت «قـوات الإيكومـوج»، تدخلها للمرة الثانية في سيراليون في أول يناير عام ١٩٩٩ ، عندما عاد المتمردون الموالون لزعيمهم المعتقل «فوداى سنكوح ، للاستيلاء على العاصمة والسلطة .. وتحول الصـراع على السلطة إلى واحـد من أشـد النزاعات وحشية في أفريقيا .. وقد حافظت «قوات الإيكوموج» عل شرعية السلطة الحـاكـمـة ، ودخلت في صدام مسلح مع القوات الحكومية الشرعية ضد المتمردين واستطاعت طردهم من معظم أجزاء العاصمة التي سيطر المتمردون عليها في ٦ يناير ١٩٩٩ ، والذين اضطروا للانسحاب في ٧ يناير ١٩٩٩متخذين من سكان العاصمة دروعا بشرية لحمايتهم اثناء الانسحاب ، ونجحت «الإيكوموج» في استعادة السيطرة على مقر الرئاسة والسجن الرئيسي .

وفي ١٨ يناير استـأنف مبعوث الأمم المتحدة - الخاص بشئون سيراليون - جهود الوساطة وإجراء مزيد من المباحثات مع الرئيس السيراليوني احمد كباح وقادة قوات الإيكوموج للتوصل لإتفاق لوقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين .

ولكن الصدام المسلح استمر بين المتمردين، و«القوات الحكومية والإيكوموج» ولم تفلح المناشدات لوقف القتال المروع في سيراليون .

وفي ٧ يوليو ١٩٩٩ في لومي عاصمة توجو ، نجحت وساطة دول «الإيكواس» في توقيع إتفاقية للسلام بين الرئيس السيراليوني احمد تيجان كباح وزعيم الجبهة الثورية فـوادي سنكوح .. وقـد نصت الاتفاقية على وقف إطلاق النار بين الجانبين وإطلاق سراح الأسرى وتعزيز مراقبة وقف إطلاق النار والمشاركة في الحكم وبهذا يمكن القول بأن «قوات الإيكوموج» نجحت للمرة الثانية في إرساء السلام في سيراليون .

(٣) التدخل في غينيا بيساو:

طلبت غينيا بيساو في أواخر يونيو ١٩٩٨ ، تدخل قوات «الإيكوموج» وذلك بعد فشلها في القضاء على التمرد العسكرى الذي وقع فيها منذ ٧يونيو ١٩٩٨ ، رغم مساندة كل من السنغال وغينيا كوناكرى لها بالسلاح والجنود . وبناءً على هذا عقدت الجماعة اجتماعها لرؤساء أركان الدول الـ ١٦ في ٢٩ يونيو ١٩٩٨ ، بأبيدجان عاصمة كوت ديفوار . وحيث وجه رئيس

الأركان للجماعة نداء لنشر قوات الإيكوموج في بيساو للقضاء على المتمردين .. وأدان التمرد .

وفي ٢٩ يوليو ١٩٩٨ أعربت نيجيريا عن موافقتها على دعم أي مشروع لنشر قوات من «الإيكوموج» في غينيا بيساو» .

عقدت قمة مجموعة الإيكواس في ٣٠ اكتوبر ١٩٩٨ بأبوجا بنيجيريا .. لبحث مشروع مصالحة وطنية لإحلال السلام في غينيا بيساو ، والذي تقدم به من كل من الرئيس چواو ڤييرا وزعيم المتمردين الجنرال أنسومانا مانية .. وحيث تم التوصل اليه خلال اجتماعهم في بانجول عاصمة جامبيا تلبية لدعوة الرئيس الجامبي / يحيي جامع/ وذلك قبل عقد القمة مباشرة . وقد انتهي المؤتمر دون ايجاد حل نهائي للنزاع بين الطرفين . وشجع الأطراف المتحاربة علي التعاون مع جهود وساطة «الإيكواس» ورابطة الدول الناطقة بالبرتغالية .

كما وافق الجانبان على السعي لتعزيز وقف إطلاق النار الموقع في ٢٦ أغسطس ١٩٩٨ . وبالسماح لنشر مراقبين يشرفون علي وقف إطلاق النار .

كما طلب مؤتمر قمة دول الإيكواس من لجنة السبع التي تم توسيعها إلي تسع دول خلال الاجتماع مواصلة المفاوضات مع الطرفين المتحاربين خلال بقائهما في أبوجا للتوصل لحل دائم .

وبالفعل تم بفضل جهود لجنة الوساطة التي شكلتها قمة «الإيكواس» توقيع كل من رئيس غينيا بيساو والجنرال أنسومانا مانية إتفاقا لوقف إطلاق النار بين القوات التابعة لكل منهما وذلك في ٢ نوفمبر ١٩٩٨ .. ويقضي هذا الاتفاق بانسحاب القوات الأجنبية (السنغال - غينيا كوناكري - من غينيا بيساو ، ونشر قوة أفريقية للفصل بين القوات . وأعطي الجنرال أنسومانا مانية فترة لانسحاب القوات المتحالفة نهايتها في ٣١ يناير ١٩٩٩ ، وهو ميعاد وصول قوات الإيكوموج وفي أول فبراير تم خرق إتفاق وقف إطلاق النار من قبل المتمردين ، بحجة عدم إنسحاب القوات الأجنبية من بيساو خلال المدة المحددة لهم . وتبادل الطرفان إطلاق النيران مما أحدث فوضى في البلاد .

وقد وصلت الدفعة الأولي من قوات «الإيكوموج» إلى بيساو فى أول فبراير ١٩٩٩ لحفظ السلام فى بيساو إلا أنها لم تتمكن من الوصول للميناء بسبب حالة الفوضي التي سادت البلاد . وقد تم التوصل لإتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين في ٣ فبراير ١٩٩٩ بوساطة «توجولية» مما سمح لقوات الإيكوموج بالرسو في ميناء بيساو والقيام بمهامها في حفظ السلام في غينيا بيساو . إلا أن انتشار قوات حفظ السلام «الإيكوموج» التابعة «للإيكواس» لم تستطع منع وقوع الإنقلاب والإطاحة بالرئيس چواو ڤييرا في ٧ مايو ١٩٩٩ .. بل أنه قد تم ذلك عن طريق اختراق قوات المتمردين صفوف قوات الإيكوموج في طريقها إلي القصر الجمهوري الرئاسي ومهاجمته .. وطلب المتمردين من قوات «الإيكوموج» الخروج من العاصمة .. ويمكن القول هنا بأن قوات الإيكوموج فشلت فى الحفاظ علي الأمن والسلام في بيساو .

• **انجازات الإيكواس :**

تم استكمال المرحلة الأولي من برنامج تحرير التجارة البينية في عام ١٩٨١ ، والتي تتضمن إرساء هياكل «الإيكواس» وتحديد الإجراءات والتدابير المالية اللازمة لتيسير عقد الصفقات التجارية واستكمال الهياكل المؤسسة للتجمع ، وحل المشاكل الإدارية المعقدة . وفي بداية عقد الثمانينيات دخل «برنامج تحرير التجارة» حيز التنفيذ ، ويعمل هذا البرنامج علي تحفيز الاستثمارات ، وتدعيم التعاون في المجالات الإنتاجية المختلفة ، ومن ثم توسيع قواعد الانتاج .

كما أن برامج التعويضات كانت قد دخلت حيز التنفيذ في ٢٨ مايو ١٩٨١ ، ومن المنتظر أن تؤدى إلى تحسن دقة بيانات التجارة الخارجية والبيانات المالية التى تصدرها الدول الأعضاء .

أقرت الجماعة إتفاقية «عدم اعتداء بين الدول الأعضاء» فى مؤتمر قمة المجموعة عام ١٩٨٢ ، وبدأ تطبيقها منذ عام ١٩٩٣/٨٣ .

تم تشكيل قوة حفظ سلام للمجموعة «مجموعة المراقبة العسكرية» الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا

(٣) د . محمود أبو العينين : الأمن الجمعى الأفريقى .. المستويان القارى والإقليمى الفرعى ، جامعة القاهرة - معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٤ . ص ٥٢ .

(ECOMOG) .. وتهدف إلي مراقبة وقف إطلاق النار ، وتنفيذ إتفاقية أبوجا وحفظ السلام واستعادة القانون والنظام . تم تولت هذه القوات في المراحل المتتالية للنزاع - بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة - مهمة تنفيذ «اتفاق كوتونو» والذي توصلت إليه قمة الجماعة التي عقدت في يوليو ١٩٩٣ ، حيث أسند إلى قوات «الإيكوموج» مهام مراقبة وقف اطلاق النار بين الأطراف المتنازعة ، في ليبيريا إلى جانب الإشراف على نزع السلاح ، والبحث عن أية أسلحة مفقودة أو مخبأة .

ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم ٨٦٦ لعام ١٩٩٣ ، ليؤكد على دور هذه القوات في حفظ السلام .. وليؤكد أيضا على أهمية التنسيق بينها وبين بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وليوسع من المهام الموكلة إلى قوات الإيكوموج باعتبارها هي المسئولة أساساً عن حفظ السلام في المنطقة .

كما تولت قوات الإيكوموج أيضا العديد من المهام في مرحلة التسوية السياسية اللازمة من الإشراف علي العملية الانتخابية، وإرساء هيكل الحكم المدني ، ومن ثم فإن دور الجماعة في الأزمة الليبيرية يعد نموذجا للنظام الأمني في الأقاليم الفرعية وأيضا دورها في سيراليون وإعادة الرئيس احمد تيجان كباح للسلطة الشرعية .

طالب السكرتير العام للمجموعة بضرورة ربط شبكات الطرق والبنية الأساسية في دول الجماعة لتسهيل نقل البضائع والأفراد ورؤوس الأموال كخطوة علي طريق التكامل الاقتصادى ، وذلك في مايو ١٩٩٥ خلال الاحتفال بمرور عشرين عاما علي انشاء «الإيكواس» .

أعلن الأمين التنفيذى للمجموعة في ٢٣ إبريل عام ١٩٩٨ ، تحقيق حرية انتقال الأشخاص ، وقرب إصدار جوازات السفر الخاصة بالمجموعة . وكذلك إصدار شيكات سياحية للمجموعة في ٩ يوليو ١٩٩٨ . كما أشار أيضا إلى إنشاء أنابيب نقل الغاز بين نيجيريا وبنين وتوجو وغانا ، فضلا عن طريقين دوليين رئيسيين أحدهما عبر الساحل والآخر يربط بين البلدان السياحية .

أسس رؤساء مجموعة «الإيكواس» في ١٠ ديسمبر ١٩٩٩ ، مجلسا أمنيا خاصا بها ، لمنع الصراعات والحروب في منطقة

غرب أفريقيا المضطربة ، ويضم المجلس في عضويته : بنين وغانا ، غينيا ، كوت ديفوار، ليبيريا ، نيجيريا ، السنغال ، توجو، جامبيا ومالي . ووافق الأعضاء المؤسسين على أن تتولى مالي رئاسة المجلس الأمني الجديد ، خلال دورته الأولي .

وقد أمهل رؤساء دول غرب أفريقيا حتى ٣١ يناير ٢٠٠٠ لتقديم الأسماء المرشحة للجنة الحكماء التي ستتوسط في حل النزاعات في غرب أفريقيا .

حدد رؤساء جماعة «الإيكواس» موعدا نهائيا جديدا في أول يناير عام ٢٠٠٤ ، «للاتحاد النقدي فيما بين الدول الأعضاء وقد وافقوا على تحقيق أهداف اقتصادية من أجل تعزيز مصداقية :«المنطقة النقدية الموحدة» وتتضمن هذه الأهداف ألا يزيد الحد الأقصى للتضخم عن ٥٪ ، وشدد الرؤساء على ضرورة حرية تنقل السلع والناس في المنطقة .

• أسباب ضعف انجازات الإيكواس :

تعتبر الإنجازات الملموسة التي حققتها «الإيكواس» ضعيفة رغم ما يمثله هذا التجمع في أفريقيا .. من حيث ضخامة الهيكل ، وتعدد الوكالات المتخصصة ، بخلاف التنظيمات المختلفة ، وكذلك لإتساع بلدان المنطقة وضخامة القوى البشرية والثروات الطبيعية التي تمتلكها .

ومن الأسباب التي أدت إلى هذا ما يلي:

* قلة الموارد المادية للتجمع ، وعدم تسديد الدول الأعضاء أنصبتها المستحقة .
* المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول الأعضاء ، وأهمها : تراكم الديون ، وإنخفاض أسعار الموارد الأولية ، والتي تمثل القيمة الأساسية في صادرات دول غرب أفريقيا بصفة خاصة . بالإضافة إلى التماثل في الهياكل الانتاجية للدول الأعضاء .
* وجود سبع دول من الغرب الأفريقي ضمن أفقر دول العالم وهي : «النيجر - مالي - السنغال - بوركينا فاسو - غينيا بيساو - موريتانيا - جزر الرأس الأخضر» ، وذلك بسبب مشكلات الجفاف والجوع والتصحر .
* وجود انقاسامات بين الدول الأعضاء في التجمع ، ترجع إما إلى إنتمائها إلى الدول المتحدثة بالإنجليزية أو الدول

المتحدثة بالفرنسية ، وما يتبع هذا من إنتمائها إلى أكثر من تجمع إقليمى .

* تشتيت جهود الدول الأعضاء نظرا لإنتمائها إلى أكثر من تجمع إقليمى .

* عدم وجود عملة واحدة مشتركة بين الدول الأعضاء .. ومازالت دول المجموعة تتبادل التجارة مع الدول الاستعمارية السابقة بكمية تفوق كمية التجارة بين الدول الأعضاء.

* معظم برامج المجموعة التي بدأتها توقفت في مراحل مختلفة ، حيث يوقع الدول الأعضاء البروتوكولات التي تناسبها وتزيد من مصالحها وحدها .. فضلا عن أنها تنفذ ما تراه يروق لها .

* عدم الاستقرار السياسي ، والفساد الإداري في العديد من دول الإقليم .

* قصور الموارد التمويلية اللازمة لاستكمال العديد من البرامج التكاملية بين دول الاقليم، وخاصة مشروعات الطرق السريعة للربط بين كافة دول الإقليم .

* التباين الشديد بين أحجام الاقتصاديات المكونة للجماعة .. فالإقليم يضم دولا ذات اقتصاد كبير مثل نيجيريا وغانا وكوت ديفوار بجانب دول ذات اقتصاد صغير نسبيا مثل : بنين ، بوركينا فاسو ، ومالي.

***

الفصل الرابع
مجموعة تنمية الجنوب الافريقى « سادك »

تم التوقيع على تأسيس مجموعة تنمية الجنوب الأفريقى فى ١٧ أغسطس عام ١٩٩٢ ، من قبل عشر دول أفريقية .. ودخلت حيز التنفيذ الفعلى فى اكتوبر عام ١٩٩٣ .

وقد إنضمت للمجموعة جمهورية جنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٤ .

وقد حلت هذه المجموعة محل «مؤتمر تنسيق التنمية بين دول الجنوب الأفريقى » الذى تأسس عام ١٩٧٩ ، كتحالف لتشجيع الاستقلال الاقتصادى عن جنوب أفريقيا (سابقا) .

العضوية :

تضم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقى حاليا ١٤ دولة أفريقية هى (أنجولا- بتسوانا ، ليسوتو ، مالاوى ، موزمبيق ، ناميبيا ، تنزانيا ، سوازيلاند ، زامبيا ، زيمبابوى ، وقد انضمت جنوب أفريقيا للمجموعة فى آخر أغسطس ١٩٩٤ ، وموريشيوس فى أغسطس ١٩٩٥ ، وسيشيل والكونغو الديمقراطية فى أغسطس ١٩٩٧) .

الأهداف :

* تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى ، تخفيف الفقر ، ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الأفريقى ، والدعم الاجتماعى للمتضررين من الإندماج الإقليمى .
* تطوير قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة .
* تحويل برامج القطاع العام إلى مزيج من برامج القطاعين العام والخاص .
* تشجيع الاستثمار والاستخدام الأمثل لمصادر الإقليم .
* تشجيع وتنمية الاكتفاد الذاتى على أساس التوحد والإعتماد على الذات ، وتكامل الدول الأعضاء .
* تشجيع التبادل التجارى ، وانتقال عوامل الإنتاج سواء السلع أو الخدمات بين الدول الأعضاء .
* التنسيق بين الاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية .
* دعم السلم والأمن والدفاع عنها .

* دعم وتعظيم الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية مع الحماية الفاعلة للبيئة .
* تقوية ودعم الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية و لثقافية بين شعوب المنطقة .

وتضمنت الاتفاقية الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ومن بين تلك الوسائل ما يلى :

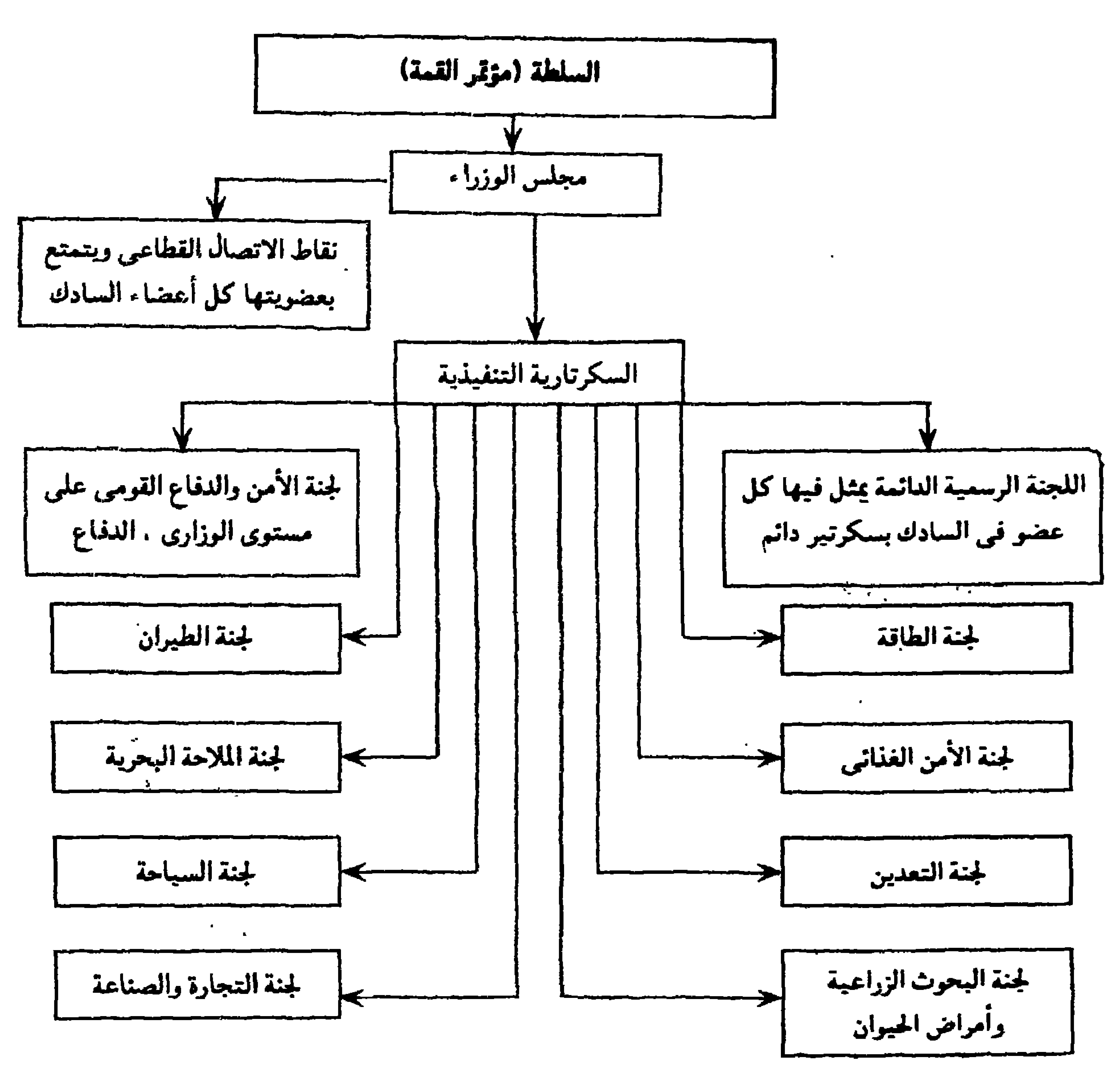
* مواءمة الخطط والمشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
* تكوين المؤسسات والآليات المناسبة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والعمليات الخاصة بالسادك ومؤسساتها .
* بلورة سياسات هادفة إلى إزالة العقبات من أجل تحرير حركة رؤوس الأموال والعمل والسلع والخدمات والأفراد بين دول المنطقة بصفة عامة .
* تشجيع عمليات التنمية البشرية .
* تشجيع تطوير ونقل التكنولوجيا .
* تحسين الإدارة الاقتصادية والأداء من خلال التعاون الإقليمي .
* تشجيع التشاور والتنسيق بشأن العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء .
* إقامة أى أنشطة أخرى تراها الدول الأعضاء لازمة لتحقيق أهداف السادك .(*)

وانطلاقا من الرغبة فى تحقيق هدف الجماعة وهو تنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية ، فلابد من العمل على تنمية المهارات وتقليل عوائق البنية الأساسية عن طريق ما يلى :

* توفير مستمر للأدوية والخدمات التعليمية .
* التنسيق الكفء لتنمية البنية الأساسية الإقليمية .
* التكامل الإقليمى فى المواصلات والإتصالات وأنظمة الراديو والتليفزيون .
* يقتضى تنشيط الاستثمارات البينية الضعيفة بين دول الإقليم وزيادة هذه الاستثمارات فى دول السادك ، وتشجيع المزيد من حرية حركة رأس المال ، وتخفيف الحواجز الموجودة مثل القيود على نوع القطاعات التى يمكن للمستثمرين الاستثمار فيها ، فضلا عن الاتجاه بشكل أعمق نحو التوسع فى الطاقة الإنتاجية فى الإقليم ويشكل ذلك جزءاً من تشجيع الاستثمار الداخلى فى السادك .

(*) د . محمد عاشور مهدى :«الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية «السادك» آفاق أفريقية (القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات) المجلد الثانى . العدد السابع . خريف ٢٠٠١ .

الهيكل التنظيمي للجماعة التنموية لدول الجنوب الأفريقي السادك



الهيكل التنظيمي للمجموعة:

* **مؤتمر رؤساء الدول والحكومات :**

وهو الجهاز الأعلى لرسم سياسات المجموعة ، ويجتمع مرة واحدة سنوياً ، ويتولى إدارة المجموعة ، ويعمل على تحقيق أهدافها ، والمساعدة في تقديم مشروعات جديدة للنهوض بالمجموعة . ويتم انتخاب رئيس المجموعة من بين الدول الأعضاء .

* **مجلس الوزراء :**

ويتكون من الوزراء الذى تعينهم الدول الأعضاء في المجموعة .. ويعتبر ثانى أعلى جهاز لرسم سياسة المجموعة ، وهو مسئول عن ضمان الأداء السليم لوظائف المجموعة . ويقرر مجلس الوزراء التعاون الخاص بالقطاعات وتحديد مسئولية تنفيذ نشاطات القطاعات . ويجتمع مجلس الوزراء مرة واحده سنويا لمتابعة مدى التقدم الذى تحقق فى مجال الأنشطة المختلفة والعمليات التى مازالت تحت التأسيس .

* **اللجنة الرسمية الدائمة :**

يمثل فيها كل عضو بالمجموعة بسكرتير دائم أو ممثل دائم ، وهى منبثقة عن المجلس الوزارى للسادك ، وتختص بمناقشة الأمور المالية والتخطيطية والاقتصادية ، كما تقدم النصيحة إلى المجلس الوزارى عن طريق تقارير تقدمها ، وتجتمع هذه اللجنة مرة كل عام وأعضاؤها مسئولون أمام المجلس الوزارى .

* **نقاط الاتصال القطاعي :**

تمثل مستوى من الاتصال فى السادك ، ويتمتع بعضويتها كل أعضاء « السادك »، وعملها يتمثل فى مناقشة وإعداد التقارير السياسية ورسم السياسات للمشروعات المقترح تنفيذها ، كما تشارك هذه النقاط فى الاجتماعات القطاعية الأخرى ، كما تساعد الوحدات التعاونية القطاعية الأخرى فى رسم السياسات والمشروعات المختلفة .

* السكرتارية : وهى بمثابة مؤسسة تنفيذية رئيسية للسادك .. وسكرتير السادك مسئول عن رسم استراتيجية القمة ويشارك برأيه فى القرارات المتخذة من القمة والمجلس .

كما ينظم السكرتير مهمات المجموعة واجتماعاتها ويكون مسئولا عن الأمور الإدارية والمالية للتجمع كما أن السكرتير يمثل المجموعة على المستوى الدبلوماسى والرسمى فى المحافل الدولية .

* **اللجان المتخصصة** : يوجد عدد من اللجان الفرعية على المستوى الوزارى مثل : اللجنة الخاصة بالأمن والدفاع والدفاع القومى فهي على مستوى وزراء الدفاع فى الدول الأعضاء .

كما أن هناك لجاناً خاصة بالطيران والملاحة البحرية إلى جانب :

* لجنة البحوث الزراعية وأمراض الحيوان .
* لجنة الطاقة .
* لجنة الأمن الغذائى .
* لجنة التعدين .
* لجنة السياحة .
* لجنة التجارة والصناعة و ... الخ .

كما توجد مؤتمرات خاصة بالتعاون الأقتصادى : تعقد سنويا مع الحكومات والوكالات الدولية لمراجعة أوجه التقدم فى الأنشطة المختلفه والمساعدة فى تنفيذ المشروعات .

جارى انشاء محكمة خاصة بالمجموعة تكون مهمتها تنفيذ النصوص الرئيسية الخاصة بالمعاهدة ، وكذلك النصوص الفرعية بحيث تكون قرارتها ملزمة .

القطاعات الرسمية الخاصة بمجموعة « السادك »

كل دولة عضو فى السادك لديها مهمة الإشراف على قطاع من القطاعات المختلفة ومنها :

١ - أنجولا تشرف على قطاع الطاقة .

٢ - بوتسوانا تشرف على قطاع البحوث الزراعية ، والانتاج الحيوانى ، ومكافحة أمراض الحيوان .

٣ - مالاوى : الصيد الداخلى والغابات والحياة البرية .

٤ - ليسوتو : البيئة وإدارة الأراضى وقطاع المياه .

٥ - موريشيوس : السياحة .

٦ - زيمبابوى : انتاج المحاصيل ، الغذاء والزراعة والموارد الطبيعية .

٧ - موزمبيق : تتولى الإشراف على الثقافة والمعلومات والرياضة والنقل والاتصالات .

٨ - ناميبيا : تتولى الإشراف على المصايد البحرية والتشريع .

٩- جنوب أفريقيا : مسئولة عن القطاع المالى والاستثمار والصحة .

١٠- سوازيلاند : تتولى الإشراف على تنمية الموارد البشرية .

١١ - تنزانيا : تتولى الإشراف على الصناعة والتجارة .

١٢ - زامبيا : التوظيف والعمالة والتعدين .

التحديات التي تواجه التكامل الإقليمي للسادك :

* الزيادة السكانية .
* الأمراض (وخاصة الإيدز) ، والفقر والبطالة .
* الحروب والصراعات العرقية .
* الهجرة غير الشرعية لبعض دول « السادك » .

ورغم هذه التحديات فإن « مجموعة السادك » تعد من أقوى وأغنى التجمعات في أفريقيا .. وقد بلغ إجمالي الدخل القومي ١٨٠ مليار دولار عام (١٩٩٩)(١) وتتميز المنطقة بوفرة الموارد الطبيعية في مجال التعدين والزراعة والسياحة مما يساعد على خلق العديد من المشروعات الكبرى التي توفر فرص العمل داخل التجمع .

مؤتمرات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي .. والإنجازات :

١ - خلال قمة المجموعة في أغسطس ١٩٩٥ :

تم توقيع الاتفاق على « المشاركة في المياه » في الدول الأعضاء . ويتيح هذا البرتوكول لبعض دول المنطقة التي تعاني من الجفاف والنقص الحاد في المياه أن تشارك في مصادر المياه الغزيرة في الدول الأخرى .

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم مما يمهد الطريق لقيام مجموعة للتعاون في مجال الطاقة ، بما يتيح المشاركة في الكهرباء بين هذه الدول ، وخاصة تلك الدول التي في أمس الحاجة اليها . وهذا التفاهم يفسح الطريق امام مجموعة « سادك » لتوقيع إتفاق مع الكونغو الديمقراطية لاستخدام الفائض الهائل من الكهرباء المتولدة من سد إنجا .

وفي يناير عام ١٩٩٦ ، وافق المجلس الوزاري لمجموعة (سادك) على إنشاء منتدى للتفاوض التجاري ولمراقبة تطور العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وإزالة كافة العوائق الإدارية والحواجز غير الجمركية .

وقد تم إعداد بروتوكول بشأن حرية إنتقال الأفراد بين دول المجموعة حيث يضمن للدول الأعضاء وجود آلية للتعاون في مجال الشرطة والأمن للتعامل مع الأشخاص غير المرغوب فيهم .

وتسعى المجموعة لتحقيق مزيد من التعاون السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة .

وقد عقد مؤتمر التجارة والاستثمار لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في (أول فبراير ١٩٩٦) بجوهانسبرج ، لتعزيز التجارة والإستثمار ، وتخفيف اعتماد دول المنطقة على المساعدات الخارجية .

وقد سمحت المجموعة ، ولأول مرة ، الفرصة للمشاركين - ومن بينهم يمثلون للدول المانحة والمستثمرون ورجال الأعمال من مختلف دول العالم - كي يعربوا عن وجهات نظرهم بشأن مناخ الاستثمار في دول المجموعة والسبل الكفيلة بجذب المزيد من الاستثمارات اليها .

وطالب البيان الختامي للمؤتمر بضرورة إعطاء أولوية لقطاعات الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية ، لأنها توفر الطريق السريع للتنمية والتكامل ، وقد تمت الموافقة على كافة التوصيات التي تقدمت بها مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر لإجراء تعديلات جوهرية في سياساتها التجارية .

وقد شاركت مصر في المؤتمر حيث تقدمت بورقة عمل ركزت فيها على تطور حركة الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة ، وأكدت رغبتها في تطوير التعاون مع دول المجموعة .

وخلال عام ١٩٩٦ تم الاتفاق على بروتوكول صاغته مجموعة السادك ، يستهدف تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٨ ، ثم تحرير كامل للتجارة عام ٢٠١٢ .

وقد ضم هذا البروتوكول ١١ دولة من مجوع الدول الـ ١٤ حيث تم استبعاد كل من أنجولا والكونغو الديمقراطية وسيشيل لحين الانتهاء من المشاكل التي تواجههم وقتئذ وقد بدأ تطبيقه عام ١٩٩٧ ، حيث اتفقت الدول على عدم رفع الرسوم الجمركية اعتباراً من يوليو ١٩٩٩ بهدف التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة فيما بينها .

وقد عرضت جمهورية جنوب أفريقيا فتح أسواقها أمام دول المجموعة خلال خمسة أعوام بدلا من ثمانية أعوام وفقا للبروتوكول.

وخلال مؤتمر قمة المجموعة الذى عقد فى مدينة ليلينجواى عاصمة « مالاوى » فى ٨ أغسطس عام ١٩٩٧ تم التصديق على بروتوكولين .

الأول : خاص بالتعليم والتدريب ، ينص على إقرار إطار عام تتحرك فيه الدول الأعضاء نحو التماثل والتوافق وتوحيد المقاييس فى ميادين تنمية سياسات التعليم والتدريب الأساسى والمستثمر والمتوسط والعالى والبحوث.

الثانى : خاص بالتعدين واستثمار الثروات المعدنية .. وينص على اعتماد مبادئ التوافق والتكامل فى مجال السياسات الوطنية والإقليمية والإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتعدين وإستثمار الثروات المعدنية وتنمية قطاعات التعدين فى منطقة « سادك » .

اتفق قادة الأسواق المالية فى ٢٣ فبراير ١٩٩٩ ، على بناء سوق متكامل للإقليم يستطيع المنافسة الدولية عن طريق ربط الأسواق بعضها ببعض من خلال التجارة ونظم التسويات .

كما أن هناك إتفاقا على انشاء منتدى للتعاون التجارى لمراقبة العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء لإزالة كافة العوائق الإدارية .

– وفى ختام القمة الاقتصادية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقى (سادك) فى مدينة «دربان» بجنوب أفريقيا – (٢١ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٠٠) – أعلن الرئيس تابومبيكى رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ، أن تجمع «سادك» سيبدأ فى تنفيذ إتفاقية «منطقة التجارة الحرة» بين دول التجمع لتنمية التجارة فى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ . وبالفعل بدأ تطبيق المرحلة الأولى فى بداية سبتمبر ٢٠٠٠ وأعلن التجمع قيام منطقة التجارة الحرة .

وقد تم خلال القمة الاقتصادية بحث العديد من الموضوعات الهامة التى من شأنها مساعدة دول المجموعة على النهوض

بالتنمية وتحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها ، ومن أهمها : السياسات النقدية والمالية فى دول المجموعة وتحرير التجارة والحصول على التكنولوجيا المتطورة وتحقيق التكامل الإقليمى . وأيضا تم بحث إمكانية إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بين التجمعين الاقتصاديين (الكوميسا) و(السادك) .

* وفى قمة «السادك» التى عقدت فى العاصمة الناميبية «وندهوك» فى ١٠ مارس ٢٠٠١ ، أقر زعماء المجموعة خلال اجتماعاتهم عدداً من الاصلاحات الخاصة بالذراع العسكرية والأمنية للمجموعة من أهمها :

أ - جعل رئاسة الذراع العسكرية والأمنية بالانتخاب .

ب - منع استخدام هيئة الدفاع دون الرجوع إلى قادة المجموعة .

وقد دعا سام نجوما رئيس ناميبيا والرئيس الحالي للمجموعة ، الدول الـ ١٤ الأعضاء فى المجموعة إلى تبنى اتجاه للمصالحة والعمل على توثيق التعاون الاقتصادى فيما بينها .

* وخلال قمة زعماء دول «السادك» فى يومى ١٢ و ١٣ أغسطس عام ٢٠٠١ ، فى «بلانتير» بملاوى ، وقع زعماء دول تجمع تنمية الجنوب الأفريقى «السادك» على تسعة بروتوكولات للتعاون المشترك ، تغطى مجالات الدفاع والأمن والسياسة ، ومكافحة الفساد ، والحد من انتشار الأسلحة النارية ، والذخائر ، والثقافة ، والإعلام ، والرياضة ، والمصايد المائية .

* ويستهدف بروتوكول التعاون فى مجالات الأمن والدفاع والسياسة ، تحقيق السلام والأمن وحماية المنطقة من عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام والصراعات بين دول المنطقة أو الصراعات الداخلية فى الدول الأعضاء والعدوان الخارجى .

ويستهدف بروتوكول التعاون الجديد فى المجال الأمنى والسياسى :

* دعم التنسيق السياسى وإيجاد مؤسسات سياسية وسياسة خارجية مشتركة للدول الأعضاء تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك فى المحافل الدولية .

* ويستهدف بروتوكول مكافحة الفساد جعل دول التجمع أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي .

* وقد سبق أن وقعت الدول الأعضاء بالسادك في عام ١٩٩٢ على إنشاء آلية للنظام الدفاعي والأمني .

أ - التعاون الإقليمي بين دول السادك :

يعتمد اقتصاد دول المنطقة على تصدير نوع أو نوعين أساسيين مثل أحد المنتجات الزراعية أو المعادن التي تحتل ٩٠٪ من صادراتها ، و٧٠٪ من وارداتها منتجات وسيطة أو رأسمالية ،.و١٠٪ فقط من الصادرات مصنعة مصدرها جنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي . وتعد أنجولا هي الدولة الوحيدة المنتجة للبترول في المنطقة وهي ثاني أكبر منتج للبترول في أفريقيا .[1]

* وهناك في المنطقة دولا تفتقر إلى البنية الأساسية بالإضافة إلى أن هناك تفاوتاً شديداً في مستويات الدخل .. فبينما تصنف موزمبيق كثاني أفقر دولة في العالم إذ أن متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي يبلغ ٢١٠ دولار وتصنف بوتسوانا وفقا لتقدير البنك الدولي كدولة تحت المتوسط ، وباقي الدول أقل في المستوى الاقتصادي .. في الوقت الذي تصنف فيه جنوب أفريقيا بأنها فوق المتوسط، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٣,٣١٠ دولار [2]، ويمثل إجمالي الناتج القومي بمفردها ٧٨٪ من إجمالي الناتج القومي لدول الجماعة .

* ومن أبرز المعادن في المنطقة : الذهب - الماس والنحاس وهي غير موزعة بالتساوي في المنطقة مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية وقد غيرت ٧ دول من الـ ١٤ دولة من برامجها الاقتصادية إلى الاقتصاد الحر .

وتعتبر جنوب أفريقيا العضو الرئيسي في تجمع «السادك» خاصة وأنها تمثل ٣١٪ من سكان التجمع علاوة على أنها تحظى بـ ٧٨٪ من الناتج القومي الإجمالي

---

(١) المجموعة التنموية الدول الجنوب الأفريقي «السادك» ملف معلومات ، الهيئة العامة للاستعلامات سبتمبر ٢٠٠١ .

(٢) تقرير البنك الدولي : مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٠ .

(٣) سامية بيبرس :«جنوب أفريقيا . ومواجهة قضايا القارة (تقارير) السياسة الدولية العدد ١٤٧ ، يناير ٢٠٠٢ ص ١٣٨ .

للتجمع[٣] وقد حقق تجمع السادك بعض النجاحات من خلال سياسات التكامل الإقليمى ، حيث أصبح متوسط عجز الموازنة العامة فى دول التجمع يصل إلى ٦٪ من الناتج القومى الإجمالى «GDP» ، ولايتعدى التضخم ٩٪ ، كما أحرزت «السادك» متوسط معدل نمو اقتصادى وصل إلى ٤,١٪ عام ١٩٩٦ ، وقد نجحت السياسات القطاعية أيضاً فى تنمية قطاع المعادن .

أما بالنسبة للتجارة البينية بين دول «السادك» فقد زادت من ٥,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٢٪ عام ١٩٩٨ (*) .

السادك والاتحاد الجمركى لدول الجنوب الأفريقى «ساكو» (SACU)

أنشئت «الساكو» فى عام ١٩٦٩ .. وهى تعد من أقدم التجمعات الإقليمية فى أفريقيا .. والأكثر نجاحا فى أفريقيا للتعاون الاقتصادى مع جنوب أفريقيا .

ويضم الاتحاد الجمركى لدول الجنوب الأفريقى (ساكو) فى عضويته خمسة دول هى : جنوب أفريقيا وبوتسوانا ، سوازيلاند، ليسوتو وناميبيا ، وهم أعضاء فى السادك.

ويتم الغاء الرسوم الجمركية بين دول السادك ودول «ساكو» تدريجيا على الواردات لمدة خمس سنوات الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة صادرات «ساكو» نتيجة الغاء التعريفة الجمركية عن دول السادك .

ومنذ عام ١٩٨٥ أصبحت «ساكوSACU» وإقليم جنوب أفريقيا ثالث أوسع سوق إقليمى للصادرات بعد الاتحاد الأوروبى والآسيان .

ونتيجة لإلغاء التعريفة الجمركية مع السادك ستزيد الصادرات من السلع المصنعة بنسبة ٨٪ ، والصادرات الكلية بنسبة ٤,٦٪ بالإضافة إلى زيادة الناتج القومى .

- وفى الوقت نفسه فإن اتفاقية التجارة الحرة بين السادك والاتحاد الأوروبى سيكون لها أثر سلبى على دول الساكو وذلك لما ستتعرض له من انخفاض الدخل وارتفاع معدل البطالة وعدم استكمال تطوير البنية الأساسية ولذلك فإن على دول «الساكو» المشاركة فى مفاوضات التجارة الحرة .

(*) سامية بيبرس :م . س . ذ .

جهود السادك في حل الصراعات والمنازعات في الإقليم :

١ - السادك والصراع في الكونغو الديمقراطية :

تفجر الصراع الدامي في الكونغو الديمقراطية منذ ٢ أغسطس ١٩٩٨ بين متمردي التوتسي والذين يدعمهم أوغندا ورواندا وبوروندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وبين قوات الرئيس الراحل لوران كابيلا .. بمساندة كل من أنجولا وزيمبابوي وناميبيا .. ورغم الجهود المتواصلة لحل تلك الصراعات الرهيبة والاتفاقيات المتكررة لوقف القتال وإبداء حسن النوايا إلا أن كل المساعي والاتفاقات باءت بالفشل .. ولاتزال المنازعات قائمة حتى الآن ..

وفيما يلي بعض جهود السادك لاحتواء الصراع :

* عقد اجتماع لقمة السادك في ٨ أغسطس ١٩٩٨ بهراري عاصمة زيمبابوي بمشاركة سبعة من زعماء المجموعة في محاولة لوقف إطلاق النار ، وأكدوا على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق إقليمية .. إلا أن القمة فشلت بسبب تدخل قوات جديدة لدعم المتمردين .

* وفي ١٨ أغسطس ١٩٩٩ ، عادت القمة انعقادها بمشاركة ٩ زعماء من دول السادك .. حيث قررت تقديم المساعدة العسكرية للحكومة الشرعية في الكونغو الديمقراطية إلا أن القمة انتهت دون التوصل إلى حل .

* وفي قمة بريتوريا التي عقدت بجنوب أفريقيا في ١٩٩٨/٨/٢٣ ، قاطعها الرئيس كابيلا احتجاجا على موقف جنوب أفريقيا غير المؤيد للحل العسكري .. كما فشلت أيضا قمة موريشيوس التي عقدت في ١٩٩٨/٩/١٤ .

وفي ابريل عام ١٩٩٩ ، فوضت مجموعة السادك الرئيس الزامبي / فريدريك شيلوبا/ رئيسا للمبادرة الإقليمية للسلام في الكونغو الديمقراطية . وقد توجت جهود الرئيس الزامبي بتوقيع رؤساء ست دول أفريقي (الكونغو الديمقراطية - وناميبيا - زيمبابوي - أنجولا ، وحليفا التجمع

الكونغولى من أجل الديمقراطية : أوغندا ورواندا) اتفاقا للسلام فى لوساكا - عاصمة زامبيا - فى ١١ يوليو ١٩٩٩ .

وقد دعا اتفاق «لوساكا» الى وقف اطلاق النار فى الكونغو الديمقراطية ونزع أسلحة الميشيليات ، وتشكيل جيش وطنى جديد بالإضافة إلى نشر قوة سلام أفريقية فى المنطقة التى يسيطر عليها المتمردون ، كما دعا إلى انهاء النزاع والتمرد فى الكونغو الديمقراطية .

وفى ١٦ يناير ٢٠٠٠ ، اجتمع زعماء «السادك» فى قمة استثنائية فى «مابوتو» عاصمة موزمبيق بمشاركة جنوب أفريقيا وأنجولا وناميبيا وتنزانيا وليسوتو وزامبيا ومالاوى فضلا عن موزمبيق .. ولكن لم يشارك الرئيس لوران كابيلا في القمة ، التى عقدت لبحث جهود إحلال السلام فى بلاده .

وفى ختام القمة دعا زعماء «السادك» الأمم المتحدة مجددا إلى إرسال قوات حفظ سلام دولية إلى الكونغو الديمقراطية ، وأعرب القادة عن قلقهم إزاء عدم التزام الأطراف الكونغولية المتصارعة باتفاق وقف اطلاق النار الموقع فى لوساكا فى يوليو ١٩٩٩ .. وطالبوا بعقد لقاء يجمع بين ممثلى الحكومة وقادة المتمردين .

وعقدت قمة خاصة «للسادك» فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٠ بلوساكا ، لبحث سبل التوصل لحل سلمى للصراع المسلح الدائر فى الكونغو .. وقد شارك الرئيس لوران كابيلا رئيس الكونغو في القمة مع رؤساء رواندا وأوغندا وبوروندى وأنجولا وناميبيا وزيمبابوى.

وتركزت مناقشات القمة حول نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .. ولكن فشلت القمة فى التوصل لاتفاق نهائى لدفع عملية السلام المتعثرة .. لأن الرئيس كابيلا رفض تقديم أية ضمانات أمنية لسلامة وحرية الحركة لقوات المنظمة الدولية ببلاده . ثم عاد ووافق الرئيس كابيلا في ١٦ أغسطس على منح ضمانات أمنية من أجل السماح بنشر قوات حفظ السلام الدولية فى الكونغو .

وقد توالى انعقاد مؤتمرات «السادك» لبحث سبل الاستقرار فى المنطقة ، حيث كان

هناك قمة مصغرة في لواندا عاصمة أنجولا في ١١ فبراير ٢٠٠١ ، وفي ختام القمة في نفس اليوم تم الاتفاق بين قادة الدول الستة المتورطة في الصراع على عقد قمة في «لوساكا» بزامبيا في ١٢ فبراير ٢٠٠١ ، إلا أن الرئيس الرواندي رفض حضورها متهماً الرئيس الزامبي بالتحيز في وساطته لمباحثات السلام بين الأطراف المتناحرة . والغيت القمة ثم عقدت بعد عدة أيام في النصف الثاني من فبراير ٢٠٠١ ، بلوساكا عاصمة زامبيا .

وعقدت القمة بالفعل .. ولكن لم تتوصل القمة إلي إرضاء جميع الأطراف واستمر عقد الاجتماعات والقمم للتوصل لحل سلمي وعودة الهدوء إلى الكونغو الديمقراطية ولكن دون جدوى .. ولازالت المشكلة قائمة حتى الآن بالرغم من نشر قوات حفظ السلام في ربوع الدولة ورغم المبادرات إلا أنه لم يتم التوصل لحل هذه المشكلة والمستمرة منذ ٢ أغسطس عام ١٩٩٨ وحتى الآن .

أ - إنجازات مجموعة «سادك» في مجال التنمية :

حققت مجموعة «السادك» منذ دخولها حيز التنفيذ في عام ١٩٩٣ وحتي عام ٢٠٠١ ، مجموعة من الإنجازات تتمثل في العديد من البروتوكولات والإتفاقيات التى تساعد على النهوض بالتنمية في دول المجموعة ومنها ما يلي :

خلال قمة المجموعة في أغسطس عام ١٩٩٥ ، تم توقيع الدول الأعضاء علي الاتفاق الخاص بالمشاركة في المياه» بين الدول الأعضاء ، ويتيح هذا البروتوكول لبعض دول الإقليم التى تعاني من النقص الحاد في المياه شراء المياه من الدول الغنية بها في التجمع لسد نقص المياه فيها .

وفي عام ١٩٩٦ تم الاتفاق على بروتوكول صاغته مجموعة السادك ، يستهدف تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٨ ثم تحرير كامل للتجارة عام ٢٠١٢ . وقد ضم هذا البروتوكول ١١ دولة من مجموع الدول الـ ١٤ ، ويدأ تطبيقه عام ١٩٩٧ ، وقد اتفقت الدول على عدم رفع الرسوم الجمركية اعتباراً من يوليو ١٩٩٩ ، بهدف التوصل إلي اتفاقية التجارة الحرة فيما بينها .

وفى عام ١٩٩٧ تم التصديق على بروتوكولين:

الأول خاص بالتعليم : لتوحيد المقاييس فى مجال تنمية سياسات التعليم والتدريب .

الثانى خاص بالتعدين واستثمار الثروات المعدنية : وينص على التوافق والتكامل فى مجال السياسات الوطنية والإقليمية والبرامج المتعلقة بالتعدين واستثمار الثروات المعدنية وتنمية قطاعات التعدين .

* ودخل اتفاق الطاقة حيز النفاذ فى ١٧ إبريل ١٩٩٨ وبروتوكول النقل والإتصالات والأرصاد الجوية فى يونيو ١٩٩٨ .
* ودخل أيضا «اتفاق نظم المجارى المائية المشتركة حيز النفاذ فى سبتمبر ١٩٩٨ .
* ودخلت اتفاقية التجارة حيز النفاذ فى ٢٥ يناير ٢٠٠٠ ، واتفاقية التعدين فى ١٠ فبراير ٢٠٠٠ . وفي نفس العام دخلت أيضا حيز التنفيذ مذكرة «التفاهم فى مجالى التأمين و لأرصاد الجوية فى ١٦ يوليو ٢٠٠٠ .

وكان «بروتوكول الحصانات والامتيازات» قد دخل حيز النفاذ فى سبتمبر ١٩٩٣ .

* إعلان قيام منطقة التجارة الحرة لدول السادك فى أول سبتمبر ٢٠٠٠ ويتضح مما سبق أن مجموعة الاتفاقات التى أبرمتها السادك تغطى نطاقا كبيرا من مجالات التعاون بين أعضاء التجمع .
* وهناك عدد من البروتوكولات والاتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن منها : بروتوكول التنمية والسياحة ، الحفاظ على الحياة البرية وتطبيق القوانين ، واتفاقية الصحة .

ب - الإنجازات على الصعيد السياسى الأمنى :

تم الاتفاق بين دول السادك على انشاء عدة أجهزة للتنسيق السياسى والأمنى بين دول الجماعة .. وذلك لأهمية الأبعاد السياسية الأمنية فى دعم التكامل الاقتصادى .. ومن بينها :

١ - المنتدى البرلمانى للسادك :

تم انشاؤه فى عام ١٩٩٧ بهدف دعم قدرات السادك عبر إشراك البرلمانيين فى أنشطة السادك من أجل تسهيل عملية تنفيذ مشروعات السادك وسياساته وكذا العمل على نشر قيم ومبادئ حقوق الانسان

والديمقراطية وتوعية شعوب السادك بأهدافه وبالمسئولية والمصير المشترك لتلك الشعوب .

٢- منتدى اللجان الانتخابية للسادك :

انشئ عام ١٩٩٨ ، بغرض دعم التعاون الإقليمي بين مؤسسات وأجهزة إدارة الانتخابات في دول السادك فيما يتصل بما يلي :

* دعم الآليات الانتخابية الديمقراطية .
* إقامة آليه للتعاون فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية .
* تنمية معايير وممارسات انتخابية مشتركة.
* وضع كود أداء للمسئولين والأحزاب السياسية واللجان الانتخابية والمراقبين .

٣- جهاز السادك السياسي والدفاعي والامني :

تم إقامة هذا الجهاز عام ١٩٩٦ . ويتمثل هذا الانجاز ، في إدراك الدول الأعضاء أهمية السعي الجاد من أجل حل صراعاتها ، وأن ذلك يقتضي وجود آلية دائمة وهيكل تنظيمي إقليمي مستقل لتسوية ما قد ينشب من صراعات . الأمر الذي وافقت عليه الدول الأعضاء ، كما وافقت الدول الأعضء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام لحفظ السلام ، تحت رعاية «لجنة الدفاع والأمن المشتركة ، والتي تحولت إلى لجنة فرعية من الجهاز السياسي والدفاعي والأمني .

وخلال قمة زعماء دول «السادك» في يومي ١٣،١٢ أغسطس عام ٢٠٠١ ، في بلانتير بملاوي وقع الزعماء على تسعة بروتوكولات للتعاون المشترك تغطي مجالات الدفاع والأمن والسياسة ومكافحة الفساد ، والحد من انتشار الأسلحة النارية والذخائر ، والثقافة والإعلام والرياضة والمصايد المائية .

التحديات التي تواجه السادك:

بالرغم من إنجازات السادك فهناك مجموعة عوائق أساسية أمام بلوغ السادك أهدافها المنشودة ومن أبرزها :

* ضعف اقتصاديات الدول الأعضاء وتشابه هياكلها الإنتاجية على نحو يجعل المنافسة بينها أقرب للتحقيق عن التعاون.
* اختلاف مصالح وأهداف دول السادك فيما يتصل بسياسات الجماعة علي الأصعدة المختلفة الاقتصادية والسياسية والأمنية .. وباختلاف أوضاع تلك الدول الاقتصادية

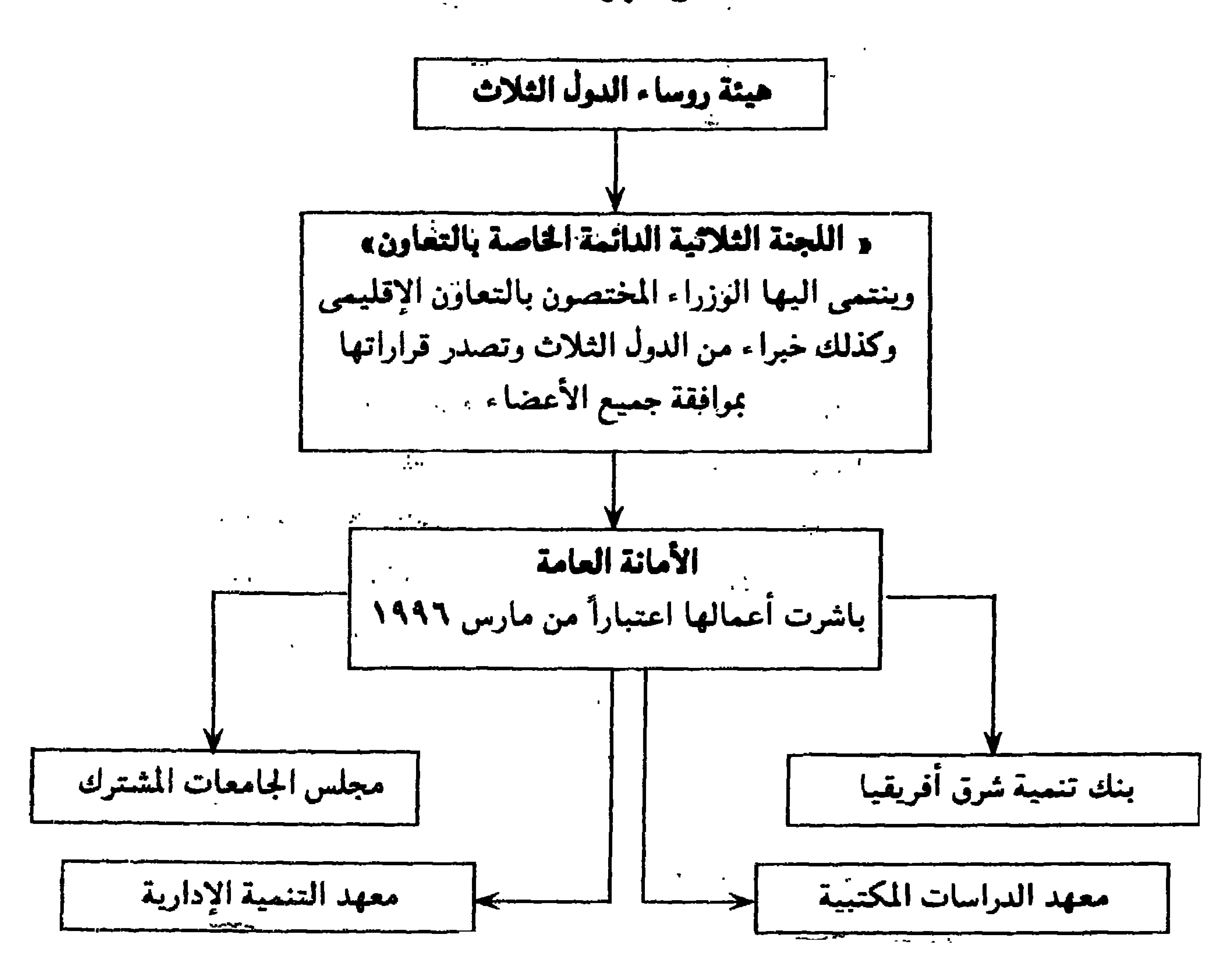
والسياسية فمثلا : ساندت الدول الأكثر تقدما داخل السادك فكرة التجارة الحرة وإلغاء جميع القيود والتعريفات الجمركية بين دول الجماعة ، لما ينتج عن ذلك من اتساع للسوق التجارية أمام منتجات واستثمارات تلك لدول .. وفي المقابل فإن الدول الأقل تقدما داخل الجماعة قد ترددت كثيرا في الموافقة على تلك الفكرة حفاظا على مواردها الجمركية باعتبارها مصدراً أساسياً من مصادر الدخل ، وطالبت بإيجاد صيغ تعويضية للدول المضارة من إنشاء منطقة التجارة الحرة .

* تعدد انتماءات وراوابط الدول الأعضاء الاقتصادية بتجمعات واتفاقات إقتصادية أخرى ، في مقدمتها الساكو ، الكوميسا ، التجمع الاقتصادى لدول البحيرات العظمى ، ومجلس المحيط الهندى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأيضا اتفاقية عبور الحدود .

* وعلى الصعيد السياسى والأمنى : شهد انشاء «الجهاز السياسى الأمنى للسادك» اختلافا كبيرا فيما يتعلق باختصاصاته وتشكيله ورئاسته .. فضلا عن الخلاف حول أجهزته ومؤسساته وقد تجلت الخلافات السياسية فيما يتعلق بإدارة الصراعات والقضايا الأمنية داخل السادك في موقف دول الجماعة من التدخل في الصراع الدائر بالكونغو الديمقراطية ، وما شهدته ليسوتو من توترات في أواخر التسعينيات من القرن العشرين .

وقد أدت تلك الخلافات في التوجهات ووجهات النظر بشأن القضايا الأمنية والموقف الواجب اتخاذه من قبل السادك إلي قيام كل من أنجولا وناميبيا والكونغو الديمقراطية إلى توقيع ميثاق مشترك للدفاع في ابريل ١٩٩٩ ، خارج إطار الميثاق الموقع داخل الجهاز السياسى والأمنى للسادك .. مما أثار التساؤل حول مستقبل الجهاز وضرورة مراجعته وتطويره على نحو يجعله أكثر استقلالية عن السادك ، مع الحفاظ على روابط التنسيق معها بحيث يختص الجهاز بالشئون الأمنية ، والسادك تختص بالأمور الاقتصادية ، علاوه على ألا يقتصر المفهوم الأمنى علي الجانب العسكرى بل يمتد ليعبر عن المعنى الشامل للأمن .

الهيكل التنظيمى
لمجموعة أفريقيا الشرقية
نوفمبر ١٩٩٣



الفصل الخامس
مجموعة أفريقيا الشرقية

وقعت اتفاقية مجموعة أفريقيا الشرقية التى تضم كل من : كينيا وأوغندا وتنزانيا فى ٦ يونيو عام ١٩٦٧ ، فى كمبالا عاصمة أوغندا .. وقد جاء ذلك بعد جهود عديدة للتنسيق بين مصالح الدول الثلاث .

وتهدف المجموعة إلى :

تنشيط وتقوية الاقتصاد والتجارة والصناعة بين الدول الثلاث بغية تحقيق التكامل الاقتصادى .

الهيكل التنظيمى للمجموعة :

أعلى سلطة فى المجموعة هى سلطة رؤساء الدول الثلاث الممثلة فى :

الهيئة التنفيذية العليا المرتبط بها مجلس وزراء أفريقيا الشرقية ونواب الوزراء بالإضافة إلى مجلس تشريعى لشرق أفريقيا يمتلك سلطات واسعة وتخضع قراراته للنقض من جانب رؤساء الدول الثلاث .

وتختص السلطة القضائية فى الأمور المتعلقة بالمجموعة ، كل من محكمة الاستئناف والمحكمة الصناعية ، ومحكمة السوق المشتركة والمؤسسة والمنشأة فى إطار اتفاقية المجموعة .

ومن المنظمات الأساسية الفعالة فى المجموعة : شركة التعاون لشرقى أفريقيا للموانى ، وبنك أفريقيا الشرقية للتنمية ، وشركة أفريقيا للبريد والإتصالات السلكية واللاسلكية ، وشركة أفريقيا الشرقية للسكك الحديدية ، وشركة أفريقيا الشرقية للملاحة الجوية .

ورغم أجهزة ومؤسسات المجموعة إلا أن الإجراءات الرامية إلى تعزيز الهيكل الاقتصادى والتكامل الاقتصادى على المستوى الإقليمى لم تحقق النتائج المأمولة ، وكذلك لم تنجح الجهود التى بذلت فى تنسيق سياسات الدول الأعضاء فى مجال الاستثمار .

وقد أدت القلاقل السياسية والخلافات الايديولوجية بين أوغندا وكل من تنزانيا وكينيا خلال حكم الرئيس عيدى أمين .. إلى تعطيل نشاط المجموعة وتوقفها فى عام ١٩٧٧ .

ثم أعيد احياء «مجموعة شرق أفريقيا» بعد تغيير الوضع في أوغندا ووقع رؤساء كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٩٣ اتفاقا جديدا في مدينة آروشا بتنزانيا .. وذلك بعد توقفها لمدة ١٦ عاماً.. وقد انضمت رواندا للمجموعة بعد موافقة رؤساء المجموعة في عام ١٩٩٨ .

وكان من أهم أهداف المجموعة:

* العمل على تنسيق السياسة الخارجية لدول المجموعة .
* تنشيط التعاون في مجالات التجارة والصناعة والسياحة والنقل والزراعة والعلوم والبحوث ، والفضاء والإتصالات، وتربية الحيوان ، ومصايد الأسماك .

الهيكل التنظيمي:

هيئة رؤساء الدول الثلاث : وهي أعلى سلطة في المجموعة ، ويعقد مؤتمر رؤساء المجموعة سنويا للعمل على تحقيق أهداف المجموعة .

وقد تكونت خلال القمة الأولى لزعماء المجموعة «نوفمبر ١٩٩٣» اللجنة الثلاثية الدائمة الخاصة بالتعاون ، وينتمي اليها الوزراء المختصون بالتعاون الإقليمي ، وكذلك خبراء من الدول الثلاث .

وهذه اللجنة مختصة بالإعداد والتخطيط وتنفيذ البرامج المشتركة ، وعرض مقترحات على الحكومة لتدعيم التعاون وتحسين الأوضاع . كما أن هذه اللجنة مكلفة بخدمة المؤسسات .

وتجتمع اللجنة الثلاثية ، ثلاث مرات سنويا ، وتصدر قراراتها بموافقة جميع الأعضاء وفي حالة وجود نزاعات يتدخل رؤساء الدول الثلاث لحسم أية مشكلات .

الأمانة العامة:

تم اتفاق الزعماء الثلاثة على انشائها خلال القمة الثانية للتجمع في نوفمبر ١٩٩٤ ، ويكون مقرها «آروشا» بتنزانيا ، وتتقاسم نفقات تسييرها على قدم المساواة ، على أن يتم تداول منصب الأمين العام دوريا.

وقد باشرت الأمانة العامة مهامها اعتباراً من مارس عام ١٩٩٦ والتي تتمثل في دعم ومتابعة تنفيذ إتفاقيات التعاون في

المجالات الصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والترويج للإستثمار فى المنطقة .

انشاء مراكز خاصة فى المطارات الدولية لاستقبال وسفر مواطنى الدول الأعضاء ، واصدار وثيقة سفر إقليمية يستخدمها المواطنون فى التنقل بين الدول الثلاث بدلا من جوازات السفر .

إعادة إحياء نشاط هيئة سكك حديد شرق أفريقيا وتنشيط الخط الحديدى : نيروبى /كمبالا . وبحث انشاء خط آخر لربط تنزانيا مع كينيا .

التنسيق بين قوانين ولوائح الجمارك تمهيدا للوصول إلى إنشاء اتحاد جمركى .

الاستفادة من المؤسسات والهيئات التى ظلت قائمة بعد إنهيار اتفاقية السوق المشتركة بين المجموعة عام ١٩٧٧ ، ومن أهمها :

بنك تنمية شرق أفريقيا ، مجلس الجامعات المشترك ، ومعهد الدراسات المكتبية ، ومعهد التنمية الإدارية .

وكان قد تأخر قيام «الأمانة العامة للمجموعة» بمباشرة مهامها بسبب الخلافات والتوتر فى العلاقات الكينية - الأوغندية ، حيث تم حل تلك الخلافات خلال اجتماع القمة بين الرئيسين الكينى والأوغندى فى نيروبى فى ١٨ يناير عام ١٩٩٦ ، مما أعطى دفعة قوية لإعادة إحياء التعاون الاقليمى بين الدول الثلاث .

إنجازات مجموعة أفريقيا الشرقية :

وقع الرؤساء الثلاث لمجموعة أفريقيا الشرقية فى مارس عام ١٩٩٦ ، اتفاقية لتشكيل تجمع تجارى جديد تحت اسم «تجمع التعاون لدول أفريقيا الشرقية» .

تم التوقيع فى ٢٩ ابريل عام ١٩٩٧ على اتفاق ينهى الإزدواج الضريبى بين الدول الأعضاء ، ويدعو الاتفاق لإصدار جواز سفر وعلم موحد لدول شرق أفريقيا من أجل تعزيز الروابط بين هذه الدول - وذلك بمدينة آروشا التنزانية .

وفى ٣٠ ابريل عام ١٩٩٨ ، تم التوقيع على مذكرة للتعاون العسكرى بين دول المجموعة الثلاث .

وقد وقعها عن الجانب التنزانى إدجار ماجوجو وزير الدفاع ، وعن الجانب الكينى

نيكولاس بيوت وزير التعاون الإقليمي ، وعن الجانب الأوغندي : الميجور جنرال سليم صالح المشرف على وزارة الدفاع

وتتيح مذكرة التعاون إجراء تدريبات مشتركة بين جيوش الدول الثلاث ، والتعاون في مواجهة الكوارث ، والاستخدام المشترك للإمكانات الفنية لصيانة المعدات العسكرية ، كما تتيح لقوات أي دولة من الدول الثلاث إمكانية استخدام المطارات أو القواعد الجوية في الدولتين الأخريين .

وقد صدق وزراء الدفاع في الدول الثلاث على انشاء مكتب اتصال عسكري ضمن أمانة التعاون لدول شرق أفريقيا .

صرح السكرتير العام لتعاون «شرق أفريقيا» في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨ ، أن جواز السفر الإقليمي بين الدول الثلاث جاهز للاستعمال ، حيث قامت الدول الثلاث بإنهاء التفاصيل الإدارية قبل إصدار هذه الوثيقة - ولذلك لتيسير انتقال المواطنين فيما بين الدول الأعضاء .

تمثل مجموعة أفريقيا الشرقية اتحادا جمركيا وسوقا مشتركة .

***

الفصل السادس
الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا
"U.E.M.O.A"

تم التوقيع على معاهدة انشاء منظمة «الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا » لتحل محل الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا .. فى داكار عاصمة السنغال فى ١١ يناير عام ١٩٩٤ وقد صدقت عليها الدول الأعضاء فى ١٦ يوليو ١٩٩٤ ، ودخلت حيز التنفيذ الفعلى فى أول أغسطس ١٩٩٤..

وقد تم اختيار واجاد وجو - عاصمة بوركينا فاسو - مقراً للاتحاد ، كما تم اختيار السنغال مقرا للبنك المركزى للمنظمة الجديدة .

* **العضوية :**

يضم الاتحاد فى عضويته سبع دول فرانكفونية هى : « السنغال ، كوت ديفوار، مالى ، النيجر ، بنين ، بوركينا فاسو ، وتوجو » .

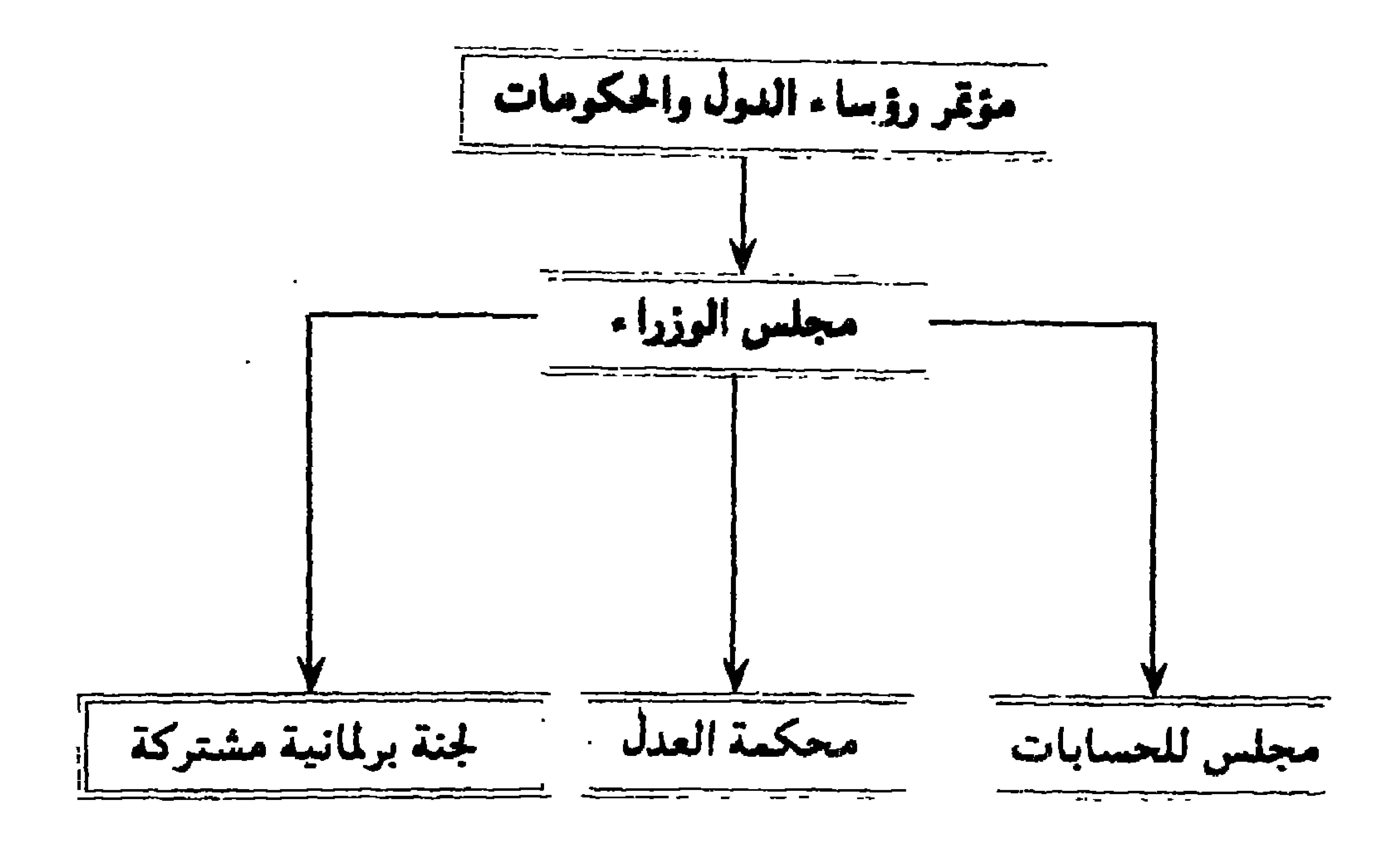
وقد انضمت للاتحاد غينيا بيساو فى أول عام ١٩٩٧ بعد أن تم تغيير عملتها «البيزو » الى الفرنك الأفريقى .

ويمثل هذا الاتحاد الاقتصادى والنقدى دعامة جديدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) حيث يمثلان معا لبنة فى صرح الجماعة الاقتصادية الأفريقية تطبيقا لاتفاقية ابوجا (١٩٩١).

أهداف الاتحاد :

* تنسيق السياسات الاقتصادية وخطط الميزانية .
* تنشيط وتدعيم التعاون الاقتصادى والمالى بين الدول الاعضاء وتأسيس تدريجى لاتحاد اقتصادى وسوق مشتركة .
* رفع الحواجز الجمركية وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لتشجيع روح المنافسة .. وكذلك الأخذ بقواعد الاقتصاد الحر القائم على تفاعل آليات السوق .
* تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء .

الهيكل التنظيمى
للاتحاد الاقتصادى والنقدى
لدول غرب أفريقيا



الهيكل التنظيمى للمنظمة :

* مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
* مجلس الوزراء .
* محكمة العدل .
* مجلس للحسابات .
* لجنة برلمانية مشتركة .

وخلال القمة الثالثة للاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا فى لومى عاصمة توجو فى ٢٨ يناير عام ٢٠٠٠ .. تم مناقشة الموقف الاقتصادى والمالى والنقدى للمنطقة .. إلى جانب الأنشطة الخاصة بمؤسسات : البنك المركزى لدول غرب أفريقيا وبنك غرب أفريقيا للتنمية .. وقد عبر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادى والنقدى والمالى عن الارتياح بصفة عامة لأداء الاتحاد . كما تم مناقشة علاقة الفرنك الأفريقى «السيفا» باليورو ، وما قد ينجم عن ذلك من آثار .

وفى ختام القمة :

أقر الرؤساء «مشروع الصندوق الخاص بتحقيق التكامل الإقليمى» .. وهو المشروع الذى يعد رمزاً للتضامن بين الدول الأعضاء فى إطار السعى لإنشاء «سوق موحدة» تشمل دول الاتحاد .

وسيتم تمويل الصندوق عن طريق فرض ضريبة قدرها ٠,٥ ٪ من قيمة السلع المستوردة من خارج دول الاتحاد . وقد تم بالفعل تحصيل ١٦ مليار فرنك أفريقى خلال عام ١٩٩٨ ، عن طريق هذه الضريبة .. والتى من المتوقع أن تحقق هذه الضريبة زيادة تصل إلى ١٠ مليار فرنك خلال عام ١٩٩٩ .

وفيما يتعلق بالكوادر المؤسسية للاتحاد.. فهناك ست مشروعات كبيرة بهدف تحقيق الإندماج الإقليمى سيتم تنفيذها وهى :.

* تنسيق الأطر القانونية واللوائح المتعلقة بالنشاط الاقتصادى .
* تحقيق الاتحاد الجمركى كخطوة نحو السوق المشتركة .
* الاشراف المتبادل على السياسات الاقتصادية الكلية .
* الإشراف على السياسات القطاعية المشتركة .
* تمويل الاتحاد .

* التعاون الإقليمى والدولى .

وفى ٢ فبراير ٢٠٠٠ وخلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عبده ضيوف.. ذكر أن قمة الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا تناولت الوضع الاقتصادى والمالى للاتحاد والوقوف على تنفيذ برنامج العمل الذى سبق أن أقرته قمة وجادوجو عام ١٩٩٨ .. **كما أكد الرئيس على ما يلى:**

* على المستوى الاقتصادى بلغ متوسط معدل النمو ٤,٥٪ .. كما أن معدل التضخم لم يتجاوز نسبة ٣٪ بالإضافة إلى انخفاض ملموس فى العجز الموازنى.

* أما على المستوى النقدى فقد تم بدء التعامل باليورو فى ظل ظروف طيبة .

* وعلى المستوى المالى فقد شهدت الفترة الماضية تدخلا إيجابيا من جانب بنك التنمية لمنطقة غرب أفريقيا لتمويل سياسات التنمية الداخلية وتدعيم التكامل الإقليمى .

* وبالنسبة لما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل المشار إليه سابقا فقد تم وضع التشريعات المشتركة وآليات لتمويل الاتحاد.

***

الجماعة لاقتصادية لدول وسط أفريقيا
«ECCAS»

تأسست الجماعة فى عام ١٩٨٣ فى برازاڤيل .. ودخلت حيز النفاذ فى أوائل عام ١٩٨٥ ، ولكنها لم تباشر عملها إلا منذ عام ١٩٩٧ .

العضوية :

تضم الجماعة فى عضويتها إحدى عشرة دولة هى :

بوروندى ، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو برازاڤيل ، غينيا الاستوائية ، الجابون ، رواندا ، ساوتومى وبرنسيب ، الكونغو الديمقراطية ، وأنجولا.

وتهدف الجماعة إلى :

* تطبيق ضرائب إقليمية موحدة .
* السماح بحرية انتقال الأفراد والبضائع والخدمات ورأس المال .
* ترشيد وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب .
* النهوض بالسياسات الصناعية والنقل.
* تحقيق التنمية المتوازنة فى المنطقة .

الهيكل التنظيمى :

* **رؤساء الدول والحكومات** : ويعد السلطة العليا للمجموعة ، ويتم انتخاب رئيس المنظمة من بين الدول الأعضاء .
* **مجلس الوزراء** : ويعد هيئة استشارية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
* **الأمانة التنفيذية** : وتختص بتنفيذ القرارات التى يتخذها مؤتمر رؤساء الدول .

وهناك ست دول من الدول الإحدى عشر الأعضاء فى الجماعة يشتركون فى منطقة عمل مشتركة هى «الفرانك سيفا» بينما يستخدم الآخرون فى المنطقة عملتهم الخاصة بهم غير القابلة للتحويل .. وهناك أيضا اتحاد نقدى يعرف باسم :« الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى»

« central d'afrique Monetaire et Ecomomique Communaute»

وقد اتخذ رؤساء الدول والحكومات فى «الإيكاس» قراراً بانشاء إطار قانونى

(*) موسيفكى موانزالى : السياسة والأمن فى وسط أفريقيا ، ترجمة جوزيف رامز .. آفاق أفريقية ، (القاهرة - الهيئة العامة للاستعلامات) ، المجلد الثانى ، العدد السابع ، خريف ٢٠٠١ ، ص ١٠٢ .

ومـوسـسـى لتـعـزيز السلم والأمن فى هذا الإقليم فى مـؤتمر القـمـة بيـاوندى فى ٢٥ فـبـراير عـام ١٩٩٩ . ونفى القـرار عـكس انشـاء « المجلس الأعلى للسـلام والأمن فى أفـريقـيـا الوسطى (مـادة ١) أو كـوباكس copax) ، **ليكون آلية آمنية تقوم بوظيفة مزدوجة ، هى :**

أولاً : تهـدف الى منع وإدارة وحل النزاعـات فى وسط أفريقيا .

ثانياً : تأخذ فى إعتبارها جميع الإجراءات الضـرورية للتـعـامل بفـاعليـة مع الصـراعـات السـيـاسـيـة بما فى ذلك تشـجـيع ، والحـفـاظ على ، وتعـزيز السـلام والأمن فى الإقلـيم الفـرعى ، (مادة ٢) .

وقـد جـاء قـرار تأسـيس « كـوباكس» تتـويجـاً لمداولات مكـثـفـة تمت عـبـر ثلاث مـراحل، تم تنظيـمـها تحت رعـاية لجنة الأمم المتحدة .

***

الفصل السابع
تجمع دول الساحل والصحراء

يعد تجمع الساحل والصحراء (س . ص) من أحدث التجمعات الإقليمية في أفريقيا في ظل ما تشهده القارة من إتجاه متزايد نحو انشاء التجمعات الإقليمية أو تفعيل القائم منها وذلك لمواجهة التحديات الجديدة التى تفرضها حالة تهميش القارة من قبل القوى الكبرى وللتخفيف من حدة التداعيات السلبية للعولمة .

وقد تم انشاء تجمع « الساحل والصحراء » فى طرابلس بالجماهيرية الليبية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩٨ ، وذلك حينما وقع العقيد / معمر القذافي قائد الثورة الليبية ورؤساء كل من بوركينافاسو - مالي - النيجر - تشاد - السودان على معاهدة انشاء التجمع ، وقد انضمت كل من أفريقيا الوسطى ، إريتريا في وقت لاحق ، وذلك خلال انعقاد الدورة الأولى لمجلس رئاسة التجمع التى عقدت بمدينة سرت بالجماهيرية في يومى ١٤ ، ١٥ أبريل عام ١٩٩٩ . أما بالنسبة لكل من جيبوتى وجامبيا والسنغال، فقد انضمت جميعها خلال انعقاد الدورة الرئاسية الثانية لمجلس الرئاسة والتى عقدت فى العاصمة التشادية أنجامينا فى يومى ٤ ، ٥ فبراير عام ٢٠٠٠ . وخلال انعقاد الدورة الثالثة لمجلس الرئاسة فى العاصمة السودانية الخرطوم بتاريخ ١٢ ، ١٣ فبراير ٢٠٠١ ، قُبلت عضوية كل من مصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا . وخلال انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الرئاسة فى يومى ٦ ، ٧ مارس ٢٠٠٢ ، قبلت عضوية توجو وبنين.

وبذلك أصبح التجمع يضم حاليا ثمانية عشر دولة هى :

(ليبيا - بوركينافاسو - مالى - النيجر - تشاد - السودان - أفريقيا الوسطى - إريتريا - جيبوتى - جامبيا - السنغال - مصر - تونس - المغرب - نيجيريا - الصومال - توجو - وبنين) .

النشأة :

سبق الإعلان عن تكوين تجمع الساحل والصحراء عدد من المؤتمرات - بين ليبيا وأربع دول أخرى هى : (تشاد والنيجر

ومالي و بوركينافاسو) - وكان أبرزها القمة الخماسية في يومى ١٥ ، ١٦ أغسطس ١٩٩٧ ، والتي تم الإتفاق بين رؤساء الدول الخمسة على عقد اجتماع يضم وزراء خارجيتها في سبتمبر ١٩٩٧ ، لوضع الإطار المناسب لذلك ، ودعوة دول أخرى لحضور هذا الإجتماع في مقدمتها مصر والسودان .

وفي ١٥ سبتمبر ١٩٩٧ ، إجتمع وزراء خارجية الدول الخمسة ليقرروا أهداف التجمع، إلا أنهم لم يصلوا لتصور واضح ، ولذا طرح الرئيس الليبي معمر القذافي ولأول مرة الأهداف التي سيسعى التجمع لتحقيقها وهي:

١ - منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقيا في ظل العولمة .

٢ - استثمار الإمكانات الإقتصادية الهائلة لدول المنطقة .

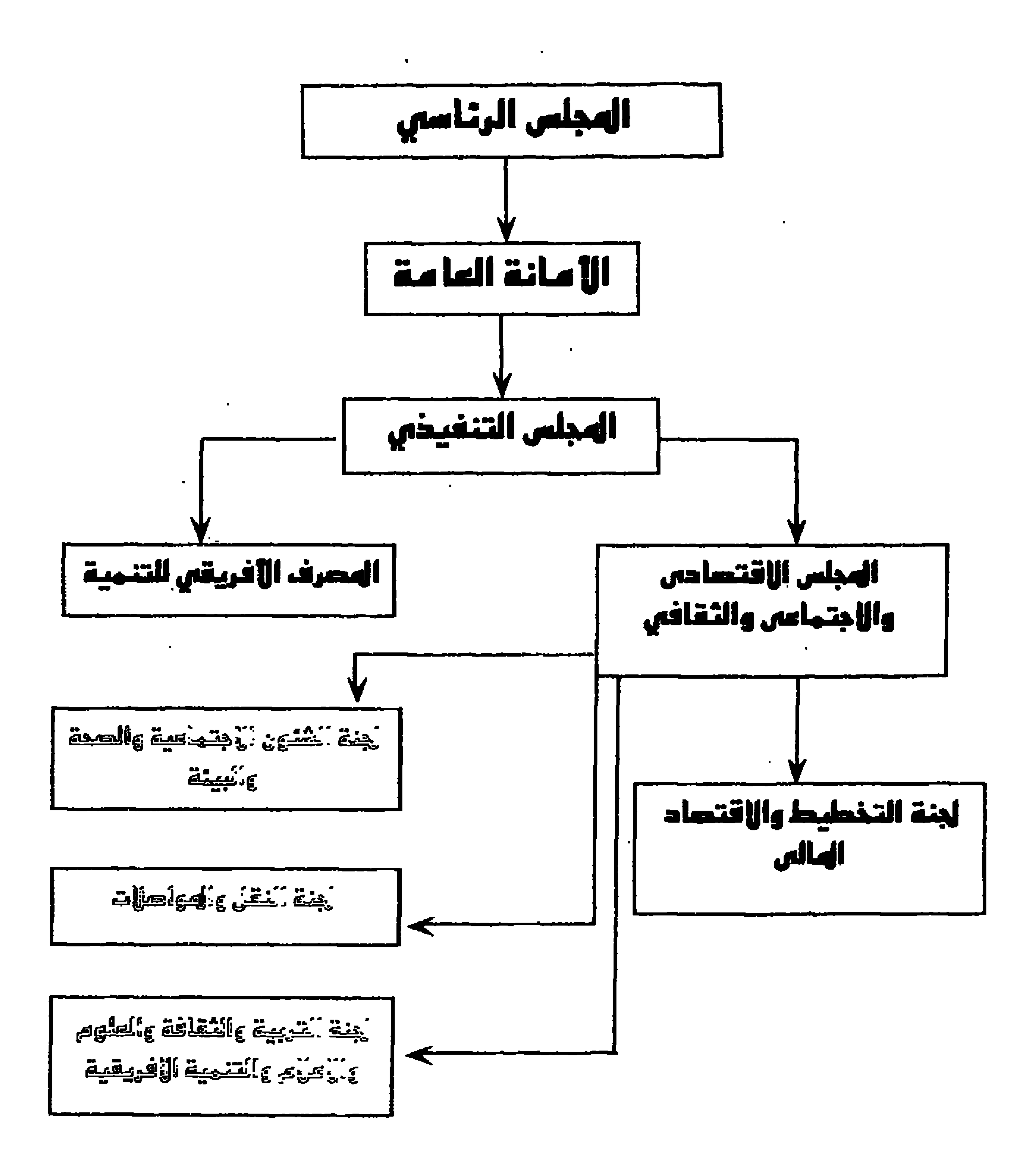
٣ - الإندماج والتكتل بين دول المنطقة .

وهذه الأهداف تعكس نظرة ليبيا للتحديات التي تفرضها العولمة من تهميش القارة الأفريقية ، وضرورة مواجهة هذه التداعيات السلبية .

وفي ٤ فبراير ١٩٩٨ عقدت قمة لرؤساء الدول الست وهي : بوركينافاسو - مالي - النيجر - تشاد - السودان والرئيس الليبي معمر القذافي - . - وبمشاركة مصر وتونس من خلال وفد وزاري . وقد طرح الرئيس الليبي على القمة مشروع اتفاقية لإقامة «إتحاد » إلا أن الدول المشاركة فضلت أن يكون تجمعا وأن تغلب عليه السمة الإقتصادية ، تحت مسمى « تجمع دول الساحل والصحراء » وفي ختام القمة في ٥فبراير عام ١٩٩٨ ، تم الإعلان عن قيام تجمع لدول الساحل والصحراء الإفريقية ، وذلك بعد أن وقع رؤساء هذه الدول على معاهدة تأسيس هذا التجمع .. على أن تكون له خمس هيئات ومؤسسات .

وقد اختارت القمة بالإجماع العقيد معمر القذافي رئيساً لتلك الدورة لمؤتمر رؤساء الدول .. كما تم تعيين السيد / محمد المدني الأزهري (من ليبيا) أميناً عاماً للتجمع ، وأدم توغوى (من تشاد) أميناً عاماً مساعداً .

الاطار المؤسس للتجمع
الساحل والصحراء



العضوية :

يضم التجمع حالياً وبعد القمة الرابعة ثمانية عشر دولة بعد إنضمام دولتى توجو وبنين .

الأهداف :

يعد « تجمع دول الساحل والصحراء » ، تجمع ذو طبيعة اقتصادية من المقام الأول ، ويهدف الى تحقيق الأهداف التالية :

١- تشجيع انتقال البضائع والسلع ذات المنشأ الوطنى ، وتشجيع سياسات الإستثمار فى الدول الأعضاء فى الميادين الزراعية والصناعية وميدان الطاقة .. الخ .

٢- تسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر أقاليم الدول الأعضاء .

٣- اقامة اتحاد اقتصادى شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموى متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء .

٤- تنسيق النظم والسياسات التعليمية والثقافية .

ثم أضيف الى هذه الأهداف الإقتصادية ، أهداف أخرى أمنية بمقتضى الميثاق الأمنى الذى ووفق عليه فى إجتماع إنجامينا يومى ١٦ ، ١٧ سبتمبر ١٩٩٩ ، **وتتمثل الأهداف الأمنية فى :**

١ - التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منهما .

٢ - انشاء مكتب دائم للتنسيق فى هذا الشأن .

٣ - تطوير التعاون فى مجالات الأمن العام والتصدى لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة ، وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات .

٤ - تبادل المعلومات بصفة دورية فى كل مامن شأنه تدعيم الإستقرار فى هذه الدول.

المبادئ التى يستند اليها التجمع :

١ - عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٢ - عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى إطار العلاقات الدولية المتبادلة .

٣ - الإلتزام بعدم استخدام أراضى الدولة العضو لتهديد سلامة دولة أخرى أو استقلالها السياسى .

٤ - الإلتزام بعدم تقديم أي مساعدة ضد العناصر الوطنية المقاومة للدولة ، وعدم تأييد قوى التمرد أو المعارضة السياسية سواء في الداخل أو في الخارج .

٥ - تنسيق المواقف على مستوى السياسات الخارجية .

٦ - الإلتزام بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات .. وخاصة النزاعات الحدودية .. وذلك من خلال اللجوء الى وسائل التفاوض والتحكيم ولجان الوساطة أو المساعي الحميدة الى تشكل لهذا الغرض .

الإطار المؤسسي للتجمع :

يقوم « تجمع دول الساحل والصحراء » على خمسة أجهزة رئيسية هي :

مجلس الرئاسة:

وهو أعلى جهاز في التجمع ، ويختص مجلس الرئاسة بوضع السياسات العليا للتجمع كتنظيم دولي إقليمي ، وهو الذى يصدر القرارات ذات الصلة بهذه السياسات إضافة الى إعتماد القرارات التى تتخذها الأجهزة الأخرى في التجمع وينعقد المجلس بصفة دورية مرة كل سنة .. وتكون رئاسته بالتناوب في إحدى عواصم الدول الأعضاء ، حيث يقرر المجلس الرئاسي أثناء انعقاد دورته العادية مكان وزمان انعقاد دورته القادمة .

والنصاب القانوني الذى تصح به إجتماعات المجلس هو ثلثا عدد الدول الأعضاء .

أما قراراته فتصدر بأغلبية الحاضرين ، وفي حالة التساوي ترجح كفة الجانب الذى به الرئيس . ويعتبر صدور القرارات بالأغلبية تطورا إيجابياً يذكر لواضعي المعاهدة المنشأة للتجمع .

المجلس التنفيذي :

طبقا لقرار مجلس الرئاسة - يشكل المجلس التنفيذي .. وهو المجلس الذى يعهد اليه سواء من قبل مجلس الرئاسة - وهو الغالب أو من قبل أي جهاز آخر ذى صلة كالأمانة العامة - تنفيذ السياسات العامة للتجمع وقراراته ، ويتم انتخاب رئيس المجلس من نواب الدول الأعضاء دورياً - كما يعد المجلس هيئة استشارية لمجلس الرئاسة .

وطبقاً لقرار مجلس الرئاسة ، يشكل المجلس التنفيذى للتجمع على النحو التالى :

١ - امين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية الليبية ورؤساء الوزارات فى الدول الأعضاء .

٢ - أمناء / وزراء التخطيط والمالية والإقتصاد فى الدول الأعضاء .

٣ - أمناء / ووزراء الداخلية فى الدول الأعضاء .

أما عن اختصاصات المجلس التنفيذى فتتمثل أساساً فى الآتى :

١- إعداد البرامج والخطط التكاملية .

٢ - تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة .

٣ - التحضير لدورات مجلس الرئاسة ، واقتراح جدول الأعمال بالتعاون مع الأمانة العامة .

٤ - تنفيذ التوصيات الموجهة اليه ورفعها الى مجلس الرئاسة لإعتمادها بصفة نهائية .

٥ - دراسة جميع القضايا التى يرفعها اليه مجلس الرئاسة .

ويجتمع المجلس التنفيذى مرة كل ستة شهور ، كما يمكنه أن يجتمع بصورة غير عادية عند الضرورة ، بناء على طلب رئيس مجلس الرئاسة أو بناءاً على طلب من إحدى الدول الأعضاء .

والنصاب القانونى لإجتماع المجلس التنفيذى ثلثاً عدد الدول الأعضاء وتصدر قراراته بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين

الأمانة العامة :

وتتكون من الأمين العام والأمين العام المساعد ، وعدد من الموظفين يتم تعيينهم مع مراعاة توزيع جغرافى عادل للوظائف بقدر الإمكان .

ويتولى الأمين العام ادارة الأمانة العامة وتصريف شئونها والإشراف على أعمال إدارتها .

وتقوم الأمانة العامة بتنفيذ قرارات الرئاسة والمساهمة فى إعداد الخطط التنفيذية لبرامج عمل المجلس وإعداد البحوث والدراسات ، وتوفير المعلومات والوثائق والعمل على التنسيق بين الأجهزة المتخصصة فى المجالات الإعلامية وتدعيم الصلات

بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقى والتجمعات والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى .

ويعد الأمين العام مشروع ميزانية الأمانة العامة التى تسهم فيها الدول الأعضاء ، ويطرحها على المجلس التنفيذى، الذى يحيلها بدوره الى مجلس الرئاسة لإقرارها .

وتتكون الموارد المالية للأمانة العامة من أنصبة الدول الأعضاء والهبات والتبرعات الى جانب ريع المشاريع الخاصة بالتجمع .

إعتمدت مدينة طرابلس بالجماهيرية مقراً للأمانة العامة ، أما الأمين العام فهو السيد محمد المدنى الأزهرى .

المجلس الإقتصادى والإجتماعى والثقافى .

وهو جهاز استشارى . ولرئيس تجمع دول الساحل والصحراء أن يستشيره حول جميع المسائل ذات الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

ويختص المجلس الإقتصادى والإجتماعى والثقافى بمساعدة أجهزة دول التجمع فى إعداد تصور لسياسات وخطط وبرامج التنمية ذات الصيغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

- كما يقوم المجلس بإبداء رأيه للمجلس التنفيذى والأمانة العامة بشأن وضع خطط وبرامج العمل .

ويتكون المجلس من عشرة أعضاء تختارهم كل دولة عضو من بين الشخصيات التى يشهد لها بالجدارة والخبرةوالنشاط ، بما يسهم بفاعلية فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للتجمع .

ويضم المجلس أربع لجان هى :

١ - لجنة التخطيط والإقتصاد والمالية .

٢ - لجنة التربية والثقافة والعلوم والإعلام والتنمية الريفية .

٣ - لجنة الشئون الإجتماعية والصحة والبيئة .

٤ - لجنة النقل والمواصلات والإتصالات والطاقة .

وعلى كل لجنة أن تنتخب من بين أعضائها رئيساً وتعين مقررا لها .

ويعقد المجلس الإقتصادى والإجتماعى

والثقافى اجتماعا سنوياً فى دورة عادية ، وله أن يجتمع فى جلسة طارئة بناءاً على دعوة من رئيس التجمع أو من رئيس المجلس، أو من إحدى الدول الأعضاء.

إحالة آراء وتقارير المجلس الإقتصادى والإجتماعى والثقافى الى الأمانة العامة ، التى تقوم بدورها بإخطار المجلس التنفيذى أو مجلس الرئاسة .

وتؤخذ توصيات المجلس الإقتصادى والإجتماعى والثقافى بتوافق الآراء ويتم تمويله من ميزانية الأمنة العامة .

المصرف الأفريقى للتنمية والتجارة :

وهو مصرف مشترك فى شكل شركة مساهمة ويضطلع بجميع الأعمال والخدمات المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بنشاطه فى تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية والتجارة الخارجية ، ويعطى المصرف الأولوية للمشروعات المنفذة فى الدول الأعضاء .

وقد حدد رأسمال المصرف بمبلغ مائة مليون يورو ، يقسم الى أسهم إسمية غير قابلة للتجزئة ، قيمة كل منها « مائة يورو » ويكتتب فيه على النحو التالى : الجماهيرية الليبية - بوركينافاسو - مالى - النيجر - السودان - تشاد .

ويتمتع المصرف بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة ، وتكون له الأهلية الكاملة للقيام بجميع التصرفات المتعلقة بتحقيق أغراضه .

ويحق للمصرف قبول جميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل وعملات الدول مهما كانت مدة تلك الودائع.

ويمكن للمصرف إقتراض الأموال من الأسواق المالية الداخلية والخارجية عن طريق اصدار سندات مالية لزيادة موارده دون الإخلال بسلامة وضعه المالى وأغراضه ، وبموافقة الجمعية العمومية .

ويحق للمصرف نقل أمواله داخل أو خارج الدول الأعضاء .

ويدير المصرف مجلس إدارة يتكون من ستة أعضاء على الأقل يمثلون الأطراف المساهمة .

ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته كل ثلاثة أشهر على الأقل ، وتكون للمصرف جمعية عمومية تتكون من ممثلى المساهمين تشكل

وتمارس أعمالها وفقا للنظام الأساسى للمصرف .

إجتماعات «تجمع دول الساحل والصحراء» وإنجازاته :

عقد مجلس رئاسة التجمع منذ إنشاء التجمع وحتى الآن أربع دورات ، تم فيها بحث العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية وذلك كما يلى :

القمة الأولى لمجلس رئاسة التجمع:

«سرت الجماهيرية فى يومى ١٤ . ١٥ ابريل ١٩٩٩»

عقدت القمة الأولى برئاسة العقيد معمر القذافى وبمشاركة رؤساء كل من تشاد ، النيجر ، مالى ، بوركينا فاسو ، السودان .

وقد تم خلال الدورة الأولى قبول عضوية كل من إريتريا وأفريقيا الوسطى . وقد بحثت القمة العديد من المسائل المتعلقة بدعم التعاون بين الدول الأعضاء فى مختلف المجالات ، بالإضافة إلى استكمال وضع الهيكل التنظيمى للتجمع .

وقد تم خلال الدورة الأولى للتجمع : التوقيع على الإتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف الأفريقى للتنمية والتجارة .

الدورة الثانية لمجلس رئاسة التجمع :

«٤ ، ٥ فبراير ٢٠٠٠ - إنجامينا عاصمة تشاد .

عقدت القمة الرئاسية الثانية لتجمع الساحل والصحراء فى إنجامينا عاصمة تشاد فى يومى ٤ ، ٥ فبراير ٢٠٠٠ بمشاركة رؤساء كل من ليبيا - السودان - تشاد ، النيجر ، مالى ، بوركينافاسو - أفريقيا الوسطى - إريتريا - جيبوتى وجامبيا وشارك فى القمة وزير سنغالى نائبا عن الرئيس السنغالى بسبب الانتخابات الرئاسية . كما شارك فى الاجتماع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد ألقى قائد الثورة الليبية ورؤساء كل من : تشاد وجامبيا وجيبوتى والأمين العام للتجمع «السيد / محمد المدنى الأزهرى» كلمات فى افتتاح الدورة أكدوا فيها العزم على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى التجمع وضرورة التعاون والتنسيق مع التجمعات الإقليمية الأفريقية الأخرى فى مواجهة تحديات العولمة ،

والاحتكارات الأجنبية الكبرى ، وأهمية العمل على حل المشاكل والصراعات التى تعانى منها مناطق عديدة فى القارة الأفريقية ، والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار . وقد أشاد المتحدثون بالمساعى الشخصية لقائد الثورة الليبية من أجل إرساء دعائم السلام والاستقرار .

وفى ختام القمة أصدر قادة التجمع بيانا جددوا فيه تمسك دولهم بإنجاح إعلان سرت الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٩٩ عن الدورة الاستثنائية للقمة الافريقية التى عقدت بالجماهيرية الليبية ، ودعوة الدول الأفريقية إلى إتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع الإعلان موضع التنفيذ ، وكذلك التصديق على معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وقد دعا البيان إلى أن تكون عملية إندماج دول التجمع موجهة نحو مكافحة الفقر ، وتخفيف الفوارق الاجتماعية بين الدول الأعضاء من خلال مشاريع تكاملية . وقد تم فى هذا الشأن تفويض الرئيس التشادى/إدريس ديبى بالعمل على إعداد تصور للإندماج الكامل يشمل : الطرق والمواصلات والسكك الحديدية ، والنقل الجوى ، كما يشمل حرية انتقال الأشخاص والبضائع ، وانشاء سوق مشتركة لدول التجمع .

وقد تضمن البيان أيضا : الدعوة إلى الرفع الفورى والكامل لكل إجراءات الحظر المفروضة على الجماهيرية .

كما تم تفويض العقيد معمر القذافى بصلاحيات التحدث باسم التجمع لدى المنظمات الإقليمية والدولية ، وبذل الجهود من أجل استتباب الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة والقارة .

وتم خلال اجتماعات القمة التوقيع على «ميثاق الأمن» بين الدول الأعضاء فى كل المنطقة» ، ويقضى هذا الميثاق بضمان حرية انتقال الأفراد والممتلكات فى الدول الأعضاء بالتجمع ، ومحاربة الإرهاب ، وتعزيز أمن واستقرارالدول الأعضاء ، والتزام الدول الأعضاء باحترام سلامة والشئون الداخلية للدول الأعضاء ، والعمل على تسوية أية نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية .

وقد قررت القمة أيضا تعزيز أجهزة التجمع الأساسية «بلجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر».

وتضم هذه اللجنة جميع سفراء الدول الأعضاء في التجمع والمعتمدين لدى الجماهيرية ، وتتمثل مهمة هذه اللجنة في معاونة الأمانة في تسيير أعمالها ووضع تطورات مستقبلية لتنشيط عمل التجمع ، بحيث ترفع للعرض على المجلس الوزارى فى دوراته العادية .

طالبت القمة الدول الأعضاء ، بإعداد ورقة لقمة منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبى لجعل التجمع عضوا استشاريا فى هذه الاتحادات .

كما تم تفويض العقيد القذافى رئيس التجمع ، بالتحدث والعمل باسم التجمع فى المؤسسات الإقليمية والدولية والقيام بأى إتصالات يراها ضرورية مع التجمعات الدولية والإقليمية التى ترغب فى خلق علاقات تعاون اقتصادي أو ثقافي ، والسعى لرأب أى خلافات ووقف أى صراع وقتال بين الدول الأفريقية .

القمة الرئاسية الثالثة للتجمع :

« ١٢- ١٣فبراير ٢٠٠١ ، الخرطوم - السودان »

عقدت القمة الرئاسية الثالثة لتجمع الساحل والصحراء فى الخرطوم فى يومى ١٢ , ١٣ فبراير ٢٠٠١ - وقد سبق اجتماعات القمة اجتماعات الخبراء فى يومى ٨ , ٩فبراير ، واجتماعات المجلس التنفيذى فى يومى ١٠ , ١١ فبراير ٢٠٠١ .

وقد شهدت القمة توسعا كبيرا من حيث العضوية ، فقد أقرت القمة عضوية خمس دول هى : مصر - نيجيريا - تونس - المغرب - الصومال وبذلك أصبح التجمع يضم ست عشرة دولة .

وقد شارك فى اجتماعات القمة الثالثة لتجمع الساحل والصحراء كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومدير عام «منظمة الفاو» ،والأمين التنفيذى لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، وأمين عام مساعد منظمة المؤتمر الاسلامى والأمين التنفيذى «للجنة حوض نهر تشاد» .

وفى ختام القمة الثالثة لتجمع الساحل والصحراء .أعرب مجلس الرئاسة عن تقديره للجهود التى يبذلها الرئيس الليبى فى مجال إرساء دعائم الاستقرار والأمن فى فضاء تجمع الساحل والصحراء وتعهدوا بمواصلة تقديم الدعم اللازم للتجمع .

كما أعرب قادة ورؤساء الدول عن ارتياحهم للحيوية التى يتسم بها التجمع والذى استطاع خلال ثلاثة أعوام من العمل تحقيق انجازات مهمة فى إطار التوسع التنظيمى والدبلوماسي والعملى .

وقد صدر عن القمة الثالثة ، «إعلان الخرطوم» والذى يمثل أهم الوثائق الصادرة عن تلك الاجتماعات .. حيث تناول «الاعلان» العديد من القضايا المهمة فى مجالات عمل التجمع المختلفة : سياسية وأمنية ، اقتصادية وتنموية واجتماعية وثقافية منها :

* إحياء وتنشيط التواصل الثقافى بين شعوب الدول الأعضاء ، كما أشار إلى أهمية العناية بقضايا الشباب والمرأة والطفل .

ضرورة وضع حلول نهائية وجذرية للحروب الداخلية والنزاعات بين بعض دول المنطقة بهدف تحقيق الاستقرار والسلام .

* التزام قادة التجمع بمبادئ حقوق الانسان والعدالة والمساواة ، والعزم على بسط الحريات وحكم القانون ،واحترام التعددية والشفافية .

اقترحت السودان فى المجال الاقتصادى والتنموى خطة عمل تمثلت محاورها الرئيسية فى :

أ - مشروعات مقاومة الجفاف والتصحر .

ب - مشروعات مكافحة الفقر ، والارتقاء بالبيئة الانسانية .

ج - مشروعات الأمن الغذائى .

د - ترسيخ الثقافة الأفريقية بمشاركة فاعلة من المؤسسات التعليمية الوطنية ووسائل الاعلام .

هـ - مشروعات البنية الأساسية التحتية ، والنقل والمواصلات والإتصالات .

و - تحقيق مشاركة القطاعات الشعبية فى تخطيط وتنفيذ برامج العمل .

ز - إنشاء الروابط بين التنظيمات الوطنية

غير الحكومية والاتحادات البرلمانية والقطاع الخاص .

ح - توسيع قاعدة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ، وتسهيل حركة البضائع والمواطنين ، وذلك بوضع الاتفاقيات والبروتوكولات الكفيلة بتطوير التعاون فى مجالات التجارة البينية والنقل والمواصلات لتحقيق التنمية تمهيدا لإقامة السوق المشتركة.

ط - حل مشكلة الألغام فى القارة الأفريقية .

ى - وضع إعلان سرت الخاص بالاتحاد الأفريقى موضع التنفيذ .

ك - التأكيد على تفعيل التكتلات الإقليمية القائمة وتكاملها ، وصولا للوحدة الأفريقية الشاملة .

كما شهدت القمة طرح مشروعات اقتصادية للدراسة أبرزها تأسيس صندوق تضامن لمواجهة الكوارث الطبيعة ، وشركة طيران بين دول التجمع التى تنتمى جميعها للقارة الأفريقية .

وعرضت الحكومة السودانية أراض زراعية للإستثمار فى إنتاج الغذاء لمقابلة إحتياجات الدول الأعضاء ، وتوفير الأمن الغذائى ، وتنسيق مكافحة الأوبئة الحيوانية، وقيام اتحاد للغرف التجارية .

وقد ناقشت القمة خطة لتسهيل التبادل فى قطاعات الكهرباء والنفط والغاز وقضايا أخرى مرتبطة بأعضاء التجمع مثل قضية لوكيربى ، والمصالحة فى الصومال .

وبالإضافة إلى إعلان الخرطوم ، **أصدر مجلس رئاسة التجمع عدداً من القرارات المهمة منها :**

* انشاء صندوق خاص للتضامن ، يكون الهدف منه تقديم المساعدة الانسانية عند الضرورة .
* دعوة المنظمات الإقليمية والدولية لممارسة أكبر قدر من الضغط وتكليف اللجان المنبثقة عنها للتحرك العاجل للرفع الفورى والنهائى للعقوبات على ليبيا .
* مطالبة مجلس الأمن بالرفع الفورى والنهائى للقرار الخاص بالحظر الجائر المعلق والمسلط على شعب الجماهيرية ، كما أكد القرار على حق الجماهيرية الليبية فى

التعويض عما لحق بها من خسائر .

* البيان بالعرض الذى قدمه السودان ، والخاص بتخصيص أراض زراعية للاستثمار فى انتاج الغذاء ، وتوفير الامن الغذائى لشعوب دول التجمع .

* تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادى بين الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية د : احمد جويلى والأمين العام لتجمع دول الساحل والصحراء د / محمد المدنى الأزهرى وذلك فى ٢٣ مايو ٢٠٠١ .

ويهدف البروتوكول الذى تم توقيعه إلى تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، ويتضمن تبادل الآراء حول التعاون العربى الأفريقى خاصة فى مجال انشاء الشركات العربية والأفريقية ، وشركات مشتركة بينهما ، كما يتضمن البرتوكول أيضا اعتماد كل من المجلس وتجمع الصحراء عضو مراقب فى الاجتماعات المقبلة للمجلس واللجان والأنشطة المنبثقة عنها .

إجتمعت الدورة السادسة للمجلس التنفيذى لدول تجمع الساحل والصحراء ، فى بوركينافاسو ، فى آواخر أغسطس عام ٢٠٠١ ، على المستوى الوزارى .

وفى ختام الإجتماعات ، تم التأكيد على ضرورة وضع برامج محددة للعمل المشترك فى مجالات التنمية المختلفة والتركيز على مجالات التجارة البينية .

وقد رأس الوفد المصرى المشارك فى الإجتماع .. السفير / ابراهيم على حسن مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية .

وقد طرحت مصر بحث إقامة منطقة تجارة حرة لدول التجمع الى جانب بحث سبل دعم التنمية الريفية والزراعية ، باعتبارها من أهم أنشطة اقتصاديات أفريقيا. وقد كان هناك قبول للتوجه الذى طرحته مصر ، خاصة أنه يعزز فرص تحرك التجمع نحو مادعت اليه «إتفاقية أبوجا» للجماعة الإقتصادية الأفريقية ، من الربط فيما بين القارة من خلال دمج التكتلات الإقتصادية الإقليمية المختلفة .

كما تم بحث عدد من المقترحات مثل :

إقامة آلية لرصد بوادر التوتر أو النزاعات في القارة لتفادى حدوثها في ضوء اهتمام التجمع بتوفير الأمن والإستقرار والسلام في فضاء دول الساحل والصحراء ودعم الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وهو شرط أساسى لتحقيق الأهداف الإقتصادية وقد رأى المشاركون في الإجتماع أنه من الممكن الإستفادة من الأجهزة القائمة مثل **«آلية تفادي وإدارة وفض المنازعات الأفريقية»** التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والتى إعتمدتها قمة لوسكا الأخيرة في يوليو ٢٠٠١ ، كأحد أجهزة الإتحاد الأفريقي الجديد .

وحول سبل دعم « المصرف الأفريقي للتنمية » ، أكد السفير المصرى .. أنه قد تقرر زيادة رأس ماله من مائة مليون يورو الى ٢٥٠ مليون يورو ، وقد بدأ نشاط المصرف الإفريقي للتنمية اعتباراً من أول أغسطس ٢٠٠١ ، ويتركز نشاط المصرف على التنمية الإقتصادية والإجتماعية (*) .

وقد عقدت الدورة الرئاسية الرابعة لتجمع الساحل والصحراء بمدينة سرت الليبية في يومى ٦ ، ٧ مارس ٢٠٠٢ .

وافتتح الرئيس الليبى جلسة افتتاح المؤتمر مرحباً بالحضور مؤكداً على أن التجمع هو « منظمة تكامل اقتصادى اقليمى » وليس منتدياً سياسياً .

وشارك في القمة رؤساء الدول والحكومات والوفود .

ووافقت القمة في الجلسة الإفتتاحية على منح العضوية الكاملة بالتجمع لكل من توجو وبنين ليصبح عدد الأعضاء بالتجمع ١٨ عضواً . وبالنسبة « لليبيريا » فقد قرر الإجتماع استمرار منحها « صفة مراقب » .

وقد تحدث المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) .. فدعا الدول الأعضاء الى وضع خطة تتصدى للفقر والجفاف والتصحر الذى ينتشر في معظم دول التجمع ، مؤكداً على أن منظمة « الفاو » على إستعداد لتزويد التجمع بكل مايطلبه من دعم فني وتكنولوجى لإنشاء سوق مشتركة للمنتجات الزراعية الأساسية

وطالب المدير العام المساعد لمنظمة التجارة العالمية .. الدول بتنظيم أوضاعها على

* مصر تقترح اقامة منطقة تجارة حرة لدول الساحل والصحراء (الاهرام ، ٢٠٠١/٨/٢٩) ص ٩ .

المستوى الفردى وعلى المستوى الجماعى لمواجهة تحديات العولمة من خلال هيكلة أسواقها وتحسين أداء عوامل الإنتاج .

* وقد ناقش الأعضاء خلال القمة موضوع انشاء « سوق مشتركة للموارد الزراعية الأساسية » . وإقامة « منطقة تجارة حرة » بين الدول الأعضاء . « مقترح مصرى » .

كما قدم الوفد المصرى أيضاً مقترحا يدعو الى « تشكيل فريق خبراء » لإعداد خطة اقتصادية وتنموية شاملة ، تؤدى الى تحديد دقيق وتفصيلى لأهداف التجمع، ومراحل تنفيذها فى مجالات الإقتصاد والتعاون الفنى .

- وتتطلب الدعوة إنشاء سوق مشتركة ومنطقة تجارة حرة ترتيبات وتنظيمات متعددة . حتى لايحدث تقاطع أو تناقض مع الإرتباطات والعلاقات القائمة حالياً بين الدول الأعضاء ، والأطراف الخارجية (*) .

وتم مناقشة قضايا الأمن والإستقرار فى الإجتماعات المغلقة على الرغم من وجود ميثاق أمنى ، وقع عليه الأعضاء فى فبراير ٢٠٠٠ ، وقد اتفقت الدول الأعضاء على :

أ - انشاء آلية لمنع المنازعات فى داخل المجتمع .

ب - تشكيل لجنة ثلاثية من ليبيا والسودان وبوركينا فاسو ، لوضع مشروع انشاء الآلية وإجراءات عملها .

ج - وافق الإجتماع على منح تفويض لرئيس مجلس الرئاسة لإتخاذ أى قرار عاجل يتعلق بتحقيق أهداف التجمع عن طريق التمرير لكى يتمكن رئيس التجمع من لعب دور رئيسى فى تحقيق أهداف التجمع.

وهذا القرار لايبطل عمل التفويض السابق الذى صدر عن قمة التجمع بالخرطوم فى ٢٠٠١ ، بأن يقوم العقيد معمر القذافى بمسئوليات منسق السلام فى فضاء التجمع وفى باقى أقاليم القارة .

ومن أهم قرارات البيان الختامى لتجمع الساحل والصحراء :

* الإشادة بسياسة الرئيس البشير بشأن الإنفتاح والمصالحة الوطنية ، ودعوة جميع أبناء السودان الى الحوار ضمانا لوحدة

* د . عبد الملك عوده قمة تجمع الساحل والصحراء (الاهرام ٢٠٠٢/٣/٢) ص ١٢ .

السودان وسلامة أراضيه .

* دعوة مصر وليبيا لمواصلة جهودها الخاصة بالمبادرة المشتركة مع التنسيق بينهما وبين مبادرة « إيجاد » وإنشاء الآليات اللازمة لتنفيذ خطة السلام .

* مناشدة أطراف النزاع السياسى الدستورى فى مدغشقر للدخول فى حوار سياسى .

* تأييد الحكومة الإنتقالية بالصومال ، ومساندتها لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية .

مستقبل تجمع س . ص فى خريطة العمل الأفريقى :

يشمل تجمع « س ص » فى ظل توسع فضائه الإستراتيجى « ١٨ » ثمانية عشر دولة أفريقية فى منطقة تمتد من ساحل المحيط الهندى والبحر الأحمر شرقا الى ساحل المحيط الأطلسى غرباً ، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا الى أواسط القارة الأفريقية جنوباً، ويمثل إضافة مهمة للتجمعات الإقليمية الأفريقية والتى تتجه جميعاً نحو تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو إقامة الجماعة الإقتصادية الإفريقية ، كما أنه لايمكن إنكار ماتبذله الدول الأعضاء فى التجمع من جهود بهدف تعزيز دور التجمع وتفعيل أجهزته وأنشطته فى المجالات المختلفة الإقتصادية والفنية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية والإعلامية ، وذلك بما يتواءم مع المرحلة القادمة ومايرتبط بها من تحديات العولمة وتهميش القارة الإفريقية ، وزيادة على ذلك فإن بعض المراقبين السياسيين يعتبرون تجمع الساحل والصحراء أحد روافد العمل العربى الأفريقى المشترك ، وذلك فى ضوء إنضمام كل من (مصر والسودان وتونس والمغرب والصومال وجيبوتى بالإضافة الى ليبيا)

والذى يسهم بدوره فى تحقيق ماتصبو اليه القيادة الليبيبة ، وهو خلق فضاء عربى أفريقى موحد قادر على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية .

***

الفصل الثامن
الجماعة الاقتصادية الأفريقية

تأتى أهمية معاهدة تأسيس « الجماعة الإقتصادية الإفريقية » كإحدى الوسائل لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء من خلال التضامن كأحد الأهداف التى تضمنها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (مايو عام ١٩٦٣).

وقد وقع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية على المعاهدة المؤسسة للجماعة خلال الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقية الـ ٢٧ فى أبوجا (٣ - ٦ يونيو عام ١٩٩١).

وقد وقع الدكتور بطرس غالى - (نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ورئيس الوفد المصري لدى القمة (آنذاك) - على المعاهدة نيابة عن الرئيس حسنى مبارك وبتفويض من سيادته .

انضمت مصر رسميا لعضوية الجماعة فى نوفمبر عام ١٩٩٢ .

شاركت مصر بفاعلية فى إنجاح قيام الجماعة الإقتصادية الإفريقية ، وإستمرت تلك الجهود حتى دخلت الجماعة حيز التنفيذ الفعلى فى ١٣ مايو عام ١٩٩٤ .

أهداف الجماعة الإقتصادية لأفريقيا:

١ - النهوض بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، وبتكامل الإقتصاديات الإفريقية لزيادة الإعتماد الإقتصادى على الذات .

٢ - تعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة شعوبها ، والمحافظة على الإستقرار الإقتصادى ، والتنمية والتكامل الإقتصادى للقارة الأفريقية .

٣ - تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الإقتصادية القائمة حالياً والمقبلة بغية اقامة الجماعة تدريجياً .

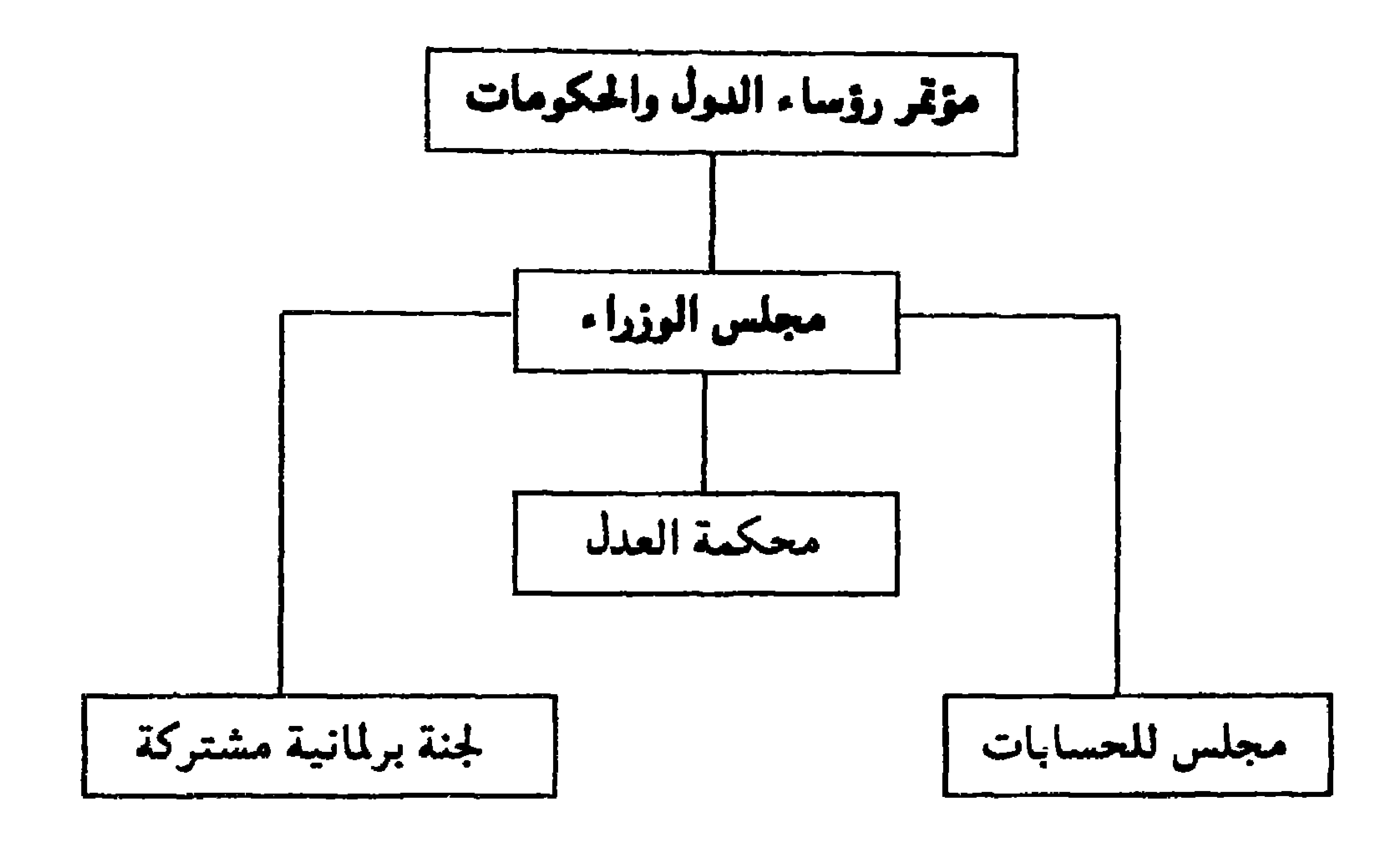
مبادئ الجماعة الإقتصادية لأفريقيا :

١ - تكافؤ الدول الأعضاء وتكاملها .

٢ - التضامن والإعتماد الجماعى على الذات .

٣ - التعاون فيما بين الدول وتكامل البرامج ومواءمة السياسات .

الهيكل التنظيمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب



٤ - تشجيع تنمية الأنشطة الإقتصادية فيما بين الدول الأعضاء.

٥ - الإلتزام بالنظام القانونى للجماعة .

٦ - تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية .

٧ - احترام حقوق الإنسان والشعوب .

٨ - المسئولية والعدالة الإقتصادية والمشاركة الشعبية فى التنمية .

الهيكل التنظيمى للجماعة :

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات :

ويمثل أعلى سلطة للجماعة ، ويعمل على تنفيذ أهداف الجماعة .. ويجتمع مرة واحدة سنويا ، ويتولى رئاسة المؤتمر أحد رؤساء الدول الأعضاء بعد التشاور فيما بينهم ، وقراراته ملزمة للدول الأعضاء وأجهزة الجماعة والمجموعات الإقتصادية الإقليمية .

مجلس الوزراء :

وهو نفس مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ويقدم مشروعات برامج أنشطة وميزانية الجماعة الى مؤتمر الرؤساء .. ويجتمع المجلس مرتين سنويا على أن يسبق إحدى الدورتين عقد الدورة العادية للمؤتمر .. ويتولى رئاسة المجلس وزير دولة عضو ينتخبه الأعضاء .

البرلمان الأفريقى .

اللجنة الإقتصادية والإجتماعية :

وهى جهاز تابع لمنظمة الوحدة الإفريقية.. وتتكون من الوزراء المعنيين بالتنمية والتخطيط والتكامل .. ومهمتهما الأساسية. إقتصادية ، وترفع توصياتها للمجلس الوزارى للجماعة .

محكمة العدل :

وتلزم أحكامها الدول الأعضاء بالجماعة ، ويجوز لمؤتمر الرؤساء إحالة النزاعات اليها .

الأمانة العامة :

وهى نفس الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية .

اللجان الفنية المتخصصة :

١ - لجنة الشئون الاقتصادية والزراعية .

٢ - لجنة الشئون النقدية والمالية .

٣ - لجنة التجارة والجمارك والهجرة .

٤ - لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية .

٥ - لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية .

٦ - لجنة النقل والإتصالات والسياحة .

٧ - لجنة التربية والثقافة والموارد البشرية- وتنص المعاهدة - التى توجت الجهود المكثفة التى بذلتها الدول الأفريقية منذ إقرار خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ »- على أن يتم تحقيق الوحدة الإقتصادية الأفريقية الشاملة خلال فترة إنتقالية مدتها « ٣٤ عاماً» مقسمة الى ست مراحل ذات آجال مختلفة ، حيث تخصص لكل مرحلة مجموعة معينة من الأعمال لتنفيذها على النحو التالى :

المرحلة الأولى : مدة أقصاها خمس سنوات يتم فيها : تعزيز الإطار المؤسس للمجموعات الإقتصادية القائمة وانشاء مجموعات اقتصادية جديدة .

المرحلة الثانية : ومدتها ثمانى سنوات ، ويتم خلالها : تثبيت التعريفة الجمركية والرسوم الجمركية داخل كل مجموعة اقتصادية إقليمية ، وإعداد دراسات لتحديد جدول زمنى للقضاء تدريجيا على الحواجز التعريفية التى تعوق التجارة الإقليمية داخل الجماعة ، وتعزيز التكامل على المستويين الإقليمى والقارى فى كافة مجالات الأنشطة (تجارة ، صناعة ، زراعة ، النقل ، الطاقة، الإتصالات) .

المرحلة الثالثة : ومدتها عشر سنوات حيث يتم خلالها : انشاء منطقة تجارة حرة داخل كل إقليم ، وكذلك إنشاء اتحاد جمركى باعتماد تعريفة خارجية موحدة .

المرحلة الرابعة : ومدتها عامان يتم خلالها: انشاء اتحاد جمركى على المستوى القارى باعتماد تعريفة خارجية موحدة .

المرحلة الخامسة : ومدتها ٤ سنوات ويتم خلالها : إقامة سوق أفريقية مشتركة لذلك عن طريق :

١ - اعتماد سياسة موحدة فى عدد من المجالات : (زراعة - نقل - إتصالات - صناعة - طاقة - البحث العلمى .)

٢ - مواءمة السياسات النقدية والمالية والضريبية .

٣ - تنفيذ مبدأ حرية انتقال الأشخاص .

٤ - توفير موارد خاصة بالجماعة .

المرحلة السادسة : وتتم في فترة أقصاها خمس سنوات ويتم خلالها :

إنشاء اتحاد اقتصادى ونقدى أفريقى ، وإنشاء بنك مركزى أفريقى وإصدار عملة أفريقية موحدة ، وإنجاز جميع أجهزة الجماعة (البرلمان - الأجهزة التنفيذية - هياكل المنشآت الأفريقية متعددة الجنسيات) .

التحديات التى تواجه قيام الجماعة الإقتصادية الأفريقية :

١- ضخامة المديونية الخارجية للدول الأفريقية والتى بلغت أكثر من ٣٧٠ مليار دولار (عام ٢٠٠١) .

٢- ضعف حجم التبادل التجارى البينى بين الدول الأفريقية .. حيث لايتجاوز نسبة ٥٪ ، بينما كل دولة أفريقية على حدة، يفوق حجم تجارتها مع الغرب نسبة ٩٠٪ .

٣ - تعدد المشكلات التى تعانى منها القارة .. حيث التعثر الشديد فى الخطط التنمية والخلافات الحدودية والحروب الأهلية، وعدم الإستقرار السياسى .

فضلاً عن قضايا التصحر والجفاف ومايتبعها من مجاعة .

جهود منظمة الوحدة الأفريقية فى إنجاز أهداف المرحلة الأولى للجماعة :

* بذلت منظمة الوحدة الأفريقية جهوداً ملموسة للعمل على تنفيذ أهداف المرحلة الأولى حيث نجحت فى توقيع اتفاق بينها وبين التجمعات الإقتصادية الإقليمية فى ٨ أكتوبر ١٩٩٥ يقضى بالتنسيق بين هذه التجمعات والجماعة الإقتصادية الأفريقية .. وشارك فى هذا الإتفاق ممثلون عن الجماعة الإقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ، والجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقى (سادك) .. بالإضافة الى ممثلين عن اللجنة الإقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

* عقدت المنظمة الأفريقية أيضاً الدورة الأولى للجنة الاقتصادية والاجتماعية

الأفريقية على المستوى الخبراء فى يومى ٦ ، ٧ يونيو عام ١٩٩٦ بأديس أبابا وذلك بهدف تحديد أساليب تنفيذ معاهدة أبوجا ، ومراحل تحقيق الجماعة الإقتصادية وضرورة اتخاذ الدول الأفريقية التدابير اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى لإنشاء الجماعة .. وقد شاركت مصر فى الإجتماعات .. حيث قدمت عدة مقترحات وتوصيات أقرتها اللجنة . **ومن أهم هذه المقترحات :**

١ - تحديد التجمعات الإقتصادية الإقليمية التى تتعامل مع الجماعة باعتبارها الركائز الأساسية التى تقوم عليها .

٢ - ضرورة مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص فى عضوية وفود الدول عند حضور اجتماعات مدرج على جدول أعمالها موضوعات التجارة أو الإستثمار .

* **عقدت أول قمة للجماعة الإقتصادية الأفريقية** فى ٣ يونيو عام ١٩٩٧ ، على هامش القمة الأفريقية الـ ٣٣ بهرارى عاصمة زيمبابوى . وحيث طالبت مصر خلال اجتماع القمة : إعادة النظر فى هيكلة الجماعة الإقتصادية بما يتيح إنضمام مصر لأحد التجمعات الإقتصادية الإقليمية فى أفريقيا .. وأيضاً أكدت على أهمية التنسيق فى المجال الإقتصادى على مستوى القارة الأفريقية فى ضوء التحديات العالمية .

* **وقد عقد المؤتمر الأول لوزراء التجارة الأفارقة** لمنظمة الوحدة الأفريقية - الجماعة الإقتصادية الأفريقية - فى يومى ٨ . ٩ إبريل ١٩٩٨ بهرارى (عاصمة زيمبابوى) بمشاركة ٣١ دولة إفريقية ، والمجموعات الإقتصادية الإقليمية ، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية .. وذلك بهدف التمهيد لإجتماعات المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية ، وإتخاذ الترتيبات اللازمة لتنشيط اللجنة الفنية التابعة للجماعة الإقتصادية الأفريقية - والمعنية « بالتجارة والجمارك والهجرة » ، وأيضاً مراجعة المفاوضات بشأن اتفاقية التعاون بين مجموعة الدول الأفريقية والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والإتحاد الأوروبى لمعالجة المشكلات الخاصة بها.

وأسفرت اجتماعات المؤتمر عن العديد من التوصيات منها :

١) فيما يخص منظمة التجارة العالمية :

* حث حكومات الدول الأعضاء بانشاء جهات وطنية مختصة لمناقشة المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ، حتى يتسنى تطوير وتوضيح الإهتمامات الوطنية بشأن السياسات التجارية .
* دعوة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لإجراء دراسات للإستفادة من إتفاقيات أورجواى .
* تعزيز الهياكل المؤسسية الوطنية المعنية بمسائل منظمة التجارة العالمية فى مختلف الدول .. وقيام المجموعات الإقتصادية والإقليمية بتعزيز عمليات تنسيق ومواءمة المصالح الإقليمية .
* مراجعة قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم .. لإستفادة الدول الأفريقية الأعضاء من الإتفاقيات المتاحة من أجل تحقيق وتعزيز التنمية الصناعية والزراعية والتجارة .
* مطالبة منظمة التجارة العالمية والمركز الدولى للتجارة والتعاون بوضع برامج لبناء القدرات لتلبية إحتياجات أفريقيا ، وتوسيع هياكل تجارة الصادرات لوصولها إلى الأسواق.
* إيجاد حل مُرضى لمشكلات الوصول الى السوق .. مثل التعريفات القصوى والتعريفات المفروضة على مواد معينة تعتبر مهمة بالنسبة لصادرات أفريقيا .
* الأخذ فى الإعتبار أبعاد التنمية فى أية مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية .

٢) فيما يتعلق بتقرير منظمة الوحدة الأفريقية عن التجارة والإستثمار :

* الأخذ فى الإعتبار أبعاد التنمية فى الإستثمار الخارجى المباشر عند إبرام أى إتفاقية متعددة الأطراف حول هذا الموضوع.
* الإستفادة الكاملة من الآليات العادية لمنظمة التجارة العالمية بما فى ذلك :

مسألة التقسيم الى مراحل ، وتحديد فترات انتقالية ، والقيود على المعاملة المضادة بالمثل ، ومنهج القائمة الإيجابية للإتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات .

٣) فيما يخص المفاوضات المقبلة بين مجموعة دول أفريقيا ، والبحر الكاريبى ، والمحيط الهادى ، والإتحاد الأوروبى :

* ضرورة الإبقاء على الوحدة والتضامن بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى .

* الإبقاء على الأفضليات التجارية غير المتبادلة .. ويقتضى ذلك تقديم طلب الى منظمة التجارة العالمية للحصول على الإعفاء لتغطية نظام التجارة ، فى إطار اتفاقية التعاون الجديدة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والإتحاد الأوروبى .

- استضافت القاهرة فى يومى ٢٠ ، ٢١ إبريل عام ١٩٩٨ ، لجنة الخبراء ، المنبثقة عن الجماعة الإقتصادية ، والتى إجتمعت لبحث إنشاء هيئة استشارية للبرلمانين الأفارقة . . تمهيدا لإقامة البرلمان الأفريقى ، وإعداد الوسائل العلمية لإنشائها ، ومن أهم أهدافها: تقديم الآراء حول الجوانب التشريعية للمقررات التى تتخذها الجماعة الإقتصادية .. بجانب بحث بند حرية انتقال الأفراد بين دول الجماعة .

وكان من أهم توصيات لجنة الخبراء :

أ - اتخاذ موقف موحد فى التفاوض مع منظمة التجارة العالمية .

ب - المطالبة بالبدء فى تحقيق حرية انتقال الأفراد فيما بين دول المجموعة .

ج - ضرورة قيام القطاع الخاص الأفريقى بدور أكبر فى التصنيع ، وأهمية دعم الحكومة له بالتوجيهات والمشورة والمعونة اللازمة .

د - ضرورة انشاء آلية مؤسسية لتنسيق ومواءمة البرامج والأنشطة المتصلة بقطاع الطاقة .

هـ - إعادة هيكلة القطاع العام ليتسنى له معاونة القطاع الخاص فى عمليات التصنيع .

وتلى إجتماع لجنة الخبراء **«اجتماع الدورة الثانية للجنة الإقتصادية والإجتماعية للجماعة الإقتصادية الأفريقية »** بالقاهرة فى يومى ٢٣ ، ٢٤ ابريل عام ١٩٩٨ ، برئاسة مصر ، ومشاركة وفود ٣٦ دولة وممثلين عن الجماعات

الإقتصادية فى مناطق القارة الخمس ، وكذلك ممثلون عن كافة المؤسسات والمنظمات الدولية .

وقد أكد السيد رئيس الوزراء المصرى فى كلمته فى إفتتاح المؤتمر- والتى ألقاها نيابة عنه وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولىّ - استعداد مصر تقديم جميع خبراتها لتحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية فى كافة الدول الأفريقية مطالباً بمزيد من التعاون والتكامل بين دول القارة لمواجهة التحديات التى يفرضها النظام العالمى الجديد . وأوضح سيادته عمق العلاقات المصرية الأفريقية ، والتى تشكل ركناً هاماً للسياسة الإقتصادية المصرية - وأضاف بأن مصر تقوم بنشاط مكثف فى كافة المحافل الدولية لدعم التنمية والإستقرار فى القارة الأفريقية .

وطالب فى كلمته التركيز على :

١ - تنمية العلاقات الأفريقية فيما بين المجموعات المختلفة .

٢ - تنمية الروابط بين هذه المجموعات والجماعة الإقتصادية الأفريقية والتكتلات النشيطة على الساحة الدولية.

٣ - أن تكون الإستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الإتجاه على مستوى الدول الأفريقية أو أغلبيتها ، على أن توفر المنظمة المعلومات وإبداء المشورة وتبادل الخبرات التى تُفسح المجال لتنمية التبادل التجارى وتبادل الخبرات .

وأسفرت أجتماعات اللجنة الإقتصادية والإجتماعية للجماعة عن العديد من التوصيات منها :

أ - دعوة الأمانة العامة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقى والمجموعات الإقتصادية الأفريقية .. لإجراء دراسة لإنشاء آلية للجماعة الإقتصادية يتم تمويلها ذاتيا .

ب - مطالبة الأمانة العامة بإعداد خطة تكفل الحرية التامة للإنتقال فى جميع أنحاء دول الجماعة .

ج - زيادة التنسيق بين الجماعة الإقتصادية والمجموعات الإقتصادية ، بهدف استثمار أوجه التعاون من خلال تعبئة موارد الأمانة العامة والمجموعات

الإقليمية .

د - الإتفاق على إختصار اسم « الجماعة الإقتصادية لأفريقيا » الى « AEC » .

هـ - التركيز على الدور الحاسم للبنية الأساسية للنقل والمواصلات فى تعزيز التكامل الإقليمى .

و - دعوة بنك التنمية الأفريقى الى رفع مستوى التمويل اللازم لمشروعات البنية الأساسية .

*** إجتماع وزراء التجارة الأفارقة فى دورتهم الثالثة :**

اجتمع وزراء التجارة الأفارقة فى مؤتمرهم الثالث بالقاهرة برئاسة د. يوسف غالى وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية فى يومى ١٩ ، ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وتم الإتفاق على تطوير آليات التعاون بين الدول الأفريقية فى مجال التجارة البينية .

وأسفر المؤتمر عن عدة توصيات مهمة منها :

١ - ضرورة تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول الأفريقية .

٢ - مراعاة تحقيق العدالة الدولية فى مجال التجارة ، وذلك فى إطار منظمة التجارة العالمية .

٣ - مطالبة الدول المتقدمة بتخفيف الأعباء المالية على الدول النامية ، خاصة الدول الأفريقية ، وذلك باعفائها من الديون أو جدولتها بما يتواءم وحالة هذه البلدان الإقتصادية .

٤ - إعداد دراسات تفصيلية للقضايا المتعلقة بالقدرة التنافسية الصناعية .

٥ - مراعاة الفاقد الناتج عن عمليات تحرير التجارة ، ويشمل ذلك عدة آليات أهمها :

أ - انشاء صندوق للتعويضات ، والعمل على ضمان استمرار عضوية الدول الأفريقية فى التجمعات الإقتصادية الأفريقية .

ب - ضرورة عقد إجتماعات دورية لتعزيز عناصر التكامل فى برامج تحرير التجارة للتجمعات الإقتصادية الأفريقية .

وحث رئيس المؤتمر د . يوسف غالى / وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية / - رؤساء وفود

الدول الأفريقية على الوقوف بجوار الدول المتعثرة في تنفيذ تطبيق اتفاقات التجارة الحرة ، وطالب ببقاء تنزانيا على إنضمامها للكوميسا ، مع معاونتها على تطبيق الإتفاقية ، ببقاء لايضير اقتصادها .

وافق المؤتمر على إقتراح رئيس الوفد الليبي : بإنشاء آلية لتحسين أسعار المواد الخام الأفريقية في الأسواق الدولية سعياً لتحسين اقتصاديات القارة .

* وكان قد سبق مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة .. اجتماعات الخبراء للمؤتمر الثالث لوزراء التجارة الأفارقة ، في يومي ١٦ ، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٠ بالقاهرة ، وحيث تم الإتفاق على عقد المؤتمر الرابع لوزراء التجارة الأفارقة بمدينة « أبوجا » بنيجيريا في سبتمبر ٢٠٠١ .

وقد ناقشت مجموعة الخبراء في إجتماعها .. « القانون الأمريكي للتجارة والتنمية العام » والصادر في يونيو ٢٠٠٠، والذى يضع أساساً جديداً للتعاون الإقتصادى والتجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أفريقيا جنوب الصحراء ، ويسرى لمدة ثماني سنوات اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٠ .

ويتضمن القانون منح بعض المزايا لهذه الدول في إطار النظام الأمريكي ، كما يقضى بضرورة قيام الدول الأفريقية بإجراء اصلاحات سياسية وإقتصادية ، وتحرير نظم تجارتها الخارجية .

وأسفرت مناقشات الخبراء عن أهمية تشكيل لجنة استشارية من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ، تتولى تنسيق مواقف الدول الأفريقية التى يمكنها الإستفادة من مزايا هذا القانون ، والإعداد لعقد القمة « الأمريكية - الأفريقية » . والتى يقضى القانون بانعقادها مرة كل عامين لبحث الموضوعات الإقتصادية والتجارية بين الجانبين .

***

خاتمة .. ورؤية مستقبلية

أصبح من الضرورى العمل بكل الوسائل على تحقيق التكامل الإقتصادى فى الأسواق الأفريقية وربطها مع بعضها البعض ، يساندها نظام متطور للإتصالات والمعلومات والتكنولوجيا التى تساعدها على العمل بكفاءة عالية وفاعلة .

وتفرض التحديات الإقتصادية والسياسية واقعا يحتم على الدول الأفريقية أن تبذل قصارى جهدها لإبعاد وحل تلك التحديات .. وتبلور مجال التعاون الأفريقى داخل إطار تكتل اقتصادى إقليمى قادر على التأثير فى حركة التبادل العالمى ومواجهة المنافسة وإحداث تطور جذرى فى القدرات الذاتية للقارة الإفريقية .. ليعمل فى تناغم وانسجام معتمداً على مايتوافر من إمكانيات وموارد اقتصادية وثروات طبيعية وموارد بشرية ورؤوس أموال .. ويحتاج ذلك الى وضع برامج لها سياقات زمنية محددة لإتمام عملية التكامل الإقتصادى الأفريقى ، وتحقيق الأهداف المرجوة منه . (*)

وتحقيق التكامل الإقتصادى الإفريقى سوف يؤدى الى توسيع السوق الإفريقية ، وتخفيض التكاليف وتحسين الجودة ، ويمكن للشركات والمشروعات الأفريقية أن تستفيد من تجارب الشركات متعددة الجنسيات فى العالم حول كيفية تحقيق التفاعل المستمر بين وحدات الإنتاج وتنسيق عملية التسويق والتمويل ورفع الكفاية الإنتاجية .

ويحتاج كل هذا إلى المناخ الملائم للتوسع الإستثمارى وزيادة مشاركة القطاع الخاص وفتح المجال أمامه ليسهم بفاعلية فى برامج التعاون الإقليمى من خلال التجمعات الإقتصادية بالقارة ، والعمل على تنسيق السياسات الإقتصادية والتجارية والإستثمارية بما يتضمنه ذلك من تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة البينية بين الدول الأفريقية .

كما يتعين على التجمعات الإقتصادية الأفريقية الإتفاق على بعض القضايا التى تعود عليها بالنفع ، وذلك للوقوف على المستوى العالمى ككيان واحد أكثر قدرة على التنافس مع الإقتصاديات العالمية .

(*) د . سمير طوبار :«نهضة الاقتصاد المصرى .. والتعامل مع تحديات العولمة»، مجلة النيل (القاهرة – الهيئة العامة للاستعلامات) العدد ٧٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢،٧١ .

ولكى ينجح التكامل الإقليمى المنشود ، فإنه يتطلب وجود أجهزة رقابية قادرة على متابعة الأسواق فى ظل شفافية كاملة وأصول سليمة للإدارة الإقتصادية ، والإلتزام بمبادئ الإدارة الجيدة كأحد المحاور الرئيسية فى إتخاذ القرار والشفافية والمحاسبة .

كما أن هناك ضرورة ملحة لأن يسود الإستقرار والأمن والسلام فى دول القارة ، وألا تستمر الصراعات والحروب والإضطرابات فى الكثير من دول القارة ، وذلك للتفرغ للنهوض بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بدلاً من إهدار ميزانية هذه الدول فى التسلح والنفقات العسكرية وتدمير اقتصادها وإنهيارها .

ولمواجهة متطلبات المستقبل ، تعتمد تحركات الشعوب الأفريقية على قبول التحدى وإقتناعها الكامل بضرورة دخولها مرحلة تتهيئ فيها الفرصة للإنطلاق واللحاق بركب العولمة .. وتستند هذه المحاور على :

* الإرتفاع بمعدلات النمو فى كافة القطاعات .
* تحقيق التوازن فى هياكل الإقتصاد
* رفع معدلات الأداء .. وخلق بيئة حافزة على العمل والإبتكار والإبداع .
* التكامل مع الإقتصاد العالمى من خلال التجارة والمال ، سيحقق المزيد من المصالح.
* الإرتفاع بمستوى التعليم والرعاية الصحية ومستوى غذائى مناسب وثقافى متطور .

ولتحقيق ذلك يجب أن ترتكز استراتيجية العمل على :

* تعظيم الطاقات الذاتية للإقتصاد الأفريقى من خلال : الإستغلال الكُفء للإمكانيات المتاحة ، وتدعيم القاعدة الإقتصادية القادرة علي المنافسة الدولية ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، وزيادة حجم الإستثمارات ، وتشغيل الطاقات المعطلة .

* الإهتمام بالتنمية البشرية : بالتدريب وتنمية الفكر المبدع ، والتطور الحضارى ، باعتبار الإنسان محور التنمية ومصدر الإبداع ، والإختراع ، وإبتكار الأساليب التكنولوجية المتقدمة ، والقائم على تطبيقها وتطويعها لخدمة البشرية .

* وضع مجموعة من السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية : فى إطار من الإتساق والتكامل الذى يضمن توفير المناخ الملائم لوجود مقومات لإنطلاقه فى الإقتصاد الأفريقى والإرتفاع بمستوى كفاءته وقدرته التنافسية . وتوفير المرونة التى تحقق له التكامل والتكيف مع الإقتصاد العالمى ، ومواجهة آثار تحرير تجارة السلع والخدمات.

* يجب أن تهتم أيضاً هذه السياسات بتحفيز النمو المتوازن من ناحية ، وتحقيق الإستقرار من الناحية الأخرى .. بما فى ذلك تحقيق نمو متوازن بين الإدخار والإستثمارات.

* وفى تحدى مع النفس .. أدركت أفريقيا أن العالم لن يساعدها فى الخروج من مشاكلها المتراكمة والإستمرار فى طلب المساعدات من الدول الأخرى .. إن لم تؤكد لنفسها أولاً ، وللعالم ثانياً .. أنها قادرة وملتزمة بالعمل على الخروج من الدوائر المغلقة بالقارة .. والتى تتمثل فى الحروب الأهلية والعرقية والإقليمية .. مرورا بالجوع والجهل والديون .. ومنتهياً بأوبئة القارة مثل : الإيدز والملاريا والإيبولا .

وتأكدت أفريقيا بأنه لاينهض بأفريقيا سوى الأفريقيون .. وقد تم ترجمة هذا فى المبادرة التى طرحتها خمس دول أفريقية تحت اسم « المشاركة الجديدة للتنمية فى أفريقيا » « نيباد » .. والتى تكونت بعد دمج المبادرتين « ناب » والتى ضمت كلاً من مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا و « وأوميجا التى أسستها السنغال .

وقد أكدت الخطة أنه لكى تنجح .. فمن الضرورى تحقيق عدة محاور أهمها :

الإستقرار السياسى والإقتصادى والإجتماعى فى الدول المعنية .. والذى يعتبر أهم شروط النجاح ليس فقط من أجل التأكيد على إستمرارية العمل .

ولكن أيضاً من أجل دعم مصداقية الدول الأفريقية لدى المستثمرين الأجانب ، ومسايرة النظام العالمى الجديد ومواجهة تحديات العولمة.

ملحق إحصائي
عن الدول الافريقية
في التجمعات الاقتصادية الافريقية

١ - مؤشرات اقتصادية لدول تجمع «الإيكواس» ١٩٩٨

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط معدل النمو السنوى السكانى	اجمالى الناتج القومى (بالمليار)	متوسط معدل النمو السنوى من ن . ق . ج	نصيب الفرد من ن ق ح (بالدولار)	الناتج المحلى الاجمالى (ملايين الدولار)	القوى العاملة بالملايين	متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة	نسبة القوى العاملة من الإناث ٪	نسبة الانفاق العام على التعليم من ن ق ح	الصادرات السلعية (ملايين الدولارات)	الواردات السلعية (ملايين الدولارات	إجمالى الدين الخارجى ملايين الدولارات
كوت ديفوار	١٤	٪٣,٥	١٠,٢	٪٥,٩	٧٠٠	١١,٠٠٥	٦	٪٢	٪٣٣,١	٪٥	٤,٥٧٥	٢,٧٠٥	١٤,٨٥٢
بنين	٦	٪٢,٨	٢,٣	٪٤,٧	٣٨٠	٢,٣٠٦	٣	٪٢,٩	٪٤٨,٣	٪٣,٢	-	-	١,٤٦٩
غينيا كوناكرى	٧	٪٢,١	٣,٨	٪٣,٩	٥٣٠	٣,٥٩٨	٣	٪٢,٢	٪٤٧,٢	٪١,٩	٦٩٣	٥٧٢	٣,٥٤٦
بوركينافاسو	١١	٪٢,٣	٢,٦	٪٦,٣	٢٤٠	٢,٥٨١	٥	٪٢	٪٤٦,٦	٪١,٥	-	-	١,٢٢٨
مالى	١١	٪٢,٤	٢,٦	٪٤,٣	٢٥٠	٢,٦٩٥	٥	٪٢,٧	٪٤٦,٣	٪٢,٢	-	-	٣,٢٠١
النيجر	١٠	٪٣,١	٢,٠٤,٧	٪٨,٤	٢٠٠	٢,٠٤٨	٥	٪٣,٣	٪٤٤,٣	٪٢,٣	-	٣٢٣	١,٦٥٩
السنغال	٩	٢,٨	١,٥	٪٦,٧	٥٢٠	٤,٦٨٢	٤	٪٢,٤	٪٤٢,٦	٪٣,٧	-	-	٣,٨٦١
توجو	٤	٣,١	٣٦,٤	٪١	٣٣٠	١,٥١٠	٢	٪٢,٤	٪٤٠	٪٤,٥	-	-	١,٤٤٨
نيجيريا	١٢١	٢,٩	-	٪١,١	٣٠٠	٤١,٣٥٣	٤٨	٪٢,٧	٪٣٦,٣	٪,٧	٨,٩٧١	٩,٢١١	٣٠,٣١٥
ليبيريا	٢,٩٦٢	-	,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سيراليون	٥	٢,١	٧,٣	,٧	١٤٠	,٦٤٧	٢	٪٢,٢	٪٣٦,٦	-	-	-	١,٢٤٣
غانا	١٨	٢,٦	,٤	٪٤,٦	٣٩٠	٧,٥٠١	٩	٪٢,٧	٪٥٠,٦	٪٤,٢	١,٨١٣	٢,٣٤٦	٦,٨٨٤
جامبيا	١	٣,٣	,٢	٪٥	٣٤٠	٤١٦	,١	٪٢,٣	٪٤٥	٪٤,٩	-	-	٤٧٧
غينيا بيساو	١	٢,٤	٤٩٩ مليون	٢٨,٩	١٦٠	٢٠,٦	,١	٪١,٥	٪٤٠,٤	-	-	-	٩٦٤
الرأس الأخضر	٤١٦ ألف نسمة	-		٥,٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-

البنك الدولى - مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٠

٢ - مؤشرات اقتصادية لدول تجمع «الكوميسا» ١٩٩٨

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط معدل النمو السنوى السكانى	اجمالى الناتج القومى (بالمليار)	متوسط معدل النمو السنوى من ن . ق . ج	نصيب الفرد من ن ق ج (بالدولار)	الناتج المحلى الاجمالى (ملايين الدولار)	القوى العاملة بالملايين	متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة	نسبة القوى العاملة من الإناث ٪	نسبة الانفاق العام على التعليم من ن ق ج	الصادرات السلعية (ملايين الدولارات)	الواردات السلعية (ملايين الدولارات)	إجمالى الدين الخارجى ملايين الدولارات
مصر	٦١,٤	٢,٣٪	٧٩,٢	٦,٣٪	١,٢٩٠	٨٢,٧١٠	٢١	٢,٨٪	٢٩,٧	٤,٨٪	–	–	٣١,٩٦٤
السودان	٢٨	٢,٥٪	٨,٢	٥٪	٢٩٠	١٠,٣٦٦	١١	٢,٨٪	٢٩,٠	٠,٩٪	٥٩٦	١,٧٣٢	١٦,٨٤٣
إثيوبيا	٦١	٢,٧٪	٦,٢	١,٨٪	١٠٠	٦,٠٤٤	٢٦	٢,١٪	٤٠,٩	٤٪	٥٦٨	١,٠٤٢	١٠,٣٥٢
إريتريا	٤	٢,٧٪	,٨	٤٪	٢٠٠	٦٥٠	٢	٢,٧	٤٧,٤	١,٨	–	–	١٤٩
جيبوتى	٦٣٦ ألف نسمة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أوغندا	٢١	٢,٩٪	٦,٦	٥,٧٪	٣١٠	٦,٧٧٥	١٠	٢,٣٪	٤٧,٦	٢,٦٪	–	–	٣,٩٣٥
كينيا	٢٩	٣,٣٪	١٠,٢	٢,٧٪	٣٥٠	١١,٥٧٩	١٥	٢,٣٪	٤٦,١	٦,٥٪	٢,٠١٣	٣,٠٢٩	٧,٠٧١
رواندا	٨	٢,٨٪	١,٩	٩,٩٪	٢٣٠	٢,٠٢٤	٤	٢,٦٪	٤٨,٩	–	٦٥	٢٦٣	١,٢٢٦
بوروندى	٧	٢,٢	,٩	٤,٧٪	١٤٠	,٨٨٥	٤	٢,٤٪	٤٨,٩	٤٪	–	–	١,٠٧٩
الكونغو الديمقراطية	٤٨	٣,١٪	٥,٤	٤٪	١١٠	٦,٩٦٤	٢٠	٢,٩٪	٤٣,٥	–	–	–	١٢,٩٢٩
مالاوى	١١	٣٪	٢,٢	١,٥٪	٢١٠	١,٦٨٨	٥	٢,٧٪	٤٨,٨	٥,٤٪	–	–	٢,٤٤٤
سيشيل	٧٩ ألف نسمة	–	٣٨ مليون	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موريشيوس	١	١,٣٪	٤,٣	٥,١٪	٣,٧٣٠	٤,١٩٩	–	١,١٪	٣٢,٢	٤,٦	١,٧٣٨	٢,٠١٨	٢,٤٨٢
جزر القمر	٥٣١ ألف نسمة	–	١٩٧ مليون دولار	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مدغشقر	١٥	٢,٦	٣,٧	٤,٩٪	٢٦٠	٣,٧٤٩	٧	٣,١٪	٤٤,٧	١,٩	٥٣٨	٦٩٣	٤,٣٩٤
زامبيا	١٠	٣٪	٣,٢	١,٩٪	٣٣٠	٣,٣٥٢	٤	٢,٤٪	٤٥	٢,٢٪	–	–	٦,٨٦٥
زمبابوى	١٢	٢,٩٪	٧,٢	٠,٥٪	٦٢٠	٦,٦٧٩	٥	١,٦٪	٤٤,٥	–	.	–	٤,٧١٦
ناميبيا	٢	٢,٦	٣,٢	١,٢٪	١,٩٤٠	٣,٠٩٢	١	٢٪	٤٠,٨	٩,١٪	١,٢٧٨	١,٤٥١	
أنجولا	١٢	٢,٥٪	٣٤,٦	١٩,٨٪	١,٣٨٠	٧,٤٧٢	٦	٣,١٪	٤٦,٣				١٢,١٧٣
سوازيلاند	٩٨٩ ألف نسمة		١,٣٨٤	١,٨٪	.		–	..	–	.	.	..	.

البنك الدولى   مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٠

٣ - مؤشرات اقتصادية لدول تجمع «السادك» ١٩٩٨

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط معدل النمو السنوى السكانى	اجمالى الناتج القومى (بالمليار)	متوسط معدل النمو السنوى من ن . ق . ج	نصيب الفرد من ن ق ح (بالدولار)	الناتج المحلى الاجمالى (ملايين الدولار)	القوى العاملة بالملايين	متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة	نسبة القوى العاملة من الاناث ٪	نسبة الانفاق العام على التعليم من ن ق ح	الصادرات السلعية (ملايين الدولارات)	الواردات السلعية (ملايين الدولارات)	إجمالى الدين الخارجى ملايين الدولارات
أنجولا	١٢	٪٢,٥	٤,٦	٪١٩,٨	٣٨٠	٧,٤٧٢	٦	٪٣,١	٪٤٦,٣	-	-	-	١٢,١٧٣
بوتسوانا	٢	٪٣,٢	٤,٨	٪٣,٧	٣,٠٧٠	٤,٨٧٦	١	٪١,٣	٪٤٥,٥	٨,٦	٢,٠٦١	١,٩٨٣	٥٠٨
الكونغو الديمقراطية	٤٨	٪٣,١	٥,٤	٪٤	١١٠	٦,٩٦٤	٢٠	٪٢,٩	٪٤٣,٥	-	-	-	١٢,٩٢٩
ليسوتو	٢	٪٢,٣	١,٢	٪٣,١	٥٧٠	٧٩٢	١	٪٢,١	٪٣٦,٨	٨,٤	١٩٣	٨٦٦	٦٩٢
مالاوى	١١	٪٣	٢,٢	٪١,٥	٢١٠	١,٦٨٨	٥	٪٢,٢	٪٤٨,٨	٥,٤	-	-	٢,٤٤٤
موريشيوس	١	٪١,٣	٤,٣	٪٥,١	٣,٧٣٠	٤,١٩٩	-	٪١,١	٪٣٢,٢	٤,٦	١,٧٣٨	٢,٠١٨	٢,٤٨٢
موزمبيق	١٧	٪٢,١	٣,٥	٪١١,٨	٢١٠	٣,٨٩٣	٩	٪٢,٢	٪٤٨,٤	-	٢٤٨	٧٨٢	٨,٢٠٨
ناميبيا	٢	٪٢,٦	٣,٢	٪١,٢	١,٩٤٠	٣,٠٩٢	١	٪٢,٠	٪٤٠,٨	٩,١	١,٢٧٨	١,٤٥١	-
سيشيل	٧٩ ألف نسمة	-	٣٨ مليون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	٤١	٢,٢	١٣٦,٩	٪,٥	٣,٣١٠	١٣٣,٤٦١	١٦	٪١,٥	٪٣٧,٦	٪٧,٩	٢٩,٢٣٤	٢٧,٢١٦	٢٤,٧١١
سوازيلاند	٩٨٩ ألف	-	١,٣٨٤	٪١,٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تنزانيا	٣٢	٪٣	٧,٢ ك	٪٦,٥	٢٢٠	٨,٠١٦	١٦	٪٢,٢	٪٤٩,٢	-	٥٨٩	١,٣٦٥	٧,٦٠٣
زامبيا	١٠	٪,٣	٣,٢	٪١٩,[illegible]	٣٣٠	٣,٣٥٢	٤	٪٢,٤	٪٤٥	٪٢,٢	-	-	٦,٨٦٥
زيمبابوى	١٢	٪٢,٩	٧,٢	٪٢,٥	٦٢٠	٦,٦٧٩	٥	٪١,٦	٪٤٤,٥	-	-	-	٤,٧١٦

البنك الدولى - مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٠

٤ - مؤشرات اقتصادية لدول تجمع «الساحل والصحراء» ١٩٩٨

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط معدل النمو السنوى السكانى	اجمالى الناتج القومى (بالمليار)	متوسط معدل النمو السنوى من ن . ق . ج	نصيب الفرد من ن ق ح (بالدولار)	الناتج المحلى الاجمالى (ملايين الدولار)	القوى العاملة بالملايين	متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة	نسبة القوى العاملة من الريفات ٪	نسبة الانفاق العام على التعليم من ن ق ح	الصادرات السعلية (ملايين الدولارات)	الواردات السلعية (ملايين الدولارات)	إجمالى الدين الخارجى ملايين الدولارات
ليبيا	٥	٪٣,٦	-	-	-	-	٢	٪٢,٤	٢٢,١	٣,٤	-	-	-
بوركينافاسو	١١	٪٢,٣	٢,٦	٪٦,٣	٢٤٠	٢,٥٨١	٥	٪٢	٤٦,٦	٪١,٥	-	-	١،٢٢٨
مالى	١١	٪٢,٤	٢,٦	٪٤,٣	٢٥٠	٢,٦٩٥	٥	٪٢,٧	٪٤٦,٣.	٪٢,٢	-	-	٣,٢٠١
النيجر	١٠	٪٣,١	٢	٪٨,٤	٢٠٠	٢,٠٤٨	٥	٪٣,٣	٪٤٤,٣	٪٢,٣	-	٣٢٣	١,٦٥٩
تشاد	٧	٪٢,٤	١,٧	٪٨,٤	٢٣٠	١,٦٩٤	٢	٪٢,٩	٤٤,٦	١,٧	-	-	١,٠٠٤
السودان	٢٨	٪٢,٥	٨,٢	٪٥	٢٩٠	١٠,٣٦٦	١١	٪٢,٨	٪٢٩,٠	٪,٩	٥٩٦	١,٧٣٢	١٦,٨٤٣
جامبيا	١	٪٣,٣	,٤	٪٥	٣٤٠	٤١٦	,١	٪٢,٣	٪٤٥	٪٤,٩	-	-	٤٧٧
أفريقيا الوسطى	٣	٪٢,٢	١,١	٪٤,٥	٣٠٠	١,٠٥٧	-	-	-	-	-	-	٨٣٠
إريتريا	٤	٪٢,٧	,٨	٪٤	٢٠٠	٦٥٠	٢	٪٢,٧	٪٤٧,٤	٪١,٨	-	-	١٤٩
جيبوتى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنغال	٩	٪٢,٨	٤,٧	٪٦,٧	٥٢٠	٤,٦٨٢	٤	٪٢,٤	٪٤٢,٦	٪٣,٧	-	-	٣,٨٩١
مصر	٦١,٤	٪٢,٣	٧٩,٢	٪٦,٣	١,٢٩٠	٨٢,٧١٠	٢١	٪٢,٨	٪٢٩,٧	٪٤,٨	٤,٤٠٣	١٤,٦١٧	٣١,٩٦٤
تونس	٩	٪٢,١	١٩,٢	٪٥,٥	٢,٠٦٠	١٩,٩٥٦	٤	٪٢,٢	٣١,٢	٪٧,٧	٥,٧٢٥	٧,٨٧٥	١١,٠٧٨
المغرب	٢٨	٪٢,٢	٣٤,٤	٪٧	١,٢٤٠	٣٥,٥٤٦	١١	٪٢,٥	٪٣٤,٧	٪٥	٧,١٤٤	٩,٤٦٣	٢٠,٦٨٧
نيجيريا	١٢١	٪٢,٩	٣٦,٤	٪١,١	٣٠٠	٤١,٣٥٣	٤٨	٪٢,٧	٪٣٦,٣	٪,٧	٨,٩٧١	٩,٢١١	٣٠,٣١٥
الصومال	٩,٠٧٦												
توجو	٤	٪٣,١	١,٥	٪١	٣٣٠	١,٥١٠	٢	٪٢,٤	٪٤٠	٪٤,٥			١,٤٤٨
بنين	٦	٪٢,٨	٢,٣	٪٤,٧	٣٨٠	٢,٣٠٦	٣	٪٢,٩	٪٤٨,٣	٪٣,٢			١,٤٦٩

البنك الدولى مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٠

المراجع

اولا : الكتب :

١- د.عمر صقر العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة . الأسكندرية ، الدار الجامعية ،(٢٠٠٠-٢٠٠١) .

٢- د.محمد عبد الغنى سعودى : أفريقيا ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧).

٣ - د . محمود أبو زيد . المياه مصدر للتوتر فى القرن الـ ٢١ ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشرة ١٩٩٨) .

ثانياً مؤتمرات علمية :

المؤتمر الدولى حول مشكلة المياة فى أفريقيا:

١ - سفير /جلال عبد المعز : حوض بحيرة تشاد ، المؤتمر الدولى حول مشكلة المياة فى أفريقيا معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٨ .

٢ - د.زكى البحيرى . الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل ،(المؤتمر الدولى حول مشكلة المياة فى أفريقيا)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٨ .

٣ - د . محمود أبو زيد : استراتيجية مصر تجاه دول حوض النيل ،(المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى أفريقيا)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ١٩٩٨ .

المؤتمر السنوى الأول لبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية حول «أفريقيا والعولمة» :

١- أيمن عبد الوهاب:«العولمة والتعاون المائى فى منظمة حوض النيل» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، (١٢-١٤ فبراير ٢٠٠٢) .

٢-چوزيف رامز « آثار العولمة على السادك» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،«فبراير ٢٠٠٢» .

٣- رواية توفيق «العولمة والإقليمية الجديدة» ودراسة لتجمع الكوميسا» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (فبراير ٢٠٠٢) .

٤ - ريحاب عثمان :«العولمة والإقليمية فى أفـريقـيـا .. نموذج الإيكواس» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (فبراير ٢٠٠٢)

ثالثا : الدوريات:

١ - أبو السعود ابراهيم : السوق المشتركة .. حلم العرب ، مجلة النيل ، الهيئة العامة للاستعلامات ، عدد (٧٤) ٢٠٠٠ .

٢- احمد أبو الحسن زرد : التجمعات الاقتصادية .. حاضرها ومستقبلها ، مجلة النيل ، (القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات) العدد (٧٤) عام ٢٠٠٠ .

٣ - احمد سعيد نوفل البعد الاقتصادى للوحدة العربية : سلسلة شئون عربية ، العدد (٤٣) سبتمبر ١٩٨٥ .

٤- احمد فاضل يعقوب : دور منظمة الإيكواس فى حل «أزمة ليبيريا» ، السياسة الدولية ، القاهرة مؤسسة الاهراء ، العدد (١١٨) اكتوبر ١٩٩٤

٥- حبيب حداد . الوحدة العربية .. إلى أين ؟ المستقبل العربى ، العدد (٢٤٠) ، فبراير ١٩٩٩ .

٦ - سامية بيبرس . تجمع الساحل والصحراء . آفاق أفريقية ، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات)المجلد الثانى ، العدد السابع ٢٠٠١ .

٧ - سامية بيبرس . جنوب أفريقيا .. ومواجهة قضايا القارة ،(تقارير) ، السياسة الدولية، العدد (١٤٧)يناير ٢٠٠٢ .

٨- د.سمير طوبار : نهضة الاقتصاد المصرى .. والتعامل مع تحديات العولمة ، مجلة النيل ،(القاهرة – الهيئة العامة للاستعلامات) ، العدد (٧٢) ١٩٩٩ .

٩ - شهيدى عجيب : «قمة أبيك»كوالالمبور ، نوفمبر ١٩٩٨ ، نتائج مخيبة للآمال ، معلومات دولية ، العدد (٥٩) ١٩٩٩ .

١٠-عبد العزيز الشربينى : التفاعل بين ظاهرة العولمة .. والتكتلات الاقتصادية

الاقليمية ، مجلة النيل (القاهرة- الهيئة العامة للاستعلامات)العدد (٧٢) ١٩٩٩ .

١١- د. محمد عاشور مهدى : الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) ، آفاق أفريقية (القاهرة- الهيئة العامة للاستعلامات) المجلد الثانى ، العدد السابع، ٢٠٠١ .

١٢- محمد عبد الغفار : مصر والبنك الدولي .. حصاد العلاقة فى نصف قرن ، مجلة النيل ، (القاهرة – الهيئة العامة للاستعلامات) العدد (٧٤) عام ٢٠٠٠

١٣- د . هالة مصطفى : العولمة دور جديد للدولة المعاصرة ، السياسة الدولية عدد (١٣٤) اكتوبر ١٩٩٨ .

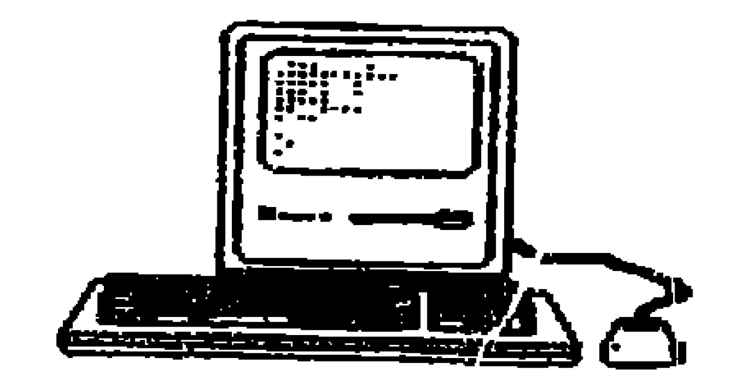
رابعا : الصحف :

١ - حازم عبد الرحمن : شعوب النيل بلا ماء أو كهرباء ، الأهرام ، ١٢ يونيو عام ٢٠٠١ .

٢ - د . حمدى عبد الرحمن : مصر ودول حوض النيل .. من التعاون إلى المشاركة ، الأهرام ، فى ٢٣ يناير ٢٠٠٢ .

٣ - عادل عبد الرازق : منتدى الاستثمار فى شمال أفريقيا .. بين الواقع والمستقبل .. الأهرام فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٠ .

٤ - د . محمود أبو زيد : «مؤتمر تحديث مصر حتى عام ٣٠٠٠ ، نظمته جمعية أصدقاء العلميين المصريين بالخارج بمشاركة عدد كبير من علماء الداخل ، الأهرام فى ٦ يناير ٢٠٠٢ .



الاخراج الفنى والماكيت

الادارة العامه للنشرات العاجله والليزر

اعداد

عصمت الشافعى

موقع الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الانترنت

Website:http//WWW.SIS.gov.eg



٢٠٠٢

طبع بمطابع الرونيو



٢٠٠٢



مطابع الهيئة العامة للاستعلامات